



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية

دراسة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في المصارف والتأمين

إعداد الطالب
يزن غسان حواط

إشراف الدكتور
عبد الرزاق حساني

دمشق 2013 م – 1434 هـ



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

نوقشت هذه الرسالة

"إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية"

وأجيزت يوم الثلاثاء الواقع في 6 / 8 / 2013 من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم
التالية أسماؤهم:

الاسم	الصفة	التوقيع
د. عادل قضماني	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق عضواً	
د. عبد الرزاق حساني	المدرس في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق عضواً مشرفاً	
د. محمد حمرة	المدرس في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق عضواً	

تم اجراء التعديلات المطلوبة وأصبحت الرسالة صالحة لمنح درجة الماجستير في
العلوم المالية والمصرفية - قسم المصارف والتأمين

شكر وتقدير

بدايةً يسعدني ويشرفني أن أتوجه بشكر خاص إلى أستاذي الدكتور

عبد الرزاق حساني

لتفضله الكريم بالاشراف على هذه الرسالة، ولكل ما قدمه من مساندة
لإنجازها، حيث أغناها بتوجيهاته القيّمة، وكان تشجيعه ومتابعته حافزاً
كبيراً لتجاوز الصعاب وتقديم الأفضل،
فله مني وافر الشكر والامتنان.

ويسعدني ويشرفني أن أتقدم بكل الامتنان والعرفان إلى السادة
المحكمين الدكتور عادل قضائي والدكتور محمد حمرة الذين تفضلوا بتقديم
ملاحظاتهم القيّمة. مقدراً لهم جهودهم في قراءة هذه الرسالة وتقويمها.

ملخص البحث

هدف البحث إلى تقديم منهج نظري متكامل لإدارة الأزمات المصرفية تضمّن التعرّف بالأزمات المصرفية والأسباب التي تكمن خلفها، وذلك على مستوى العوامل الداخلية والمتمثلة بالعمل المصرفي السيء، ومن ثم تطرّق إلى العوامل الخارجية والمتمثلة بالاقتصاد والبيئة المصرفية، وعرض البحث لاحقاً كيفية التوقّي من هذه الأزمات قبل حدوثها على مستوى المصرف وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وثم تطرّق البحث إلى آليات التدخل في علاج الأزمات بعد وقوعها على مستوى السلطة النقدية وعلى مستوى الحكومة، وتم الانتقال في القسم العملي لمناقشة آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية وكيفية تدخل المصرف المركزي في معالجتها.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل مباشر على أرصدة الموجودات الأجنبية وبنيتها والتي كانت المصارف السورية تحتفظ بها خارج وداخل النظام المصرفي السوري، وأظهرت النتائج أن الأزمة المالية العالمية أثرت على أرباح المصارف السورية التي تعرضت لخسائر مباشرة وغير مباشرة جراء الأزمة.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
8	مقدمة
9	أهمية البحث
9	هدف البحث
10	مشكلة البحث
10	فرضيات البحث
10	منهج البحث
11	حدود البحث
11	معوقات البحث
11	الدراسات السابقة
84 - 15	الفصل الأول : التعريف بالأزمات المصرفية وأسبابها
15	مقدمة
17	المبحث الأول: مفهوم الأزمات المصرفية
21	المبحث الثاني: عرض تاريخي لأبرز الأزمات المعاصرة
32	المبحث الثالث: الأسباب الداخلية للأزمات
32	أولاً: ضعف الكوادر البشرية
37	ثانياً: الإقراض غير السليم
44	ثالثاً: الإدارة غير الرشيدة
55	رابعاً: الممارسات غير السليمة للإفصاح المالي والشفافية
58	خامساً: العمليات المصرفية غير الحسيفة
63	المبحث الرابع: الأسباب الخارجية للأزمات
63	أولاً: المديونية الخارجية
69	ثانياً: حركة رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة

73	ثالثاً: عدم التحوط الكافي لمخاطر أسعار الفائدة والصرف
80	رابعاً: أثر البيئة الخارجية العامة
114 -85	الفصل الثاني: استراتيجيات التحوط من الأزمات المصرفية
85	مقدمة
86	المبحث الأول: استراتيجيات التحوط على مستوى المصرف:
86	أولاً: سياسات الإقراض السليمة
90	ثانياً- دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها وتقييم الضمانات
95	ثالثاً- توسيع قاعدة الودائع المضمونة
97	رابعاً- الالتزام بمبادئ الحوكمة
101	المبحث الثاني: الاستراتيجيات على مستوى الاقتصاد ككل
101	أولاً- تفعيل دور السلطات الرقابية للحد من تركيزات المخاطر
105	ثانياً- احترام معايير بازل بالنسبة للسيولة والرسمة
108	ثالثاً- تنمية الإقراض بين المصارف وتشكيل صندوق لمواجهة الأزمات
112	رابعاً- مؤشرات الإنذار المبكر
154-115	الفصل الثالث: التدخل الحكومي في علاج الأزمات المصرفية
115	مقدمة
115	المبحث الأول : دور السلطة النقدية
115	أولاً: الملجأ الأخير للإقراض
116	ثانياً: إدارة السيولة الكلية
118	ثالثاً: خفض نسب الفوائد
122	المبحث الثاني : دور الحكومة
122	أولاً: دعم المصارف المتضررة بالسيولة اللازمة
123	ثانياً: التوسع في قاعدة ضمان الديون المتعثرة
124	ثالثاً: عمليات إعادة الهيكلة "دمج ، تأميم "

126	المبحث الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة على المصارف السورية
155	النتائج والتوصيات
162	المراجع
162	المراجع العربية
164	المراجع الأجنبية
168	النشرات والدوريات
169	قائمة المصطلحات مرتبة وفق الأبجدية العربية
171	قائمة المصطلحات مرتبة وفق الأبجدية الإنجليزية
173	قائمة الجداول
174	قائمة الأشكال

إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية

مقدمة :

تقوم المصارف بالدور الرئيسي في تعبئة وجذب المدخرات الوطنية من خلال ما تطرحه من أوعية ادخارية مختلفة، وتعتبر الودائع أهم هذه الأوعية الادخارية المعروضة من قبل المصارف التي نجحت في الوصول إلى الأفراد والقطاعات المختلفة بفضل الانتشار الواسع للخدمات المتنوعة التي تقدمها. بالإضافة إلى أهمية دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من تسهيلات وقروض واستثمارات متنوعة.

لقد أصبحت المصارف تشكل العمود الفقري في الاقتصاديات المعاصرة، فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وقد عكست التطورات الأخيرة في الصناعة المصرفية تنامي حاجات الأسواق المالية التي جاءت كرد فعل طبيعي لنتائج العولمة من جهة وللتطورات التكنولوجية المتواترة من جهة أخرى التي سهلت الاتصال ورفعت من كفاءة الترابط بين مختلف الأجهزة المصرفية في شتى أنحاء العالم، والتي تركز على سرعة وصول ومعالجة المعلومات، مما زاد التحديات التي تواجه المصارف على مختلف الصعد، ويضاف إلى ذلك دخول المؤسسات المالية إلى مجال العمل المصرفي كمؤسسات الادخار وصناديق التقاعد... وغيرها، ما يتطلب رفع القدرة التنافسية للمصارف.

وكان من أهم التطورات المعاصرة في العمل المصرفي هو مدى قدرة المصارف على مواكبة المعايير الدولية التي ظهرت لحماية وسلامة سير العمل المصرفي نتيجة التحديات الكبيرة التي تواجهه كمعيار بازل لكفاية رأس المال واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي رتبت على القطاع المصرفي الكثير من الالتزامات خصوصاً فيما يتعلق بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية والاتجاه المتزايد نحو التحرير المالي. ولمقابلة هذا الانفتاح والمخاطر المرافقة له أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية الملائمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر المتنامية (كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف) والعمل على إدارتها بالشكل الأمثل لتفادي الأزمات المالية والمصرفية التي باتت تهدد المنظومة المصرفية العالمية على صعيد واسع.

تتعرض المصارف للأزمات بشكل عام نتيجة لنوعين من الأسباب، أولهما الأسباب المرتبطة بالعمل المصرفي السيء داخل المؤسسة المصرفية (كضعف تأهيل وكفاءة الموارد البشرية

والإقراض غير السليم)، وثانيهما الأسباب الناتجة عن البنية المصرفية والاقتصاد (كالمديونية الخارجية وحركة رؤوس الاموال القصيرة الأجل).

وتتبع المصارف آليات للتوقي من الأزمات التي قد تتعرض لها جراء الأسباب الآنف الذكر، فتتبنى استراتيجيات على مستوى المؤسسة المصرفية (كسياسات الإقراض السليم ودراسات الجدوى والالتزام بمبادئ الحوكمة)، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات على مستوى الاقتصاد ككل (كتفعيل دور السلطات الرقابية للحد من تركيز المخاطر والالتزام بمعايير بازل).

وغالبا ما تتدخل السلطات الوطنية عند حصول الأزمات للحد من آثارها، حيث تقوم السلطة النقدية بتغيير أسعار الفوائد، وتفعيل دور المصرف المركزي كملجأ أخير للاقتراض، وتقوم الحكومة بضخ السيولة للمصارف المتضررة، وتوجه إلى توسيع عمليات شراء الديون المتعثرة، أو إلى عمليات إعادة هيكلة المصارف المتضررة.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يناقش واحدة من أهم المشاكل المصرفية المعاصرة التي قد تكون لها تبعات أخطر وأشد على الاقتصاديات وبخاصة المفتوحة منها، وتعتبر إدارة الأزمات المصرفية من أهم المواضيع المطروحة على الساحة العالمية خلال العقد الأخيرين، وازداد الاهتمام بدراساتها لكونها تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي وحتى السياسي للدول، وكونها تشكل ضغوطاً كبيرة على عجز ميزانياتها، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو فيها، كما يلتمس البحث بعض الآليات لمعالجة نتائج هذه الأزمات وخاصة مع انتقال الاقتصاد السوري من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة الاقتصاد المفتوح، وما يترتب على ذلك من تأثيرات بالمشاكل الاقتصادية العالمية ومنها الأزمة العالمية الأخيرة.

هدف البحث: للبحث عدة أهداف يمكن إجمالها فيما يلي :

- 1- التعريف بالأزمات المصرفية كظاهرة اقتصادية.
- 2- التعريف بالأسباب الحقيقية للأزمات المصرفية بنوعها الداخلي والخارجي.
- 3- الوقوف على بعض الأساليب والمناهج المتبعة للحيلولة دون وقوع هذه الأزمات أو التقليل من سلبياتها إلى الحدود الدنيا في حال حصولها.
- 4- بيان آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية.

مشكلة البحث :

تظهر أهمية هذه المشكلة في ما حدث مؤخراً من أزمات مصرفية تطورت لاحقاً إلى أزمات اقتصادية انعكست في معظم نواحي المجتمع لتصبح أزمة اجتماعية، فالأعداد الكبيرة من العاملين التي دخلت صفوف البطالة وارتفاع درجات الفقر واستقطاب الثروة ما هي إلا مظاهر اجتماعية من أزمة اقتصادية مكنونها مصرفي. وتنطوي مشكلة البحث على عدد من الأسئلة أهمها:

- كيف نتجنب حدوث الأزمات المصرفية؟
- كيف يتم إدارة الأزمات المصرفية بعد وقوعها؟
- هل يوجد منهج اقتصادي واضح حول الآليات الممكن اتباعها لتجنب وقوع الأزمات المصرفية؟
- ما هو الأسلوب المتبع من قبل الحكومات لمعالجة آثار الأزمات المصرفية؟
- ما هي الأسباب المختلفة لوقوع الأزمات المصرفية؟

فرضيات البحث:

1. على الرغم من أهمية مفهوم إدارة الأزمات إلا أن التساؤل المثار: هل يقدم علم الإدارة نظرية متكاملة لإدارة الأزمات؟ أم أن الأمر يقتصر على سياسات واجراءات حكومية على مستوى المصارف تعتمد على نوع الأزمة وطابعها؟ أو يقتصر على تصنيف الأزمات ووضع مقاييس لشدتها ودورة حياتها؟
2. لا أثر للأزمة المالية العالمية على الموجودات الأجنبية للمصارف السورية.
3. لا أثر للأزمة المالية العالمية على أرباح المصارف السورية.

منهج البحث : بغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث فقد تم تقسيمه إلى قسمين:

أ- القسم النظري: حيث تم استخدام أهم المعلومات الواردة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية بالإضافة إلى الدوريات العلمية المتعلقة بموضوع البحث، وذلك للوقوف على الإطار النظري للأزمات المصرفية، أسبابها، أنواعها، وسبل معالجتها، وتحليلها نظرياً بما يخدم الأهداف المرجوة للبحث.

ب- القسم العملي: وفيه تم الاعتماد على أسلوب جمع المعلومات والبيانات من المجتمع المدروس والعمل على تجميعها وتبويبها وتحليلها للخروج بالنتائج.

وأدوات جمع البيانات والمعلومات هي :

- المراجع العلمية العربية والأجنبية التي تتناول موضوع البحث فيما يخص إدارة الأزمات المصرفية وإدارة المصارف.
- الدوريات والنشرات الصادرة عن الجهات الرسمية في سورية والعالم كوزارة المالية والمصرف المركزي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية.
- التقارير السنوية للمصارف العاملة في سورية.

حدود البحث:

كانت حدود البحث من الناحية الزمنية ضمن الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات في القرن الماضي إلى الفترة التي لحقت بالأزمة المالية العالمية، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية للبحث فإن البحث تطرق إلى أسباب الأزمات التي اتخذت طابعا دوليا أو اقليميا وطرق معالجتها، وتم التطرق إلى لاحقا إلى آثار الأزمة العالمية على المصارف السورية.

معوقات البحث

كانت أهم المعوقات التي واجهت الباحث عدم وجود مراجع عربية متخصصة بموضوع البحث، فضلا عن عدم وجود تجارب موثقة عن أزمات مصرفية على مستوى الوطن العربي، ويضاف إلى هذا عدم كفاية البيانات المنشورة عن مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة في الفترة التي لحقت بالأزمة المالية العالمية وما لحق بها.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

1- أثر البيئة المصرفية على النشاط المصرفي: دراسة ميدانية للمصارف الخاصة والحكومية، رسالة ماجستير، اعداد محمد رمضان اسماعيل، جامعة دمشق، 2008.

حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر البيئة التسويقية للمصارف على نشاطها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة ارتباط قوية (تأثير ايجابي) لمعظم متغيرات البيئة التسويقية الداخلية على نشاط المصارف الخاصة والحكومية.
- وجود علاقة ارتباط لمتغيرات البيئة التسويقية الخارجية التالية (العوامل التكنولوجية - المنافسة - العوامل الاقتصادية - العوامل الثقافية) على نشاط المصارف الحكومية.

- وجود علاقة ارتباط (تأثير ايجابي) لمتغيرات البيئة التسويقية الخارجية التالية (المنافسة - العوامل السياسية - العوامل التكنولوجية - العوامل الديموغرافية) على نشاط المصارف.

2- إدارة الأزمات المصرفية وأثرها على المزيج التسويقي: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية الأردنية، اعداد أيمن القطاونة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق 2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأزمات المصرفية وأثرها على المزيج التسويقي في المصارف الأردنية وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :

- إن الميل للاستعداد الوقائي في قطاع المصارف التجارية الأردنية في إدارة الأزمات أكثر من الاستعداد العلاجي في إدارة الأزمات.

- وجود أثر واضح لمدى الجاهزية في المصارف التجارية الأردنية لإدارة الأزمات بمستوياتها المتعددة وهي (الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية إحتواء الأضرار واستعادة النشاط والتعلم) في المزيج التسويقي للمصارف التجارية الأردنية بعناصره وهي الخدمة والترويج والتسعير والتوزيع والجوانب الملموسة والأفراد والعملية الإدارية

3- مشكلة الديون المتعثرة وأساليب المواجهة، دراسة منشورة في مجلة الدراسات المالية والتجارية، إعداد د. دينا عبد المنعم راضي - العدد الثالث- 2003.

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة الديون المتعثرة بمفاهيمها المختلفة (الاقتصادي والفني والقانوني والمصرفي) وأسبابها المرتبطة بأداء الجهاز المصرفي والمتعلقة بالعميل المصرفي والأسباب المرتبطة بالظروف المحيطة وأثارها على المصرف والعميل والاقتصاد القومي، ويعرض البحث أساليب المواجهة ومعالجة ظاهرة الديون المتعثرة، وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إصلاح الهياكل المالية للمصارف، ورفع كفاءة العاملين في مجال الاستعلام، وربط المراكز الرئيسية للمصارف بفروعها بنظام كفاء للاتصالات، حيث يساعد الالتزام بهذه الضوابط على المستوى الداخلي للمصرف في التخفيف من ظاهرة الديون المتعثرة، والتي تؤثر على استقرار المركز المالي للمصرف.

4- مؤشرات الأنداز المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، دراسة منشورة في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، إعداد علياء بسيوني، المجلد الثاني عشر- العدد الثاني- 2010.

هدف البحث إلى تحديد المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الانذار المبكر للأزمات المصرفية في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب خلال الفترة 1999-2007.

وقد أوضح البحث أن كل من نسبة الاحتياطات السائلة للأصول ومعدل العائد على الأصول ومعدل دوران الأسهم يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الأزمات المصرفية، وأظهرت أن نسبة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والعجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بعلاقة طردية مع مؤشر الأزمات المصرفية، وخلصت الدراسة إلى أهمية ادخال المؤشرات التي تعكس كل من الأداء المالي والأداء الاقتصادي الخارجي عند تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المصرفية.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- ادارة الأزمات وعلاجها للنظام المصرفي الأوروبي، دراسة منشورة من قبل صندوق النقد الدولي، إعداد ويم فونتين وآخرون، 2010.

هدف البحث إلى وضع إطار متكامل لإدارة الأزمات على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتوفير حماية أفضل للدول من آثارها، وخلص البحث إلى ضرورة العمل على تأسيس نظام لمنع حصول الأزمات وادارتها وعلاجها، على أن يأخذ النظام بعين الاعتبار أهمية حماية المودعين من خلال حل مشكلة عدم التوافق بين المجموعات المصرفية في دول الاتحاد الأوروبي، ويجب أن يراعى عند تأسيس هذا النظام وضع إطار قانوني فعال ومدعوم من نظام لتأمين الودائع على مستوى الاتحاد الأوروبي، وأن يتم منحه السلطات اللازمة لحل المشاكل على مستوى كافة

المصارف الأوروبية، ويتم دعم هذا النظام ماليًا من قبل الدول الأعضاء، فضلًا عن أهمية توفير دعم سياسي لآليات عمل هذا النظام.

2- إدارة الأزمات وعلاجها: دروس مبكرة من الأزمة المالية، دراسة منشورة من قبل صندوق النقد الدولي، إعداد ستيجن كلاسينز وآخرون، 2011.

قامت الدراسة بتحليل وتجميع بيانات الأزمات التي حصلت في سبعة عشر دولة بين العام 1991-2002، بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات عن الفترة 2007-2009 والتي تخص اثنا عشر دولة عانت من آثار الأزمة المالية العالمية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- الإجراءات المالية والنقدية غير كافية في معالجة الأزمات، فيجب أن يتم تشخيص المشاكل في ميزانيات المصارف والمؤسسات المالية، والعمل على معالجتها لإعادة الانتعاش الاقتصادي إلى القطاع المالي والمصرفي.
- وضع أطر تنظيمية لآليات علاج الأزمات من خلال مشاركة عبء الإنقاذ والتخفيف من المخاطر الأخلاقية، ودعم الاستقرار المالي، والعمل على تقليل عمليات الإنقاذ التي تتم من الحكومة من خلال تأمين الأموال اللازمة بشكل مسبق.
- تطوير منهجيات للحد من تراكم المخاطر النظامية جراء الدخول في أنشطة عالية المخاطر في فترات الانتعاش، والعمل على توفير مستويات أعلى من الشفافية والافصاح عن المخاطر النظامية، لتسهيل عمل المراقبين وتعزيز انضباط السوق.

الفصل الأول

التعريف بالأزمات المصرفية وأسبابها

مقدمة:

يعتبر مفهوم الأزمات من أهم الموضوعات وأكثرها شيوعاً في الفكر الاقتصادي الحديث، فقد أضحى يمس معظم جوانب الحياة بشكل أو بآخر، وقد ازدادت أهميته بشكل مطرد في الحقبة الأخيرة بسبب توالي الأزمات الاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين كأزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية من 1929 – 1933م، وتلتها أزمة انهيار اتفاقية بريتون وودز والأزمة المكسيكية وأزمة دول جنوب شرق آسيا، وأخيراً أزمة الاقتصاد العالمي الحالية والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري.

وسنقوم في هذا الفصل بتقديم أهم تعاريف الأزمات المصرفية على مستوى كل من الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي والمؤسسة المصرفية، للوصول إلى تعريفات مقبولة في هذا البحث للأزمات المصرفية على الصعد الثلاثة السابقة، وسنعرض أيضاً مجموعة من الأزمات المصرفية الذائعة الصيت خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

سننتقل أيضاً في هذا الفصل إلى مسببات الأزمات ضمن البيئة المصرفية الداخلية أو على مستوى الاقتصاد الجزئي، والتي تشمل مجموعة المتغيرات داخل المصرف التي تخضع لتحكم إدارة المصرف، ويُمكن التحكم في أدائها وتطورها، وهي التي يستخدمها للقيام بأنشطته في سبيل تحقيق أهدافه المخططة، وتشمل موارده المادية والمالية والبشرية بالإضافة إلى هيكله التنظيمي الداخلي.

ولاحقاً سنتعرف إلى العوامل على مستوى الاقتصاد الكلي المسببة للأزمات والمرتبطة بالبيئة المصرفية الخارجية، والتي تشمل مجموعة العوامل التي تكون إمكانية تحكم المصرف فيها قليلة أو حتى معدومة، وتقسّم إلى مستويين أولهما¹ البيئة الخارجية العامة وهي تؤثر على كافة المصارف والمؤسسات المالية العاملة ضمن نفس الدولة، ولا تستطيع المصارف أن تكون بمنأى عن تأثيراتها، وتشمل "البيئة السياسية- البيئية الاقتصادية- البيئة الديموغرافية- البيئة التشريعية- البيئة القانونية... الخ"، وثانيهما البيئة الخارجية الخاصة وتتمثل في مجموعة العوامل التي تكون

¹ رمضان، محمد، 2008. "أثر البيئة التسويقية على النشاط المصرفي: دراسة ميدانية للمصارف الخاصة والحكومية". رسالة ماجستير، دمشق، سوريا، ص 15-25.

على علاقة مباشرة ومستمرة مع المصرف، ويختلف تأثيرها من مصرف إلى آخر مثل "العملاء- المنافسين- الموردين- الوسطاء....الخ"، وهذه العناصر لا تدخل ضمن عناصر النظام الداخلي للمصرف، وبالتالي فإنه لا يكون قادراً على التأثير فيها كقدرته على التأثير في عوامله الداخلية.

المبحث الأول

مفهوم الأزمات المصرفية

تعتبر الأزمات مفهوماً صعب التحديد نظراً لتعدد الإسهامات النظرية في تعريفها ولاختلاف وجهات نظر معظم الباحثين حول الأسباب الكامنة وراءها وكذلك لاختلاف أبعادها وآثارها، وسوف نورد في هذا المبحث بعض المفاهيم التي طرحها الباحثون على ثلاث مستويات:

1- على مستوى الاقتصاد الكلي: تم تعريف الأزمة على أنها "هي تأثيرات حادث معين، تخطت حدود الحادث، لتؤثر على النظام ككل، لتشكل تهديداً لمستقبل المنظمة، وتهدد الخطط الرئيسية التي تقوم عليها".¹

وقد ورد تعريف آخر للأزمة على أنها "نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يوتر على المقومات الرئيسية للنظام، وتشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام نفسه".²

في حين ورد تعريف آخر للأزمة في ورقة عن إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية قدمت في المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث على أنها "موقف أو حالة خلل وعدم توازن النظام، تتلاحق فيها أحداث سريعة ومفاجئة وتختلط الأسباب بالنتائج، وتزداد حدة تضارب المصالح والضغوط الداخلية والخارجية وتؤدي إلى صعوبات في اتخاذ القرار، لزيادة المجهول وعدم التأكد وقصور المعلومات وضغط الوقت، مما يؤثر مادياً ومعنوياً على النظام ككل".³

وقد ورد تعريف آخر للأزمة الاقتصادية على أنها "تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم توازن في الهيكل البنائي للاقتصاد القومي، كأزمات تخلف البنية الهيكلية والأوضاع الإنتاجية، مثل قصور الإنتاج عن توفير حاجة الاستهلاك، وتزايد العجز التجاري في ميزان المدفوعات، وأزمات العمالة سواء بطالة أو ندرة شديدة، والأزمات النقدية الائتمانية مثل: التمويل بالعجز والتوسع النقدي".⁴

2- على مستوى القطاع المصرفي: عرفت الأزمة المصرفية العامة بأنها "التي تحصل إذا ما تم استهلاك معظم أو جزء كبير من رأس مال النظام المصرفي من خلال التخلف عن إيفاء

¹ عباس، صلاح؛ 2004. "إدارة الأزمات في المنشآت التجارية". مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص30.

² هلال، محمد عبد الغني؛ 1996. "مهارات إدارة الأزمات". مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ص85.

³ عزت، فرج عبد العزيز؛ احمد، عماد؛ 1998. "المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث". وحدة بحوث الأزمات-كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، ص28.

⁴ مجموعة من الباحثين، 2003. "فن إدارة الأزمات النظرية والتطبيق". مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ص61.

القروض، وهي تحدث في مصارف متعددة عندما تفلس في آن واحد، وهذا ما يتطلب تدخل سريع من الحكومات"¹.

وقد عرفت الأزمة المصرفية على أنها "مفهوم صعب التحديد وتصنف مشاكل المصارف على أنها أزمة مصرفية حقيقية في حال تحقق واحد على الأقل من الشروط الأربعة التالية:

- عند ارتفاع نسب الأصول المدومة إلى أكثر من 10% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.
- عندما تبلغ عملية الإنقاذ على الأقل 2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- عندما تقضي مشاكل القطاع المصرفي إلى تأميم المصارف على نطاق واسع.
- عند حصول استنفاد واسع للمصارف أو عند اخذ إجراءات طارئة كتجميد الودائع وتمديد غلق المصارف أو سن قوانين من الحكومات لتعميم ضمان الودائع لاحتواء الأزمة"².

وقد ورد تعريف للأزمة المصرفية معتبراً أن "الأزمة المصرفية تنشأ من هشاشة الجهاز المصرفي الذي تؤثر فيه مجموعة من العوامل من ضمنها صدمات الاقتصاد، بنية السوق المصرفية، هيكلية مجلس إدارة المؤسسة والمؤسسات المختصة بأسواق الائتمان ومتغيرات الاقتصاد السياسي، واعتبر أن بعض الأزمات هي نتيجة المشاكل البعيدة الأمد والتي ظهرت على السطح مؤخراً، بينما الأزمات الأخرى هي حوادث مفاجئة، تنفجر بسبب صدمات ظاهرية عرضية، ويندرج كلا النوعين تحت الضعف المؤسساتي"³.

3- على مستوى المصرف (المؤسسة المصرفية): عُرِفَت الأزمة المصرفية بأنها "التي تبدأ بحوادث تشير إلى حصول استنفادات (Bank Runs)* في المصارف تقود إلى إغلاقها، أو دمجها أو تأميمها من قبل جهات عامة أو مؤسسات مالية، وفي كثير من الأحوال فإن المشاكل المصرفية لا تنشأ من طرف المطالبين، لكن من الانحدار الطويل الأمد في نوعية الأصول كما هو الحال في انهيار أسعار العقارات أو زيادة الإفلاسات في القطاع غير المالي"⁴.

1 Ergungor, O.Emre; Thomson, James B.; 2005. "Systemic Banking Crises". The Federal Reserve Bank of Cleveland, USA, p4.

2 Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 1998. "The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries". IMF Staff Paper, Vol. 45, No 1, p90-91.

3 Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 2005. "Cross-Country Empirical Studies of Systemic Bank Distress: A Survey". IMF Working Paper, P19-20.

4 Kaminsky, Graciela L.; Reinhart, Carmen M.; 1996. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems". Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington.D.C, USA, p5.

* **Bank Runs**: وهي الحالات التي يترأض فيها مودعي المصارف لسحب وادئعهم، وسوف يشار إليها لاحقاً ضمن سياق البحث بكلمة استنفادات، لكونها حسب الترجمات الحديثة أكثر ما يخدم المعنى.

وفي اتجاه آخر عُرِفَت الأزمة المصرفية على أنها "الأزمة التي تنطلق شرارتها حين تعاني شركات الدولة وقطاعاتها المالية من عدد كبير من التعثرات في التسديد، وتواجه المؤسسات المالية والنقابات صعوبات كبيرة في تسديد قيم العقود في الوقت المحدد، ونتيجة لذلك تأخذ القروض المتعثرة بالازدياد بشكل حاد، ويتآكل رأس مال المصرف، وقد تترافق هذه الحالة بكساد في أسعار الأصول، ويحدث ارتفاعات حادة في أسعار الفائدة، ويترافق ببطء في معدل دوران رأس المال، وفي بعض الحالات فإن المودعين الذين يتوافدون على المصارف لسحب مدخراتهم هم الذين يطلقون شرارة الأزمة المصرفية".¹

وبالاعتماد على ما سبق يمكن أن يتم إدراج تعريف للأزمة على المستويات الثلاثة السابقة:

أ- على مستوى الاقتصاد: الأزمة موقف أو حالة خلل في نظام العمل أو الهيكل البنائي للاقتصاد، حيث تضطرب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتأخذ منحنيًا سلبياً، يؤثر في الخطط الأساسية التي يقوم عليها، ويشكل تهديداً لمستقبل عمله، مؤدياً إلى زيادة عوامل عدم الاستقرار في النظام، كارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم عجز الموازنة، وارتفاع معدل البطالة، وتأتي كنتيجة نهائية وحتمية لتراكمات مخفية لم تحتل في النهاية التستر والتغطية.

ب- على مستوى القطاع المصرفي: الأزمة هي الاختلال الذي يصيب الجهاز المصرفي كنتيجة لهشاشته أو بسبب البنية الضعيفة للسوق المصرفية، وتعتبر الأزمة شاملة للجهاز المصرفي عندما يتعثر عدد من المصارف في آن واحد، وترتفع نسب الأصول المعدومة إلى أكثر من

1 Laeven, Luc; Valencia, Fabian; 2008. "Systemic Banking Crises: A New Database". IMF, Working Paper, p5.

- وردت في عدد من المراجع عدة تعريفات للأزمة بعضها:

- أ- " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مُشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله في حيرة بالغة. وأي قرار يُتخذ في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد، وصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج، ويتداعى كل منها بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلاً من الأزمة، في الأزمة ذاتها". (خضيري، محسن احمد؛ 1990. "إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية". مكتبة مدبولي، القاهرة، ص53-54).
- ب- حدوث خلل خطير و مفاجئ، يضرب السلوك المعتاد لمنظومة العمل داخل المنظمة، وينطوي على خطر وتهديد مباشر وجسيم على استمرارها ومصالح أطرافها، ويحتاج إلى تدخل سريع من قيادة المنظمة ". (شعبان، حمدي؛ 2005. "الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث ". التجهيزات الفنية، القاهرة، ص90).
- ت- وقد تم نشر عدة مفاهيم للأزمات في كتاب بعنوان إدارة الأزمات (مجموعة من الخبراء، 1997. " إدارة الأزمات "، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، ص10-14) نورد بعضها باختصار:
 - عرف الستار بوخان الأزمة على أنها " تحد مرتب من طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه".
 - يعرف اوران يونج الأزمة بأنها "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم على درجة غير عادية".
 - عرفها علي شفيق بأنها "تداع سريع للأحداث يُنشط عوامل عدم الاستقرار".

10% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، وتحصل استنفادات واسعة للمصارف، وهذا ما يتطلب تدخلاً سريعاً من الحكومات كضخ سيولة نقدية للمصارف المتضررة، وضمان الودائع أو تجميدها، أو تأمين المصارف.

ج- على مستوى المصرف (المؤسسة المصرفية): الأزمة هي الحالة من الاختلال أو الاضطراب التي تنشأ جراء انحدار طويل الأمد في نوعية موجودات المصرف، أو جراء قيام المودعين بسحب مدخراتهم، وتجعل من المصرف عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه زبائنه ودائنيه، وتترافق بازدياد القروض المتعثرة، و تآكل رأس مال المصرف.

وعلى الرغم من خطورة الأزمات التي تصيب الاقتصاد بشكل عام والمصارف بشكل خاص والأثار التي قد تترتب عليها، فإن الأزمات المصرفية تساعد بالنتيجة في الوصول إلى نظام مصرفي أكثر حصافة من خلال إعادة صياغة البرامج والسياسات المالية والمصرفية".

المبحث الثاني

عرض تاريخي لأبرز الأزمات المعاصرة

شهد القرن السابق العديد من الإخفاقات المالية والمصرفية حيث اعتبر عام 1907م البداية لهذه الأزمات والتي بلغت القمة في أزمة الكساد الكبير عام 1929 التي تعتبر من أسوأ الأزمات التي مرت في التاريخ، وقد كانت هذه الأزمة ذات منشأ مصرفي حيث قام الاحتياطي الفيدرالي في السنوات السابقة لها بزيادة العرض النقدي، ما أدى إلى قروض مكثفة إلى المصارف والعوام وبالتزامن تم إصدار قرض جديد سمي القرض الهامشي (Margin Loan) وبموجبه سمح للأشخاص بتملك الأسهم بتمويل 10% و 90% من السماسرة الماليين، وبدأ الجميع يحقق الأرباح في السوق، وارتبط هذا القرض بما سمي بالنداء الهامشي (Margin Call) والذي كان لزاماً بموجبه سداد القرض خلال مدة 24 ساعة، وبالتالي تكون النتيجة الطبيعية هي بيع الأسهم التي تم شراؤها بالقرض. وفي تشرين الأول من عام 1929 طالب أصحاب القروض الهامشية بقروضهم، ما أدى إلى حدوث تصفية هائلة في السوق، أفضت إلى انهيار ما يقارب 16000 مصرفاً، وبدلاً من زيادة العرض النقدي للخروج من هذا الانهيار الاقتصادي قام الاحتياطي الفيدرالي بتقليصه، ما أثار واحدة من أكبر حالات الكساد في التاريخ المعاصر.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي، وبدأت ظاهرة العولمة بالتنامي بشكل مطرد، وانعكست نتائج انفتاح الأسواق الدولية على بعضها البعض في موجة واسعة من الأزمات ضربت العديد من الدول في العقود الثلاثة الأخيرة، فقد صرح¹ صندوق النقد الدولي أن ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق قد عانت من أزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة في الفترة ما بين 1980 إلى 1995.

وبالرغم من أن الأزمات قد تتشابه من حيث شكلها إلا أنها تختلف في الأسباب المؤدية إلى حدوثها، فالبعض منها ما كانت أسبابه تتعلق بهيكلية الاقتصاد ومنها ما كانت أسبابه تعود لعوامل خارجية، ولم تفرق الأزمات بين الاقتصاديات المختلفة فقد أصابت الدول الصناعية والنامية على حد سواء، وعلى اعتبار أن المصارف تتلقى وتدير المخاطر ولكون بعض المصارف والعاملين فيها أكثر كفاءة وجدارة من الآخرين، فإن هذا ما أنتج أزمات وانكسارات مصرفية حتى في الأنظمة المالية الصحيحة.

وفي هذا الفصل سوف نستعرض أشهر الأزمات المعاصرة التي ألمت بعدد من الاقتصاديات من خلال البحث في أسبابها وهي: أزمة وول ستريت 1987 "أزمة الاثنين الأسود"، الأزمة

¹ التوني، ناجي؛ 2004. "الأزمات المالية". مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد التاسع والعشرون، الكويت، ص1.

المكسيكية 1994- أزمة المؤسسات المالية والمصرفية في اليابان- أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، أزمة الرهن العقاري الأخيرة.

أولاً: أزمة وول ستريت 1987 "أزمة الاثنين الأسود"

شهدت الأسواق المالية الأمريكية بداية عام 1987 ازدهاراً جيداً، وأقبل المستثمرون والمضاربون على شراء الأسهم على نطاقٍ واسعٍ جداً، إلى الحد الذي وصلت فيه قيمة مؤشر الداوجونز* إلى حوالي 2700 نقطة في بداية النصف الثاني من العام 1987، وفي أيلول انخفض المؤشر فجأةً وفقد 508 نقاط في يوم واحد فقط، وهو ما نسبته 21.6% من مستواه في اليوم السابق، وسمي هذا اليوم لاحقاً بالاثنين الأسود.

وتكمن الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض في:¹

- 1- تدخل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في أسواق السندات الأمريكية برفعه لسعر الخصم لجعل السندات الحكومية أكثر جاذبية للمستثمرين.
- 2- رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، الأمر الذي أدى لانخفاض الطلب على الأسهم وبالتالي حدوث هبوط بأسعارها.
- 3- سياسة أوامر البيع الآجل المتبعة في الأسواق الأمريكية، والتي كانت تتم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وهو ما ساهم في لعب دورٍ مهم في انخفاض قيمة الأسهم بشكل مفاجئ وسريع.
- 4- انفجار فقاعة الأسعار، حيث تضخمت أسعار الأسهم بسبب موجات المضاربة إلى أسعار تفوق قيمها الحقيقية.
- 5- تراجع ثقة المستثمرين بالدولار حيث كان قد سجل تراجعاً متعددة في سعر صرفه أمام العملات الرئيسية كالين الياباني والمارك الألماني.

ولاحقاً انتشرت آثار هذه الأزمة في الأسواق المالية العالمية، وكان للارتباط الوثيق لهذه الأسواق ببعضها البعض أثراً سلبياً ومباشراً في وصول تبعات الأزمة إليها، وخاصة أن حجماً كبيراً من تعاملات الأسواق غير الأمريكية كان يتم بالدولار، وسجلت بورصات طوكيو ولندن وفراנקفورت خسائر كبيرة.

* الداوجونز: هو مؤشر أسعار الأسهم لأكثر 30 شركة صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹Carlson, Mark; 2006. "A Brief History of the 1987 Stock Market Crash with a Discussion of the Federal Reserve Response". Federal Reserve, Washington, D.C, USA, p11- p16.

وبالنسبة لنتائج الأزمة فيمكن تلخيصها بما يلي:

1- تحقق خسائر رأسمالية لكبرى الشركات الأمريكية لانخفاض أسعار أسهمها، ما أثر على إنتاجيتها واستثماراتها.

2- ازدياد حجم التعثر في المصارف لعدم قدرة العملاء على تسديد التزاماتهم بسبب تراجع ادخاراتهم جراء خسائر الأسهم التي كانوا يحتفظون بها.

تمت معالجة الأزمة من خلال إيقاف التعامل بالبورصات بشكل مؤقت، وتخفيض أسعار الفائدة، وقيام الحكومة الأمريكية بعمليات البيع والشراء في السوق للحفاظ على توازنها، وتم لاحقاً وضع إجراءات وضوابط رقابية لتنظيم عمل الأسواق المالية وتضييق الآثار السلبية لعمليات المضاربة.

ثانياً: أزمة المكسيك 1994

حازت المكسيك في الفترة الممتدة بين عامي 1988-1993 على ثقة واسعة من قبل المستثمرين والمجتمع الدولي، وذلك بعد نجاحها في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الحكومة بتطبيقها إثر تعرضها لأزمة الديون الخارجية عام 1982، وقد بذلت الحكومة جهوداً في سبيل الانفتاح التجاري، فانضمت إلى اتفاقية الجات (GATT)* في حينه، وانضمت إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وقد ساهمت النتائج الايجابية المحققة بتدفق رؤوس الأموال الضخمة للاستثمار في المكسيك، وساهم في ذلك فروق أسعار الفائدة التي شجعت على الإقتراض من الخارج والاستثمار في المكسيك. وتزامن هذا الأمر مع زيادة كبيرة في الائتمان المحلي الممنوح، وفي النفقات العامة، إضافة إلى بعض الاضطرابات السياسية، ما شكل ضغوطاً على العملة المحلية (البيزو)، فانخفض الاحتياطي الأجنبي من 26.8 مليار دولار إلى 16.9 مليار دولار، وهو ما يُعتبر أحد أهم الأسباب وراء الأزمة المكسيكية، والتي تفاقمت آثارها لاحقاً بسبب الإجراءات التي اتخذتها حكومة المكسيك، حيث توجهت لرفع أسعار الفائدة للحيلولة دون خروج رؤوس الأموال، وعملت على تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بوجوب تخفيض سعر البيزو أمام الدولار الأمريكي، للعمل على تعويمه لاحقاً.¹

وبدأت الأزمة في البلاد عندما جاءت التوقعات عكسية فأثار هذا التخفيض نوعاً من الذعر المالي في صفوف المستثمرين خوفاً من فقدان قيمة نقودهم، فهرعوا لإخراج أموالهم الأمر الذي زاد

* اتفاقية الجات (GATT) والتي يطلق عليها حالياً منظمة التجارة العالمية (WTO).
¹ مرجع سابق (التوني)، ص 13.

الضغط على البيزو وأفقدته حوالي 30% من قيمته، وانخفض الاحتياطي الأجنبي إلى 10 مليار دولار.

وساهمت عوامل أخرى في تفاقم الأزمة المكسيكية وهي:¹

- ضعف رقابة البنك المركزي على كل من أسواق أسعار الصرف والجهاز المصرفي.
- عجز في الميزان التجاري.

وبالنتيجة كان الانفتاح والتحرر المالي السريع غير الحذر وحرية انتقال رؤوس الأموال غير المضبوطة السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة. وكان الذي أكسب الأزمة المكسيكية صينياً ذائعاً، أن المكسيك قد حصلت على أكبر قرض تمويل في التاريخ لإنقاذ اقتصادها، وكانت² قيمته تقارب 48 مليار دولار توزعت بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية بقرض 20 مليار دولار وصندوق النقد الدول 17.7 مليار وبنك التسويات الدولية 10 مليارات.

وترتب على الأزمة التي ضربت الاقتصاد المكسيكي نهاية عام 1994 العديد من الآثار السلبية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي باختصار:³

أ- محلياً: أصاب الاقتصاد المكسيكي حالة كساد قوية، وانخفض دخل المصارف من الفوائد بسبب رفع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تدني القيمة الحقيقية لأصول المصارف وارتفاع مخصصاتها.

ب- إقليمياً ودولياً: اضطرابات واسعة في الأسواق المالية في دول أمريكا اللاتينية، انخفاض في أسعار العديد من العملات بسبب ارتفاع الشكوك حول قدرة المكسيك على خدمة ديونها، وبسبب تخلص الكثير من المستثمرين من عملاتهم وتوجههم إلى العملات الصعبة الأكثر جودة، انخفاض سعر صرف الدولار بقرار من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لإعادة استقطاب الاستثمارات التي اتجهت إلى عملات كالمارك والين.

وتعتبر أزمة المكسيك على أنها أزمة على مستوى الاقتصاد الكلي، حصلت نتيجة لمجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية السيئة، وقد انعكست بشكل مباشر على المصارف، وحصل الانتقال من أزمة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى أزمة أصابت كافة القطاعات الاقتصادية، أهمها القطاع المصرفي.

1 هندي، منير؛ 1997. "الأوراق المالية وأسواق رأس المال". توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 621.

2 أبو عمر، واثق؛ 2003. "النظرية المعاصرة لمحفظة الأوراق المالية". دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ص 203-204.

3 Joseph A. Whitt, Jr; 1996. "The Mexican Peso crisis". Federal Reserve Bank of Atlanta, p16-17.

ثالثاً: أزمة المؤسسات المالية والمصرفية في اليابان

عانت اليابان من إخفاقات كبيرة في المصارف المتوسطة والصغيرة الحجم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، مما حدا بالجهات الإشرافية ممثلة بوزارة المالية اليابانية ومصرف اليابان المركزي إلى فرض أنظمة رقابية شديدة على أداء المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأطلق على هذا النظام نظام القافلة (convoy system)*.¹

بدأت أسعار الأسهم تسجل انخفاض من بداية عام 1990، كما عانت اليابان بعد عام 1991 من إخفاق بعض المؤسسات المالية المتوسطة والصغيرة الحجم، لكن بقي الاقتصاد يحقق نمواً بوتيرة بطيئة، قاد إلى الاعتقاد أن أسعار الأصول سوف تستمر بالارتفاع وكذلك أسعار الضمانات التي ستكون كفيلة بدورها بالقضاء على أي تهديد يواجه النظام المالي، ولم تتخذ الحكومة أية إجراءات تصحيحية.

بقي الوضع على ما هو عليه حتى عام 1994 عند انهيار مؤسستان ماليتان في طوكيو هما (Anzen) و (Tokyo Kyowa)، وكانت هاتان المؤسستان تملكان ودائعاً بحوالي 210 مليار ين ياباني، وقررت الجهات الرقابية ممثلة بالمصرف المركزي الياباني ووزارة المالية بالاشتراك مع مؤسسة ضمان الودائع لإنقاذ المؤسستين. وتم الاتفاق على دمج المؤسستين وتحويلهما لمصرف سُمي (TKB)، حيث شارك مصرف اليابان المركزي بمبلغ 20 مليار ين من رأسماله و20 مليار ين من المؤسسات المالية، وتم منحه قرض منخفض الفائدة من مؤسسة تأمين الودائع. وفي حزيران 1995 انهارت مؤسسة مالية أخرى تدعى (Cosmo Credit Cooperative)، وتم معالجة تعثرها بضمها إلى بنك (TKB)، وفي آب من العام نفسه انهارت مؤسسة (Kizu) المالية، وبنك (Hyogo Bank) وتم إنقاذهم من مصرف اليابان المركزي ومؤسسة ضمان الودائع لتصل تكاليف الإنقاذ إلى 1000 مليار ين ياباني.

وازدادت الأوضاع سوءاً في أيلول 1995 عند إعلان بنك (Daiwa) عن خسائر بحوالي 1.1 مليار ين ياباني لاختلاس من أحد الموظفين العاملين في فرع بنيويورك. وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات في حزيران عام 1996 لتوسيع شبكة الأمان ودعم مؤسسة ضمان الودائع، لكن الوضع استمر بالتفاقم وانهار واحد من ثلاثة بنوك تمنح تمويلات طويلة الأجل هو بنك (Nippon)

¹ Nakaso, Hiroshi; 2001. "The financial crisis in Japan during the 1990s: how the Bank of Japan responded and the lessons learnt". BIS, P4.

* نظام القافلة (convoy system): كان يضبط هذا النظام أسعار الفائدة في السوق، ويضبط أداء المؤسسات المالية، ويمنع إصدار منتجات مالية جديدة بدون موافقة وزارة المالية، وفي عام 1986 تم تأسيس نظام ضمان الودائع (DIC)، وفي نهاية 1987 كانت احتياطياته حوال 300 مليار ين ياباني، واعتبر حينها احتياطي هزيل جداً وغير قادر على إنقاذ أحد المصارف الكبيرة في حال فشله، لكن بنك اليابان المركزي اعتبر أن نظام القافلة كفيلاً ببقاء المصارف الكبرى بمنأى عن أية تهديدات، وفعلاً ساهم هذا النظام في بناء قوة اقتصادية لليابان.

والذي كان يمتلك أصولاً تقارب 15,000 مليار ين، وأعلن عن اندماج بنك (Hokkaido Takushoku) في نيسان 1997. إلى أن انفجرت الفقاعة لاحقاً بانهييار شركات الأسهم في تشرين الثاني عام 1997 مثل (Sanyo Securities) و (Yamaichi Securities) وبنك (Tokuyo City)، ووصل حجم القروض المتعثرة في عام 1999 إلى 7.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لليابان.

وكانت أسباب الأزمة تتلخص بما يلي:¹

- 1- قصور الإفصاح المالي الذي كان مترافقاً بقصور الرقابة من قبل الجهات التي أشرنا إليها سابقاً (مصرف اليابان المركزي، وزارة المالية اليابانية).
- 2- تحمل المصارف لمخاطر متزايدة في ظل الانفتاح المالي والذي تفاقم أثره بانخفاض أسعار العقارات، وازدياد حجم القروض الرديئة، وخاصة في سوق القروض العقارية والذي كان يسمى ب (jusen) وهي عبارة عن شركات وسيطة انشئت للإقراض السكني.

وكانت معالجة الأزمة تتم من خلال:²

- 1- حقن أموال للبنوك والمؤسسات المالية حيث بلغت المساعدات الحكومية نهاية عام 1999 ما يقارب 500 مليار دولار.
- 2- دمج المصارف ببعضها البعض، أو تأميم مصارف أخرى من قبل الحكومة.

وقد كانت نتائج الأزمة على الاقتصاد الياباني شديدة حيث استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 1.1% سنوياً لحوالي عقد من الزمن، وارتفعت معدلات البطالة، وانخفض مستوى العمالة في القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى تأثير سمعة البنوك اليابانية العاملة على المستوى الدولي، وكانت المدة الطويلة التي استمرت فيها أزمة المصارف اليابانية هي الصفة الأغر ب لها، ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت الأزمة تأخذ وقتاً طويلاً بما يلي:³

- 1- استمرار المصارف المضطربة بالعمل، حيث سمحت الجهات الرقابية بتقييم أصولها بالقيمة التاريخية بدلاً من القيمة السوقية والتي كانت أقل بكثير، مما أدى إلى انخفاض طويل الأجل في المراكز المالية للمصارف.

1 أبو الفتوح الناقبة، أحمد؛ 2008 . "الأزمة المالية العالمية ". جامعة أم القرى، السعودية، ص4.

2 Kanaya, akirhiro; Woo, david; 2000. "The Japanese banking crisis of the 1990s: sources and lessons". IMF, P36-37.

3 Kanaya, akirhiro; Woo, david; Previous reference, p17-18.

2- تقدير سيء لحجم مشكلة القروض الرديئة من قبل المسؤولين الحكوميين، والناجم عن الضعف في هيكلية نظام الإفصاح المالي.

3- عدم رغبة واضعي الإجراءات التنظيمية في الجهات الرقابية بإغلاق المصارف التجارية وتحميل الخسائر للمساهمين.

رابعاً: أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 (النمور الآسيوية)*

استطاعت دول جنوب شرقي آسيا خلال فترة قياسية من الزمن أن تحقق قفزات تنموية فريدة، لتصل إلى مصاف الدول المتقدمة، ولتجعل من تجربتها الرائدة محط أنظار العالم، سواءً من خلال معدلات النمو المرتفعة التي حققتها والتي قدرت ما بين 8-9% سنوياً، أو من خلال قدرتها على احتواء معدلات التضخم، وإبقاء عجز الموازنة في حدودٍ مقبولة.

ولكن هذه الدول قد عانت من تباطؤ اقتصادي ما بين عامي 1995-1996 كان أهم أسبابه تراجع الطلب العالمي على السلع الإلكترونية التي كانت بمثابة العمود الفقري في هيكل صادراتها، وقد ترافق هذا التباطؤ بزيادة في الطلب المحلي، وانخفاض تنافسية أسعارها في الخارج جراء ارتفاع قيمة الدولار بداية عام 1995، الذي كانت معظم اقتصادات دول جنوب شرق آسيا ترتبط به، ويضاف إلى ذلك المنافسة الحادة من دول الجيل الثالث في آسيا (الهند وفيتنام).

وبتضافر الأسباب الأنفة الذكر تعمق عجز الميزان التجاري من جهة، وازداد عجز ميزان المدفوعات من جهة ثانية متأثراً بدخول الصين بقوة على خط إنتاج السلع الصناعية الكثيفة العمل وتفوقها على دول النمور في التصدير، لكونها كانت تمتلك تكلفة أقل لعنصر العمل.¹

ولا يخفى بمكان أهمية الخطوة التي اتخذتها الصين التي قامت بتخفيض سعر صرف عملتها اليوان بنسبة 35% مع بداية عام 1994 لدعم صادراتها، وبالتالي ارتفعت أسعار صرف عملات دول جنوب شرقي آسيا المرتبطة بالدولار في بداية عام 1995 الذي ارتفع سعر صرفه مقارنة بالين الياباني متأثراً بدخول اليابان - التي كانت أهم شريك تجاري لدول جنوب شرق آسيا- طور الانكماش الاقتصادي، هذا ما كان له أثر إضافي على تراجع صادرات دول النمور.

وبالبحث في جذور الأزمة الآسيوية نجد أن أهم العوامل كانت:²

* النمور الآسيوية أو نمور شرقي آسيا هو لقب يطلق على اقتصاد دول: تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند وسميت بالنمور لتحقيقها قفزات اقتصادية وصناعية سريعة.

¹ خطيب، شذا جمال؛ 2001. "الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا". مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 27-28.

² محي الدين، عمرو؛ 2000. "أزمة النمور الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة". دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص 143-165.

1- السياسة الائتمانية المتساهلة: ظهرت المشاكل المالية في دول جنوب شرق آسيا جراء عمليات الإقراض والاقتراض التي قامت بها الحكومات والتي نستطيع إدراجها في شقين منفصلين:

أ- السياسة الائتمانية التوسيعية: حيث عمدت هذه الدول إلى الاقتراض من المصارف الأمريكية والأوروبية واليابانية، مبتعدة في سياساتها الائتمانية عن الحكومة، وزادت نسب الإقراض الدولي لهذه الدول من (28 بليون دولار للأعوام 1990-1995) لتصل إلى (49 بليون دولار خلال النصف الأول من العام 1997)، وبالتزامن قامت حكومات الأزمة بتوسيع ائتمانها المصرفي المحلي على قدر كبير ما أثر سلباً على جودة القروض.

ب- الفساد في منح القروض: حيث اعتمدت الشركات في جزء كبير من عملياتها على العلاقات الشخصية مبتعدة عن الاعتبارات الاقتصادية الموضوعية، مما أدى إلى زيادة إقراض الشركات التي ترتبط بالبنوك ارتباطاً متيناً، واتجهت لزيادة رأسمالها من خلال الاقتراض من المصارف بنسبة أكبر من إصدار السندات أو الأسهم، الأمر الذي انطوى عليه مخاطر جمّة جراء ازدياد نسبة الانكشاف لكل من الحكومات والشركات.

2- سياسة ثبات سعر الصرف: شجعت سياسة سعر الصرف الثابت التي اتبعتها دول النمر على تدفق رؤوس الأموال لما توفره من حصانة واستقرار في قيمة العملة المحلية التي كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما ساعدت الشركات والمصارف على الاقتراض من الخارج حيث تعتبر مخاطر سعر الصرف محدودة في ظل نظام الصرف الثابت.

وما حصل في الواقع أنه في الفترة الممتدة ما بين عام 1995-1997 أخذ الدولار بالارتفاع، الأمر الذي أفقد صادرات دول النمر تنافسيتها في الخارج جراء ارتفاع أسعارها، مما زاد من عجز موازين مدفوعاتها. وعلاوة على ذلك فقد قيّد هذا النظام سياسات المصارف المركزية التي لم تتمكن من خفض قيمة عملتها لدعم صادراتها، لكون أي خفض في قيم العملة سوف يؤدي لهروب رؤوس الأموال للخارج، ولن تستطيع أيضاً المصارف المركزية من التصدي لهذا الهروب برفع أسعار الفائدة لكونه سيؤدي لزيادة مبيعات الأسهم في الأسواق المالية وبالتالي حصول استنزاف لاحتياطيات هذه الدول عند محاولة وقف تدهور العملة.¹

¹ مرجع سابق، خطيب، شذا جمال؛ ص33.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أزمة دول جنوب شرق آسيا كانت ذات عوامل مركبة، فقد تضافرت العوامل الداخلية والتي كانت متمثلة بالسياسات الائتمانية غير الحصيفة، وسياسة سعر الصرف الثابت مع العوامل الخارجية التي كانت تتمثل بارتفاع سعر صرف الدولار الذي كانت ترتبط به عملات هذه الدول، فضلاً عن ازدياد المنافسة من دول أخرى (الصين، الهند) على المنتجات التي كانت تحتكرها سابقاً هذه الدول.

خامساً- أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت مؤشرات حصول أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أخذت المصارف الاستثمارية تتوسع في منح القروض العقارية للراغبين بالحصول على السكن بضمانة العقار ودون الاشتراط بوجود ملاءة مالية كافية للعميل، واتجهت المصارف للحصول على أصول مالية جديدة قابلة للتداول من بعض المؤسسات المالية مثل¹ (Freddie ** & Fannie Mae*) (Mac) بضمان محفظة الرهونات التي تمتلكها.

وبالتالي قام المصرف عملياً بتحويل القرض الممنوح للعميل لقيود هذه المؤسسات بضمانة نفس الأصل العيني، والتي بدورها ستبيع الرهون إلى صناديق استثمارية، فبات العقار الواحد يولد مجموعة متعاقبة من القروض الأقل جودة وهو ما يسمى التوريق (Securitization)، وتوسع الشرخ الحاصل بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ولم تعد الأصول المالية داخل هيكل الاقتصاد الأمريكي تمثل أصوله العينية، وكان السبب الرئيسي في تركيز إقراض المصارف في قطاع العقارات معدلات الفائدة المنخفضة وأسعار العقارات المرتفعة.

وبناءً على ما سبق يمكن أن يتم إدراج عدد من العوامل التي قادت من خلال تراكمها عبر الزمن إلى إضعاف بنية الاقتصاد الأمريكي، وجعلت منه أكثر هشاشة، وزادت من نسبة انكشافه للأزمات وهي:

أ- السياسات الائتمانية المتبعة: حيث توسعت المصارف والمؤسسات المالية بالإقراض العقاري دون التأكد من وجود ضمانات كافية، وكانت تعتمد في الدرجة الأولى على أن أسعار العقارات ستستمر بالارتفاع، ورافق هذه السياسة الائتمانية ازدياد التعامل بالمشتقات المالية وخاصة التوريق الذي أشرنا إليه سابقاً، وكان يسمح بتوليد طبقات متعددة من القروض بضمان نفس الأصل العيني، وفضلاً عن التوريق، فقد استثمرت المصارف والمؤسسات المالية في عدد من الأدوات المالية المعقدة مثل العقود الآجلة

¹*The Federal National Mortgage Association (Fannie Mae).

**The Federal Home Mortgage Corporation (Freddie Mac).

(Futures) و عقود الخيارات (Options) وغير ذلك، وهي جميعاً تعتمد على أصول وصفقات محتملة التحقق في المستقبل.

ب- ازدياد حجم المديونيات: وقد نتج بالدرجة الأولى عن التوسع بالإقراض مقابل أصول عينية أصبحت فيما بعد غير معبرة عن القيمة الحقيقية للدين، وهو ما يمكن ملاحظته بمقارنة نمو التسليف المصرفي بحجم الودائع التي كانت تحتفظ بها، وكمثال على ذلك ازادت أصول المصارف الأمريكية بين كانون الثاني 2007 وأيلول 2008 بمقدار 1915 مليار دولار أمريكي، بينما كانت زيادة الودائع المصرفية عن نفس الفترة 785 مليار دولار أمريكي.¹

ت- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: والتي نشأت بالدرجة الأولى من الفلسفة المتبعة في السوق الأمريكي بأن الأسواق تنظم نفسها بنفسها (Self-regulating markets)، حيث لم تخضع المؤسسات المالية وبخاصة مصارف الاستثمار التي كانت مسؤولة عن إصدار المشتقات لأية رقابة من جهات رسمية، واعتمد الجمهور على وكالات التصنيف الائتماني لتحديد جدارتها الائتمانية وفقاً لنفس المعايير التي كانت متبعة لمعرفة جدارة المصارف، وهو ما ساعد بالنتيجة على ازدياد شيوع هذه الأدوات المالية.

وكان ما أشعل فتيل الأزمة التي كانت متأصلة في أركان الاقتصاد الأمريكي أسعار الفائدة التي ارتفعت بشكل مفاجئ في العام 2007، الأمر الذي زاد أعباء القروض على العملاء الذين التزموا بفائدة متغيرة على قروض عقاراتهم، ما أدى لارتفاع في عدم القدرة على سداد أقساطهم، وتفاقت المشكلة مع بدء أسعار العقارات بالانخفاض.

فوجدت الشركات والمصارف نفسها مضطرة لبيع عقارات لا تغطي قيمتها سلسلة القروض الممنوحة بضمانتها، وظهر سلوك القطيع فبدأ المودعون بسحب مدخراتهم لمواجهة نقص السيولة الحاصل لديهم، فاستنزف الملجأ الأساسي لدى المصارف المتمثل بالودائع². وزاد من حدة الأزمة انتقالها إلى أسواق المال وازدياد قلق المتعاملين من تردي أوضاع أسواق الائتمان، مسببة في انهيار أسهم العديد من المصارف الكبرى، والذي أطلق موجة من البيع الهستيريري في السوق.

وبدأت سلسلة الانهيارات بسقوط عملاقي التأمين العقاري (Freddie Mac و Fannie Mae) فاتجهت الحكومة الأمريكية لتأميمهما، ولحق بهما رابع أكبر المصارف الأمريكية (lehman)

1 منشورات صندوق النقد العربي، 2008. "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية". صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص4.

2 زروق، جمال الدين؛ 2011. "الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيرها على اقتصادات الدول العربية". صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، ص3-4.

brothers) الذي أعلن إفلاسه، لتتعاقب بعده الانهيارات والتي طالت العديد من المصارف والمؤسسات المالية.

وانتقلت عدوى أزمة السيولة الأمريكية بمساعدة النظام المالي المعولم إلى كل دول العالم وبخاصة دول أوروبا وشرق آسيا، وتُعتبر أهم قنوات انتقال آثار أزمة الرهن العقاري إلى بقية دول العالم هي:

أ- المشتقات المالية التي لاقت انتشاراً واسعاً حول العالم، والأوراق المالية من سندات وأسهم التي تم شراؤها في أسواق أوروبا وشرق آسيا ودول الخليج العربي، والتي سميت لاحقاً بالأوراق المالية المسمومة.

ب- الانتشار العالمي الواسع للدولار الأمريكي والذي فقد جزءاً من قيمته في الأسواق العالمية عقب أزمة الرهن مقابل العملات الرئيسية كالبيورو والين والجنيه، وبخاصة أنه كان العملة الرئيسية في الاستيراد والتصدير والمعاملات المالية والمصرفية حول العالم.

ت- النظام المالي العالمي وانتشار فروع المصارف المتضررة في العالم، وبخاصة قنوات الاتصال الإلكتروني والتبادلات المالية عبر البورصات العالمية، والتي تساعد على اتمام الصفقات المالية بسرعات كبيرة.

المبحث الثالث

الأسباب الداخلية للأزمات

أولاً: ضعف الكوادر البشرية

تعتبر المصارف عصب الاقتصاد القومي، وفي ظل التقدم السريع ومع تبلور ظاهرة العولمة تعاضمت أهمية العنصر البشري كمدخل رئيسي في إنتاج المؤسسة المصرفية باعتباره أداة الإنتاج الحقيقية التي يمتلكها. وبات يعتبر ركيزة أساسية من ركائز هذا العمل وضرورة حتمية للارتقاء به، وخاصة أن العمل المصرفي عمل تحكمه نظريات علمية وتقنيات فنية بحاجة لمهارات خاصة.

وتتبع أهمية العنصر البشري في المصارف من حقيقة أن امتلاك رأس مال بشري قيّم وفعال سيساعد المصارف على تحقيق أهدافها، ويُمكنها من زيادة حصتها السوقية من خلال الحصول على المزيد من الودائع والقروض الجيدة.

ونظراً لدخول تقنيات العلم والتكنولوجيا إلى أنظمة وعمليات المصرف، تنامت أهمية تدريب وتطوير العنصر البشري ليكون قادراً على مواكبة كافة المستجدات في عالم الخدمات المصرفية بالشكل الذي يضمن تحقيق المنفعة المثلى منها، فالكادر البشري المؤهل يساعد على تكوين نظام مصرفي قوي ومرن قادر على الاستجابة للصدّات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها من خلال إطار عمل تنظيمي متكامل.

وعلى الرغم من كون إنشاء نظام مصرفي آمن على مستوى الفعاليات البشرية قد يكون مكلفاً جداً، إلا أنه يجب أن لا يحول دون استمرار المصارف في سعيها لرفع كفاءة كوادرها البشرية في طريقها لتحقيق أهدافها المخططة.

1- أهمية التدريب:

ومن الجدير بالذكر أن التدريب الموجه وفقاً لاحتياجات المصرف يساعد الإدارة على خلق جو يُحفز الموظفين، ويساعد على الارتقاء بالطموح الفردي إلى مستوى الطموح الجماعي وصولاً إلى تحقيق الهدف الأمثل للمؤسسة المصرفية، فالموظفون المدربون جيداً يستطيعون العمل بسرعة أكبر وبأخطاء أقل، ما يزيد اندفاعهم للعمل ويرفع إنتاجيتهم، وتزداد أهمية التدريب بسبب تغير تركيبة المزيج التسويقي بشكل مستمر ومتفاعل مع تقدم الزمن، وما يزيد حاجة المصارف إلى التدريب المستمر يمكن تلخيصه بالأسباب التالية:¹

1 بيل، مالكرم؛ 1997. "التدريب الناجح للموظفين". الجمعية البريطانية لإدارة الأعمال، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، لبنان، بيروت، ص13-ص20.

- التطورات التقنية والتكنولوجية المستمرة.
 - تغير أنظمة وإجراءات العمل.
 - التغيرات في أذواق وتفضيلات العملاء.
 - القوانين والتشريعات الجديدة.
 - ظهور سلع وخدمات جديدة.
- ويعتبر التدريب حاجة مشتركة لكل من المصارف والأفراد، ونستطيع تلخيص حاجة الأفراد في المؤسسات المصرفية بالأسباب التالية:
- الرغبة في الحصول على أداء أفضل.
 - حصول تغيرات في الوظيفة الحالية.
 - لكون التدريب يفي بالأهداف المهنية بعيدة الأمد.
- وعلى ضوء الاحتياجات السابقة للتدريب لا بد أن تأخذ إدارات المصارف أهمية التدريب بالقدر الذي يستحقه، نظراً لدور التدريب الفعال في إنجاح عملياتهم المصرفية، وحمايتهم من مخاطر السقوط أمام منافسيهم في السوق الذين يطبقون المناهج التدريبية المتقدمة على موظفيهم، وبالنتيجة فإن الكادر المصرفي سوف يأخذ التدريب على محمل الجد عندما يشعر بالأهمية التي يوليها رؤساؤه له.

2- المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية:

- غالباً ما تقع إدارات المصارف في نوعين شائعين من الأخطاء هما:
- أ- من الملاحظ أن مخصصات التدريب هي ما يتم التخلص منه أولاً حين يتم إتباع سياسات تخفيض النفقات في المصارف أو عند التعرض لإعثار أو صدمة من نوع معين، وهذا ليس مصيباً دوماً، فالمصارف التي لا تدرب كوادرها وتعمل على رفع كفاءتهم تنفق المزيد من الوقت والمال في مراجعة وتصحيح أدائهم وأخطائهم، لأنها لو دربتهم جيداً لن تكون بحاجة لتصحيح أخطائهم لاحقاً.
- ب- نجد في كثير من الأحيان أن بعض المصارف تتبع سياسة جذب الموظفين المدربين جيداً من المصارف الأخرى، وبالتالي يكونون مرغمين على دفع رواتب أعلى لهم للحصول على خدماتهم، هذه الرواتب ستجعل المصارف تنفق أموالاً أكثر بكثير في المدى المتوسط والبعيد، مما كانت ستنتفقه لبناء وتوفير برامج تدريب فعالة لكوادرها منذ البداية.

وتتعرض المصارف التي لا تولي اهتماماً كافياً لموضوع تدريب كوادرها البشرية إلى عدد من المخاطر من الممكن أن تؤدي إلى أزمات مصرفية وأهم هذه المخاطر:

أ- مخاطر التشغيل وهي المخاطر التي يكون مصدرها أخطاء بشرية أو مهنية أو أخطاء ناجمة عن المشاكل التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها، كما تشمل أيضاً المخاطر القانونية والتي اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءاً من مخاطر التشغيل، ومخاطر التشغيل يمكن أن تنتج عن عوامل داخلية وخارجية (الاحتيايل، التزوير، أخطاء غير مقصودة نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة، أخطاء المستندات والتوثيق....الخ) وقد تسبب خسائر مباشرة أو غير مباشرة للمصرف.

ب- الإهمال المقصود أو غير المقصود من الكادر البشري في المصارف، وتعتبر المخاطر المعنوية أو الأخلاقية¹ (Moral Hazard) * من أهم أسباب الأزمات الحديثة والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعنصر البشري، ولا سيما في أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية، وتظهر ظاهرة المخاطر المعنوية من جهة المودعين لدى المصارف باعتقادهم أن الحكومات سوف تقوم بضمان ودائعهم واستثماراتهم حتى في حال فشلها أو انهيار المصارف، ويفضي هذا الاعتقاد إلى التساهل في مراقبة ومتابعة نشاط المصارف والابتعاد عن مبادئ الحيطة والحذر في استثماراتهم. وفي المقابل تظهر هذه المخاطر المعنوية من جهة المصارف باعتقادهم أن وجود ضمانات محلية أو خارجية سيكون كافياً لدعم المصارف ومنحها الثقة، وقد تؤدي المخاطر المعنوية إلى استهتار المصارف في استيفاء معايير سلامة الائتمان وكفاية رأس المال فتزيد من حجم القروض الخطرة نتيجة الاعتقاد بوجود شبكة أمان، وأن الحكومات ستكون جاهزة لدعمها في حال تعثرها، فتكون النتيجة إضعاف المصارف وهشاشة النظام المالي للدولة.

¹ Dell.Ariccia, Giovanni; Godde, Isabel; Zettelmeyer, Jeromin; 2000. "Moral Hazard and International Crisis Lending". IMF, p30.

* وبحسب التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي "World Economic outlook" الذي نشر عام 1998، فقد زاد اهتمام الصندوق بهذه الظاهرة وخاصة بعد أن كان لها دور في الأزمة الآسيوية، حيث يرى الصندوق أن المخاطرة المعنوية تظهر عندما يتجه صانعو السياسات المالية في الدول المقترضة من الصندوق وخاصة النامية منها إلى انتهاج سياسات خطيرة، وقد يكونون مستعدين لتلقي مخاطر زائدة، وهم معتقدون بأن قرض الصندوق سيكون متوفراً عندما تفشل سياساتهم ليتمكن الحكومات والمصارف من دفع ديونهم في حال وقوعهم في مشاكل مالية.

- يجب التمييز بين ما بين المخاطرة الأخلاقية (Moral Hazard) وهي التي تنطوي على مخاطر أخلاقية مقصودة كما تم الإشارة إليها أعلاه، وبين الخطر الأخلاقي (Morale Hazard) وهو الذي ينطوي على مخاطر غير مقصودة كعدم الاكتراث أو عدم المسؤولية.

ت- قد تنتج الأخطاء في المصارف بشكل أساسي نتيجة عدم توضيح المسؤوليات والصلاحيات بشكل محدد يضمن تنفيذ الوظائف والأعمال بدقة في إطار التوصيف الوظيفي الملائم مع العمليات المصرفية، فضلاً عن تداخل المستويات الإدارية في الهياكل التنظيمية للمصارف، التي تقود إلى عدم وضوح المسؤولية القانونية والفنية في منح القرارات الائتمانية، وتتفاقم هذه الحالة المبهمة عند وقوع الأزمات سواءً على صعيد المصارف الفردية، أو في حال الأزمات التي تشمل كامل النظام المصرفي، وعموماً فإن المسببين الأساسيين لخسائر البنوك والمؤسسات المالية عادة لا يحاسبون بل تُحمل المسؤولية للإدارات الدنيا من خلال تقليل المكافآت والأجور أو حتى التسريح.

ث- وقد تقود الأزمات التي تتعرض لها المصارف إلى أخطاء بشرية إضافية، فالعجز عن الوفاء بالديون قد يشوه حوافز ودوافع المدراء ومالكي المصارف لبذل الجهود للحفاظ على الوضع السليم، ويصبحون أقل تحفزاً للمراقبة، ولذلك فإن طاقم المصرف والمسؤولين فيه يكون لديهم فرص مثالية للاندماج في الاختلاسات بأنواعها المختلفة، وقد يتفشى الفساد بين المدراء ويتجهون للعمل وفقاً لنظام بونزي الاحتيالي (Ponzi Scheme)*.¹

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن بعض أنواع المشاكل التي تتعرض لها المصارف قد لا يجدي معها التدريب وإعادة التأهيل نفعاً مثل:²

- عدم وضوح مستويات وأساليب الأداء.
- الفلسفة الإدارية السائدة في العمل.
- التنظيم الداخلي للعمل.
- مدى ملائمة الهيكل التنظيمي.
- جماعة العمل وروح الفريق ومدى فعالية ديناميكيات العمل الجماعي.

¹ Caprio, Gerard Jr.; Klingebiel, Daniela; 1996. "Bank Insolvency: Bad Luck, Bad Policy, or BadBanking?". Annual World Bank Conference on Development Economics, the World Bank, P3.

² توفيق، عبد الرحمن؛ 1994. "العملية التدريبية". موسوعة التدريب والتنمية البشرية، مصر، ص211.
* مخطط بونزي "هرمية الوهمية": هي باختصار تعتمد على دفع أرباح عالية للمستثمرين القدامى من الأموال التي يدفعها المستثمرين الجدد، وبذلك تظهر المؤسسة للآخرين أنها تحقق أرباحاً كبيرة، وتستطيع أن تستقطب المزيد من الأموال، ولكن تنامي المديونية بشكل كبير يخلق فقاعة كبيرة سرعان ما تنفجر عندما تعجز المؤسسة عن سداد أقساط ديونها المتزايدة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن ضعف مستوى الكادر البشري العامل في المؤسسات المصرفية والمالية قد يقودها إلى الوقوع في العديد من الأخطاء التي تقود من خلال تراكمها إلى تفجر الفقاعة وسقوط النظام المصرفي في أزمات سيولة وثقة، الأمر الذي يؤثر بالنتيجة على القطاع المصرفي بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام، وبالتالي فإنه يصبح من الضرورة على الجهات المشرفة على المصارف التركيز على أهمية التدريب المستمر لرفع كفاءة رأس المال البشري، وحتى إلزام المصارف بإجراء عمليات تدريب وتطوير لكوادرها البشرية، وتقييم أدائهم وفقاً لمعايير معدة مسبقاً.

ثانياً: الإقراض غير السليم

تنطوي الأعمال المصرفية والمالية على المخاطر بطبيعتها كبقية الأعمال التجارية، فالمصارف هي مؤسسات تتمتع بمعدل رفع مالي عالٍ، حيث تزيد مديونيتها لتقوم بالاستثمار في أصول خطيرة، وأول هذه المخاطر هي أن الوفاء بالائتمان يعتمد على التدفقات المتوقعة من العميل، وبما أن هذه التدفقات متوقعة فإن حصولها لن يكون مضموناً، وبالرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه لوائح تنظيمية ومعايير مختلفة للحد من مخاطره، إلا أنه يستحيل على المصرف أن يصل إلى أطر ناظمة لمنح الائتمان تنعدم فيها المخاطر.

وتعتبر القروض المصدر الرئيسي لتوليد إيرادات المصارف، ولهذا كان على المشرفين على عملها أن يراقبوا السياسات الإقراضية بشكل دقيق، وأن تكون سلطات المراقبة والتنظيم صارمة في تطبيق التشريعات، إلا أن عدم التزام بعض المصارف بمبادئ الإقراض الآمن من جهة والجشع المتزايد من جهة أخرى قد يقودها إلى تبني محافظ قروض عالية المخاطر وعالية التركيز، ودون الاحتفاظ باحتياطات مناسبة لمواجهة أي تعثر محتمل في هذه الإقراضات، متجاهلين بذلك أنهم يُعرضون أموال المودعين لديهم للخطر، ومنتاسين أن مصارفهم هي جزء من نظام المدفوعات الوطني، وأن أي ائثار أو إفلاس قد ينقل العدوى إلى باقي المصارف في النظام معطلاً نظام الدفع فيها، ومؤدياً إلى أزمة ائتمانية مصرفية قد تشمل النظام الاقتصادي، وتجرب البلد مالياً ومؤسسياً إلى خسائر كبيرة مسببة تراجعاً في نسب النمو.

1- أسباب تعثر القروض

تعثر القروض يأتي من الإخلال باتفاقية القرض من أحد طرفيها أو بسبب ظروف البيئة المحيطة التي يعمل فيها الطرفان، وبالتالي نستطيع أن نقسم الأسباب التي تقود إلى تعثر القروض إلى صعيدين، الأول يرتبط بالبيئة الخارجية، والثاني بالعملاء.

أ- العوامل المرتبطة بالبيئة المحيطة يمكن تلخيصها بالتالي:

- تغير القوانين والتشريعات المالية والمصرفية المتعلقة بالائتمان.
- الانحدار في الأداء الاقتصادي العام للبلد.
- ضعف الرقابة على المصارف.
- تغيرات السياسات المالية والنقدية وما يرتبط بها من تقلب في أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ب- العوامل المرتبطة بالعملاء ويمكن تلخيصها بالتالي:

- استخدام الائتمان الممنوح للعميل في غير الأغراض التي تم الاتفاق عليها.

- وجود مشاكل في المشروع الممول من قبل المصرف، كالمشاكل الإدارية، التشغيلية، المالية والمحاسبية، الأمر الذي ينشأ عنه خلل في إيراداته التشغيلية، وقد يؤدي إلى النكول بشروط التسديد.
- سوء النية والرغبة في الاحتيال من قبل المقترض، وعدم تقديم معلومات صحيحة عن مشروعه الممول بالقرض.

إن الأسباب الأنفة الذكر والمرتبطة بالعملاء وبالبيئة المحيطة، لا يستطيع المصرف السيطرة عليها أو التأثير فيها إلا بشكل ضيق ومحدود جداً، وسنأتي على مناقشة بعضها لاحقاً في الفصل الثالث، لكننا هنا سنناقش الأسباب التي ترتبط بالمؤسسة المصرفية وتقودها إلى القروض الخطرة والتي تنطوي على احتمالات كبيرة لتصبح قروضاً متعثرة أو حتى معدومة.

2- أثر التحرر المالي ونمو الائتمان في تعثر القروض

تشير دراسة حديثة إلى أن السبب الرئيسي للقروض المتعثرة التي قادت بدورها للأزمات التي شهدها العالم في العشرين سنة الأخيرة هي فترات الانتعاش والانفتاح الاقتصادي التي تمر بها الاقتصادات، فمخاطر القروض ترتفع بدرجة عالية خلال هذه الفترات في كل من الدول النامية والمتقدمة، وهذا ما يشار إليه بالعبارة الشهيرة " Good times are bad times for lending"، أي الأوقات الجيدة أوقات سيئة للإقراض، حيث تتزاحم المصارف لتوسيع قاعدة قروضها بغية تحقيق المزيد من الأرباح، وكذلك فإن التطور المالي السريع يعتبر سبب رئيسي من أسباب التعثر المصرفي، حيث أن العديد من الأزمات التي سجلها التاريخ جاءت في أعقاب محاولات الإصلاح، فالتحرر المالي يقود إلى نمو مفرط في الائتمان على نحو متزايد كما حدث في أزمة دول جنوب شرق آسيا، وقد يقود هذا التحرر إلى قروض معقدة بالإضافة إلى كونها عالية المخاطر، وأفضل مثال عليها القروض التي سوقت لها مؤسسات وول ستريت قبل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبالرغم من أنها كانت خطرة على كل من المصارف والمكاتبين عليها، إلا أنها شهدت موجة إقبال واسعة من قبل الجمهور بفضل التسويق الجذاب والخادع.¹

إن إجراءات التحرير المالي قد تعرض المصارف لمخاطر جديدة، وخاصة في ظل الاستعداد غير الكافي، حيث أن المصارف التي اعتادت العمل في البيئة المالية الخاضعة للرقابة، قد لا تملك الخبرات اللازمة لتقييم مصادر جديدة للائتمان في ظل تحرير الأسواق، بالإضافة إلى أن بعض عمليات الإصلاح المصرفي قد لا يواكبها إصلاحات مناسبة في البيئة الاقتصادية العامة، سيما التشريعات الناظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

¹ Avdjiev, Stefan; McCauley, Robert; McGuire, Patrick; 2012. "Rapid credit growth and international credit: Challenges for Asia". BIS; working Paper No 377; p2-3.

وغالباً ما يحدث في مثل هذه الفترات أن ترفع القيود المفروضة على الإقراض المصرفي في كثير من الأحيان، ويترافق مع الطلب المتزايد على الائتمان في القطاعات المحررة (كالعقارات والأوراق المالية النشطة)، فتقوم المصارف بخفض الاحتياطات الواجب الاحتفاظ بها لتتمكن من استيعاب المزيد من القروض، خصوصاً أن فترات الانفتاح التي تمر فيها الاقتصاديات قد تدفع بالمصارف الأجنبية لدخول الأسواق المحلية، فتدفع التنافسية المصارف إلى الدخول في نشاطات جديدة، وعموماً يكون من الصعب جداً التمييز بين مخاطر الائتمان الجيد والسيئ عندما يتوسع الاقتصاد توسعاً سريعاً، حيث يظهر العديد من المقترضين على أنهم مربحين جداً ويملكون ضمانات ذات قابلية عالية للتسييل.¹

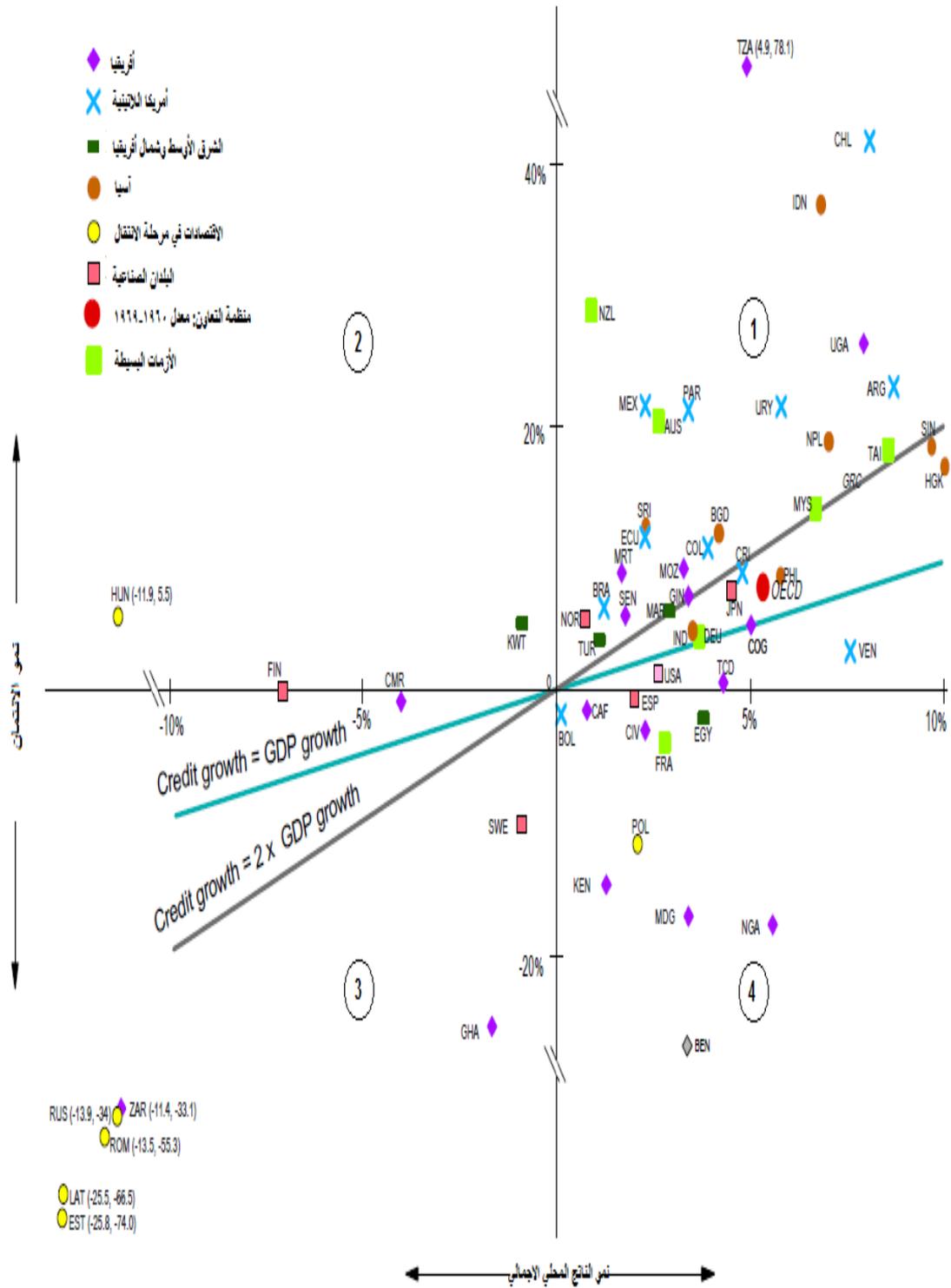
فعندما يصبح معدل نمو الائتمان مفرطاً فإنه يدل وبشكل واضح على مشكلة يصعب قياسها والتنبؤ بانعكاساتها على المصارف، وبحسب البنك الدولي للتسويات فإن النمو المثالي للائتمان يجب أن يكون بمقدار واحد إلى اثنين من مقدار نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بمعنى أن المعدل القياسي لنمو الائتمان يجب ألا يتجاوز ضعف النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهو المعدل الذي يجب توقعه في الأوقات العادية، فالمؤشرات السليمة للدول يجب أن تتموضع ما بين الخططين البيانيين الذي يدل أحدهما على مقدار نمو الائتمان بمقدار الناتج المحلي الإجمالي، والثاني بمقدار ضعف الناتج المحلي الإجمالي.²

ويوضح لنا الشكل البياني التالي توزيع الأزمات في حوالي ثمان وستين من دول العالم:³

1 Goldstein, Morris; Turner, Philip; 1996. " **BANKING CRISES IN EMERGING ECONOMIES: ORIGINS AND POLICY OPTIONS**". BIS, Basle, Switzerland, P17.

2 Caprio Gerard Jr. & Klingebiel Daniela; Previous reference, P10.

3 Caprio Gerard Jr. & Klingebiel Daniela; Previous reference, P11.



الشكل رقم (1-1)
معدل نمو الائتمان والناتج المحلي الاجمالي في 68 دولة عانت من أزمات مصرفية

المصدر: Caprio Gerard Jr. & Klingebiel Daniela, P11

ملاحظة: معدلات نمو الائتمان والناتج المحلي الاجمالي في الشكل أعلاه هي في السنوات الثلاثة التي تسبق حصول الاضطرابات المصرفية في الدول المعنية باستثناء مؤشر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الذي يعود إلى فترة الستينات.

اختارت الدراسة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) خلال فترة الستينات باعتبارها نماذج خالية من الأزمات، وتقع في المنطقة الآمنة في الرسم، لتظهر المقدار المقبول لنمو الائتمان بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من الشكل رقم (1-1) الذي يظهر توزع الأزمات أن معظم مؤشرات الدول تقع في الربع الأول حيث يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الائتمان موجبان، باستثناء بعض الحالات الشاذة ولا سيما البلدان الإفريقية والبلدان ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي نجد أن مؤشراتنا تقع في الربع الثاني والثالث والرابع، هذه المؤشرات ربما تعكس عوامل أخرى للأزمات مثل السياسات النقدية المتشددة، أو عدم الرغبة بمنح الائتمان بسبب البيئة عالية المخاطر، أو أنها قد تدل على حالات انهيار الائتمان.

بينما نجد أن مؤشرات الدول الصناعية (كاليابان والسويد وغيرهما) تقع في المنطقة الآمنة لمؤشر نمو الائتمان، ما يدل على أن الأزمات التي حدثت فيها تعود لأسباب أخرى غير القروض المتعثرة التي تنتج عن الإفراط بنمو الائتمان، في حين نجد أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تتعد بشكل واضح عن المعدل القياسي لنمو الائتمان ما سبب لها أزمات قوية هزت اقتصاداتها كأزمة المكسيك والأرجنتين.

وتخلص الدراسة إلى أن السلطات النقدية يجب أن تولي اهتماماً أكبر لموضوع نمو الائتمان، وقد يكون من الجائز أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أوسع نطاقاً كأسعار الأصول، بالتزامن مع رغبتها في التوسع في الائتمان، ولكن كما يشير الشكل هنالك عوامل أخرى كالتالي ذكرت أعلاه قد تلعب دوراً في المشاكل المصرفية التي تتعرض لها الدول.

إن نمو الائتمان المفرط¹ الذي يتجاوز الحدود القياسية التي أشرنا إليها سابقاً، يخلق ما يسمى بالفجوات الائتمانية*، والتي غالباً ما تنذر بحدوث أزمات مصرفية، حيث يؤدي التوسع في الائتمان إلى ارتفاع أسعار الأصول وبشكل خاص الأصول العقارية، ما يؤدي في النهاية إلى انفجار فقاعة أسعار الأصول وانهيارها، وبالتالي تعثر القروض التي اعتمدت على ضمانات العقارات، وهو أخطر ما يكون في المصارف التي تتحفظ بمحافظ ائتمانية عالية التركيز.

¹ BIS, 2012. "82nd Annual Report". BIS, basel, p27.

* الفجوة الائتمانية: نمو الائتمان/نمو الناتج المحلي الاجمالي.

3- القروض المترابطة

قد يفضي هذا النوع من الإقراضات إلى قروض على درجة عالية من المخاطر، هو ما يسمى بالإقراض المتصل أو المترابط (Connected lending)¹، وهو يشير إلى نوع القروض الممنوحة لأصحاب البنوك أو المديرين والشركات المرتبطة بهم ولأصحاب النفوذ السياسي والمصالح المشتركة، وتكمن مخاطره في المقام الأول من عدم وجود موضوعية في تقييم الائتمان (وأحياناً حتى الغش) وتركيز لا داعي له من مخاطر الائتمان، يضاف إلى ذلك أن تدفق المعلومات من المقترضين قد لا يكون مضموناً، ما يجعل المصرف غير قادر على تكوين صورة واضحة عن هذه القروض، بالإضافة إلى أنه من الصعب على المصارف التعامل أو حتى الوصول إلى هؤلاء المقترضين، الأمر الذي يفقد المصرف الأسس العلمية عن حجم المخصصات الواجب تشكيلها، وعموماً تكون الإقراضات ذات الصلة على درجة عالية من التركيز من ناحية حجم القروض المسموح منحها لعميل منفرد، وبالتالي فإن فشل بعض المقترضين الكبار المتصلين، يمكن أن يقضي على رأسمال البنك، وقد كان الإقراض المتصل سبباً رئيسياً ساهم في المشاكل المصرفية في كلٍ من الأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل وتشيلي واندونيسيا وماليزيا وإسبانيا وتايلاند.

ويُمكن القول أن الزيادة السريعة في نمو الائتمان هي السبب الأهم في القروض الخطرة والتي تعتبر بدورها عاملاً أساسياً للأزمات المصرفية، فسرعة نمو الائتمان غالباً ما تؤدي أو تعكس انخفاضاً في معايير الائتمان في المصارف الفردية، فعندما ينمو النظام المصرفي بسرعة فإنه يكون من الصعب على المشرفين والمحللين المختصين بشؤون الائتمان مواكبة نوعية القروض الممنوحة، إما لغياب الضوابط أو لعدم الالتزام بها، أو لأن المعلومات الكافية عن المركز المالي للمقترضين تصل متأخرة في وقت تتسارع فيه المصارف لزيادة محافظها الائتمانية.

وإن ارتفاع أسعار الأصول الذي يحفز النمو المفرط للأموال سيزيد الطلب على العقارات والأسهم، وستظهر أسعار الأصول مرتفعة، الأمر الذي يشوه المبادئ الحكيمة للإقراض السليم، ويخلق الانطباع على أن العوائد من القروض سوف تكون جيدة والمخاطر سوف تنخفض، وينشأ الخطر عندما تتفاعل المصارف مع مثل هذا النوع من المحفزات ما يزيد انكشافها في الأسواق، خصوصاً في ظل الاعتقاد بأن الطلب على العقارات سوف يقود إلى أسعار أعلى وإلى اتجاه متزايد لتخفيض معدلات الفائدة على القروض مع الوقت، وعموماً فإن هذا سيكون الاتجاه السائد في السوق لأن مدراء المصارف لن يمتلكوا المبررات الكافية لمواجهة أصحاب الأسهم حول

¹ Goldstein, Morris; Turner, Philip; Previous reference, P20-21.

أسباب وقوفهم عند الحد الأدنى من الربحية، بينما المصارف الأخرى في السوق تحقق عوائد عالية، مما يقود هذه المصارف إلى محافظ عالية التركيز ومهددة بمخاطر انخفاض القيم السوقية ل ضماناتها.

ويُمكن أن يُطبق التحليل السابق على القروض التي تتخذ من الأسهم ضمانات لقاء قروضها، حيث تتأثر أسعارها بنفس العوامل التي تؤثر في أسعار العقارات، وهي أقل شيوعاً من الشكل السائد للقروض المضمونة، وتُطبق في القروض القصيرة الأجل لكون الأسهم تتميز بكونها أكثر قابلية للتسييل من العقارات، إلا أنها في الوقت نفسه أشد حساسية لأي تغير طفيف في أسعار الفائدة السائدة، ولكن المصارف لا تعاني من خسائر كبيرة عند تعثر هذا النوع من القروض بسبب انخفاض قيمها وتركيزها وللسهولة النسبية في تسييل ضماناتها.

ثالثاً: الإدارة غير الرشيدة

ساهم تحول العديد من الدول إلى نظام الاقتصاد الحر في فتح مجالات استثمارية جديدة للشركات والمصارف تمكنها من تحقيق أرباح إضافية، وترافق هذا الانفتاح مع زيادة حدة المنافسة، وهذا ما أبرز ضرورة وجود أسس لكيفية إدارة الشركات والمصارف، بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق المساهمين فيها، ووضع معايير فعالة للرقابة على عملها، تتمثل في تحديد أهداف ومسؤوليات الجهات الرقابية، ومنحها الاستقلالية الكافية لممارسة عملها.

1- غياب الحوكمة:

أدت الأزمات في كثير من الأحيان إلى خسائر كبيرة تكبدها مساهمو الشركات والمصارف، فزادت مطالباتهم بنظام ضابط يضمن الممارسة والالتزام السليم بالأداء داخل مؤسساتهم، يحميهم من التلاعب من قبل إدارات مؤسساتهم، فنشأ نظام تحت رعاية العديد من الجهات الدولية أطلق عليه اسم حوكمة الشركات (Corporate Governance)*.

تم اعتماد مبادئ وتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكونها التعاريف والمبادئ الأساسية والأكثر قبولاً في الأوساط الاقتصادية حول العالم، حيث تعتبر أن حوكمة الشركات هي "النظام الذي يوضح كيفية إدارة مؤسسات الأعمال والرقابة عليها، ويحدد العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والأطراف ذوي العلاقة"¹.

ولاحقاً في العام 1999 أطلقت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعريفاً للحوكمة في المؤسسات المصرفية وهي "النظام أو الأسلوب الذي يتم من خلاله الرقابة على الأعمال والعلاقات في المنشآت الفردية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تتدخل بكيفية قيام المصرف بـ:

أ- تحديد أهدافه بما في ذلك كيفية توليد الإيرادات للمالكين.

ب- كيفية تشغيل العمليات اليومية.

ت- مراعاة مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

ث- مدى ملاءمة النشاطات والسلوكيات مع آلية العمل، وبما يتفق مع القوانين المعمول بها.

* بالرغم من كون هذا النظام هو نظام متعارف عليه دولياً، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لنظام حوكمة الشركات بين الاقتصاديين والقانونيين، فتم تطوير مبادئ لحوكمة الشركات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في نيسان عام 1998 بمساعدة حكومات الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وتمت الموافقة عليها عام 1999، وشكلت مبادئ حوكمة الشركات التي سنأتى على ذكرها لاحقاً الأساس في تقرير الالتزام والتقييد بالمعايير والقوانين (ROSC) الذي أطلقه صندوق النقد والبنك الدولي.

1 OECD, 2004. "OECD Principles of Corporate Governance". OECD, P11-12.

ج- حماية مصالح المودعين.¹

وبناءً على ما سبق فإن الأطراف الأساسية التي تؤثر في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة هي:

- المساهمون أو أصحاب رأس المال (Shareholders).
- مجلس الإدارة (Board of directors) وهم الأعضاء المنتخبون من قبل مساهمي الشركة ليقوموا برسم السياسات ورقابة الأداء.
- الإدارة Management وهي المسؤولة عن تسيير أمور المؤسسة.
- الأطراف ذوو العلاقة (Stakeholders) وهم الموظفون والموردون والدائنون.

أما المبادئ الستة الأساسية لضمان التطبيق السليم للحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي يجب أن تُوفرها البيئة الرقابية ممثلة بالمصارف المركزية ووزارات المالية فهي باختصار:²

- ضمان وجود إطار فعال لعمل حوكمة الشركات.
- ضمان حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
- المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين.
- ضمان فعالية دور الأطراف ذوي العلاقة في حوكمة الشركات.
- ضمان دورية الإفصاح وتوفير الشفافية.
- التصريح عن مسؤوليات مجلس الإدارة.

وبالتالي نستطيع أن ندرك القنوات المرتبطة بعملية الحوكمة في المصارف، والتي قد تتسرب منها الأخطاء بشكل يؤدي للوصول إلى مشاكل تهدد بنيان المصرف وقد تقود بتضافرها مع عوامل أخرى إلى أزمات مصرفية، ونستطيع تلخيص العوامل التي تقود إلى الأزمات في ظل عدم وجود تطبيق سليم للحوكمة أو غيابها الكلي بالنقاط الثلاثة التالية:

1 Basel Committee on Banking Supervision, 1999. "Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations". Basel; P3.

2 OECD; Previous reference, P29-58.

أولاً: هيكل الملكية في المصرف

يؤثر هيكل الملكية على أداء المصرف، ويتوقف هذا التأثير على نوع الهيكل ونميز بين:

1- هيكل الملكية المشتت*: وفيه يكون رأس مال المصرف موزعاً على عددٍ كبيرٍ جداً من حملة الأسهم، وبالتالي لا يكون لديهم حوافز لمراقبة أداء المصرف أو حتى التأثير في قراراته، وهنا يقوم مجلس الإدارة المنتخب أصولاً بممارسة صلاحياته بشكل مريح وبما يخدم مصلحة المصرف.¹

ونجد أن المخاطر التي ينطوي عليها هذا النوع من الملكية هي أن المساهمين المشتتين يميلون إلى الاهتمام بتحقيق الأرباح في المدى القصير، في حين يتجه مجلس الإدارة إلى تعزيز حجم المصرف وأرباحه في المدى الطويل، ما يؤدي إلى خلافات بين المالكين وأعضاء المجلس في ظل غياب معايير صريحة للحوكمة، ويضاف إلى هذه المخاطر ضعف استقرار هذا النوع من المصارف بسبب تغيير هيكل الملكية بسبب رغبة المساهمين بتحقيق أرباح أكبر في مكان آخر.

2- هيكل الملكية المُرَكَّز**: تتركز ملكية رأس مال المصرف بأيدي عدد قليل جداً من الأفراد أو العائلات، فيؤثرون بشكل كبير جداً على أداء المصرف، من حيث تمتعهم بأغلبية الأسهم وبالتالي أغلبية حقوق التصويت، ويفرضون سيطرتهم على قرارات المصرف من خلال التمثيل القوي الذي يحظون به في مجلس الإدارة.²

ونجد هنا أن المخاطر في هذا النوع من هياكل الملكية تتمثل في إمكانية قيام المساهمين الكبار باتخاذ قرارات تخدم مصالحهم الشخصية، كالحصول على حوافز وميزات مكلفة للمصرف، أو حتى شراء مؤسسات وشركات بغرض زيادة حصتهم السوقية، وهو ما يطلق عليه في علم الإدارة مشكلة الوكالة (Agency Problem)***، فضلا عن كون هذا النوع من الهياكل يعزز الاحتكار والسيطرة في المصرف من خلال تواطؤ كبار المساهمين على حقوق مساهمي الأقلية، وبذلك تفقد المصارف الكثير من دورها كوسيط مالي يقوم باستقطاب الودائع ومنح الائتمان على نطاق واسع، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من تكافؤ الفرص بين مؤسسات الأعمال وغيرها من المؤسسات العاملة، ويزيد من الاحتقان الاجتماعي وسوء توزيع الدخل.

* ينتشر هذا النوع في الدول النامية وفي بعض الاقتصاديات الانتقالية.

1 سليمان، محمد مصطفى؛ 2006. "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري". الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، ص24.

** ينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة.

2 مرجع سابق الذكر، سليمان، محمد مصطفى، ص25.

*** مشكلة الوكالة (Agency Problem): وهي الحالة التي يستخدم فيها ممثلي المؤسسة سلطاتهم لخدمة مصالحهم الخاصة، وقد يفرد هؤلاء باخذ قرارات قد لا تتلاءم مع أهداف المساهمين والذين هم الملاك الحقيقيون للمؤسسة.

وقد يكون الأفضل في المصارف أن يتم الاعتماد على هياكل الملكية المشتتة لامكانية السيطرة على المخاطر التي تنطوي عليها بدرجة أفضل من مخاطر هياكل الملكية المركزة، وتُظهر المخاطر بكلٍ من نوعي هياكل الملكية في المصارف أن تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة يساعد في تقليصها إلى حدودها الدنيا، ويساعد على تطوير وتحسين العلاقة بين مساهمي الشركة ومجلس إدارتها من خلال مجموعة من الضوابط، ويشجع التنمية الاقتصادية فيها، ويهدف النظام الفعال لحوكمة الشركات بشكل عام إلى تعظيم أرباحها في المدى الطويل الأمد، مركزاً على أهمية الفصل بين الملكية والإدارة ومنع تداخل السلطات.*

ثانياً: الفساد المالي والإداري في المصارف

ويقصد بذلك إساءة استخدام السلطة لتحقيق غايات شخصية للمدراء أو العاملين على حساب أهداف المصرف، وقد يكون الهدف من الفساد والتلاعب في حسابات المصارف إظهار الواقع بصورة جيدة مغايرة للحقيقة.

وعادة ما يؤدي ظهور حالات الفساد والتلاعب على نطاق كبير في المؤسسات المصرفية إلى حدوث أزمات وانهيارات مصرفية يكون لها أثر بالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها هذه المصارف، وتشير إحدى الدراسات¹ أنه ومن ضمن تسع وعشرين حالة تمت دراستها عن الأزمات المصرفية كان الفساد عاملاً أساسياً في ستٍ منها.

ويمكن تصنيف أشكال الغش والفساد داخل المؤسسات المصرفية بما يلي:

1- الغش والتلاعب في القوائم المالية: نظراً لكون أغلب منتجات وخدمات المصارف تتضمن عهوداً بالدفع في المستقبل، فهذا يعني أنها تتطلب وقتاً حتى يستطيع المصرف إنجاز عقودها، وبالتالي تستطيع المصارف أن تخفي المشاكل من خلال الحصول على زبائن جدد بالوعد بالفائدة العالية، البحث عن أسواق جديدة ذات عوائد أعلى... وغير ذلك، إلا أن هذه الطرق قد تكون ذات تكلفة عالية أو قد تحمل في طياتها مخاطر عالية،

* وفيما يتعلق بطبيعة المساهمة داخل المصرف تشير دراسة (Enrica Detragiache & Asli Demirgüç-Kunt) المقدمة لصندوق النقد الدولي إلى أنه كلما زادت المساهمة الحكومية في المصارف كلما انخفضت المنافسة وأصبحت الإنتاجية ضعيفة وانخفض النمو، وأشارت إلى أن الأزمات ازدادت في المصارف الحكومية بنسبة كبيرة في الفترة من 1980-1997، وفيما يتعلق بنسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في المصارف المحلية أشارت نفس الدراسة إلى أن دخول الأموال الأجنبية يساعد في خلق الظروف المناسبة لوجود علاقات جيدة بين المصارف والزبائن ويحسن النمو في الأجل الطويل، ويرفع المنافسة التي غالباً ما تؤدي إلى الوصول إلى نظام مصرفي أكثر كفاءة، ولكنه بالمقابل ينطوي على مخاطرة من نوع آخر فعندما تكون المصارف مملوكة من أجناب فغالباً ما يكون لديهم التزام ضعيف في الأمد الطويل، فقد يهربون عند أول إشارة تنذر بالمخاطر، وهذا ما قد يخلق مصدراً جديداً لنقل عدوى الأزمات حين يقومون بسحب الأموال من البلد المضيف.

¹ Caprio Jr. and Klingebiel; Previous reference, P13.

فنتجته إدارة المصارف إلى استخدام العامل المحاسبي (عمليات تجميل القوائم المالية) لإخفاء العيوب والمشاكل لكونها أقل الطرق تكلفة وأسرعها تطبيقاً.

ويهدف هذا الغش والتزوير في القوائم المالية وبخاصة في قوائم الدخل إلى:

أ- السعي لزيادة رغبة الجمهور في الحصول على الأوراق المالية (أسهم وسندات) المصدرة من قبل المصرف، ما يساعد في انتقال أموال المساهمين الجدد الذين يشترون الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية إلى جيوب المساهمين.¹

ب- يساعد في تضليل الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف وبخاصة الدائنين من أجل الحصول على المزيد من القروض.

ت- إخفاء المخاطر لكي يبدو المصرف بوضع مستقر، نظراً لرغبة الإدارة في إظهار زيادة واستقرار في صافي الأرباح المحققة، حيث من المعروف أن التقلبات في دخل المصرف دليل واضح على ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

ث- خدمة مصالح المدراء، فيساعدهم على زيادة حصصهم من الأرباح، حيث يحصل مدراء المصارف المملوكة للقطاع الخاص وحتى القطاع الحكومي أحياناً على نسبة مئوية من صافي الأرباح التي يحققها المدير قد تصل إلى 5% وحتى أكثر، فضلاً عن كون هذا التلاعب يدعم المراكز الوظيفية للمدراء.

وقد تستخدم عمليات التجميل في القوائم المالية باتجاه معاكس لما ذكر سابقاً، فتقوم إدارة المصرف بتقليل حجم الأرباح المحققة أو قيامها بزيادة مخصصات المخاطر بغرض التهرب من الضرائب التي تفرض عليها، ولدعم سجل أرباحها في السنوات الرديئة.

2- الاختلاس والاحتيال: ولها عدة أنواع منها وهي باختصار دون التعريف بها (الممارسة الفاسدة، الممارسة الاحتياطية، ممارسة تواطئية، ممارسة قهرية، الممارسة المعرقلة)، التي قد يقوم بها مختلف أفراد الهرم الإداري فيساهموا في تردي الأوضاع الإدارية وارتفاع حساسية المصرف للأزمات.²

ومع توسع أعمال الصيرفة الإلكترونية ولا سيما وسائل الدفع الإلكترونية، ازدادت نسبة الاختلاسات حيث أصبح المحتالون يعتمدون على شبكة الإنترنت للقيام بأفعالهم، بقيامهم

¹ حماد، طارق عبد العال؛ 2005. "حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف". الدار الجامعية، مصر، ص52.

² Aguilar, Mario; Gill, Jit; Pino, Livio; 2000. "Preventing Fraud and Corruption in World Bank Projects". The World Bank, Washington, D.C., USA, P32.

باختراق أرقام البطاقات الائتمانية والحسابات المصرفية، من خلال خرق أمن المصارف على الإنترنت وإرسال رسائل وهمية للمودعين وغيرها من الطرق.

وتختلف وسائل الاحتيال وتتطور بالتزامن مع ازدياد دخول التكنولوجيا في العمل المصرفي، حيث كانت هذه الاحتيالات في البداية تعتمد على شبكة العلاقات الشخصية التي ينشئها المحتال، وهذه الطريقة التي سبق لنا ذكرها يطلق عليها اسم نموذج بونزي للاحتيال.*

تساهم الممارسات الفاسدة في المصارف سواءً من خلال التلاعب بالقوائم المالية أو من خلال الاختلاسات، إلى جعلها حساسة بشكل كبير للأزمات، فيؤدي انكشاف التلاعب والاختلاسات إلى انهيار سمعة المصرف في الأسواق المالية ويسبب هبوطاً في أسعار أوراقه المالية فيسعى حملة الأسهم إلى التخلص منها، وقد يقود إلى حصول أزمة ثقة عند المودعين الذين يهرعون إلى سحب مدخراتهم، الأمر الذي قد يشكل سبباً جوهرياً في انتشار الأزمة على مستوى الاقتصاد ككل، ويمكن تطبيق أسس الحوكمة السليمة في المصارف من الحد من مظاهر الغش والتلاعب من خلال:

- تبني استراتيجيات فعالة ضد الممارسات الاحتيالية والفاصلة كفصل المهام الوظيفية والفحص والرقابة المزدوجة.
- التأكيد على حق المساءلة من خلال منح الاستقلالية للجان التدقيق الداخلي والخارجي واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.
- محاربة الأداء البيروقراطي والممارسات المشبوهة من خلال توفير الاجراءات التي تمكن العاملين من الإبلاغ بشكل سري عن أية مخالفات.
- تقييم أساليب العمل بصورة مستمرة من خلال لجان التدقيق (الداخلي والخارجي).
- التأكد من مدى قيام المصرف بالالتزام بالسياسات والإجراءات الواردة ضمن القوانين والأنظمة المصرفية.
- رفع مستوى الوعي لدى العاملين في المصارف بضرورة التزامهم بميثاق السلوك المهني.

* حيث قام هذا الشخص الايطالي الاصل بجمع حوالي 15 مليون دولار في غضون ستة أشهر في عام 1920 بالاعتماد على سمعته الممتازة، حيث كان يقوم بدفع عوائد للمستثمرين القدامى من أموال المستثمرين الجدد، وإيهام هؤلاء بأن هذه الأرباح من المشاريع التي يستثمر فيها، ومن أشهر من اتبع هذه الطريقة المختلس برنارد مادوف في أمريكا سنة 2008 الذي تضرر من احتياله العديد من الشركات والمصارف حول العالم.

ثالثاً: ضعف نظام الحوافز

تعمل أنظمة الحوافز الفعالة على تحفيز روح المبادرة والإبداع لدى الأفراد، ويجب أن تكون سياسات الحوافز متفقة مع استراتيجيات المصرف وأهدافه، إلا أن تشوه أنظمة الحوافز في المصارف قد يدفع كوادرها إلى أساليب التحايل والاختلاس، وهذا ما يلاحظ في الكثير من الدول النامية حيث يتقاضى أمين الصندوق حوافز مماثلة لغيره من الموظفين رغم الاختلاف الكبير في طبيعة العمل، والشكل¹ الأكثر مكرراً هو المرتبط بهيكل حوافز المدراء، حيث يعرضون مؤسساتهم المصرفية أكثر إلى المخاطرة المعنوية، للإبقاء على الحوافز المجزية التي يحصلون عليها، وهذا ما يزيد من إفراطهم في خوض المجازفات، وعموماً فإنهم لا يتأثرون مالياً جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها.

إن تبني نظام فعال للحوكمة يسهم في تأسيس هيكل متكامل للحوافز والمكافآت، ويجب تشكيل لجان* مختصة تحرص على أن تكون الحوافز الممنوحة متناسبة مع الهدف المطلوب تحقيقه، وبشكل لا تكون فيه حوافز مبالغ فيها، وأن تتناسب الحوافز الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مع المسؤوليات والواجبات التي يقومون بها.

من أكبر الأخطاء التي يمارسها المدراء هي اعتبارهم أن الحوكمة هي مجموعة إجراءات محددة يتم تطبيقها على مصارفهم، معتقدين أنهم أكملوا تنفيذ واجباتهم بتطبيقها، غير مدركين أن الحوكمة هي رحلة مستمرة وليست محطة ثابتة.

2- ضعف أنظمة الضبط الداخلي (رقابة- تدقيق)

تعتبر الرقابة المصرفية أهم العوامل الضرورية لاستقرار الأنظمة المصرفية والمالية، ولإنشاء بنية تحتية مصرفية متطورة، بالإضافة إلى كونها تشكل شبكة أمان للقطاع المصرفي، الأمر الذي يحتم أن تكون هذه السلطات الرقابية على درجة كافية من الفعالية لتتمكن من القيام بواجباتها، ويضاف إلى ذلك ضرورة أن تمتلك مستوى عالٍ من الاستقلالية، وأن تتمتع بقراراتها بالقوة التنفيذية، لتكون قادرة على مواجهة أي ضغوط قد تمارس عليها من قبل حملة الأسهم أو الإدارة وحتى الحكومة.

وقد نال موضوع الرقابة المصرفية قدراً كافياً من الاهتمام من قبل لجنة بازل التي وضعت معايير معينة للإشراف المصرفي الفعال، تمثلت في تحديد أهداف ومسؤوليات الجهات الرقابية

1 Fonteyne, Wim; Bossu, Wouter; Cortavarria-Checkley, Luis; Giustiniani, Alessandro; Gullo Alessandro; Hardy, Daniel; and Ker Seán; 2010. "Crisis Management and Resolution for a European Banking System". IMF Working Paper, IMF, p29.

* ويجب أن تتمتع هذه اللجان بالاستقلالية المناسبة حيث تنظم سياسات التعويضات والمكافآت المتبعة في المصارف، ويوكل إليها تحديد التعويضات والحوافز الواجب منحها لمجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمدققين.

بشكل دقيق، وأكدت على ضرورة أن تمتلك هذه الجهات الموارد الكافية لتنتمكن من تحقيق الواجبات المسندة إليها، وأكدت على أهمية أن تزود هذه الجهات بالإطار القانوني لحمايتها من جهة ولإلزام المصارف بقراراتها من جهة ثانية، وركزت على أهمية القيام برقابة مستمرة على أداء المصارف وسياساتها.

غير أن تعزيز وتفعيل دور السلطات الرقابية لم ولن يستطع أن يضمن عدم تعرض المصارف للإخفاقات والأزمات، فالتعرض للمخاطر جزءاً لا يتجزأ من طبيعة عمل المصارف، فالدور المحوري الذي يقوم به المراقبون في المؤسسات المصرفية هو ما يعزز استمراريتها، أو يقود إلى انهيارها من جهة أخرى، فهم الذين يوجهونها نحو النشاطات المسموح لها أن تقوم بها، ويتأكدون من كفاءة الأشخاص الذين يديرونها ويمتلكونها، ويضعون لهم الإجراءات التي يجب عليهم إتباعها، ويقومون بمراقبة أدائها بشكل مستمر كاشفين عن الأخطاء التي تنطوي عليها نشاطاتها، وحتى إنهم في كثير من الأحيان يقومون بأداء الدور المحوري لتوجيه هذه المؤسسات إلى بر الأمان عندما تتعرض للأزمات.

وما يحصل غالباً أنه لا تتم الإشارة إلى النجاحات التي يحققها المراقبون حيث تبقى غير معلنة، بعكس ما يحصل عند انهيار المصارف حيث تنصدر أخبار فشلها العناوين، هذا ما يجعل الرقابة تحدياً صعباً.

أولاً: أسباب فشل الوظيفة الرقابية

وسنذكر في هذا السياق كيف تفشل الجهات الرقابية في القيام بالأعمال التقليدية المسندة إليها، سواء من خلال ضعف هذه الجهات الرقابية أو حتى غيابها في أماكن أخرى، وسنعرض باختصار بعض مكامن الضعف الرقابي التي تقود إلى الاختلالات المصرفية وقد تفضي في النهاية إلى أزمات تضرب الجهاز المصرفي، وهي ترتبط بأداء الجهات الرقابية داخل المؤسسات المصرفية:

أ- تبعية المراقبين وعدم التدخل في الشؤون التنظيمية:

تظهر هذه الحالة المبهمة¹ عندما يبقى المراقبون بعيدون من غير أن يتدخلوا بالشؤون التنظيمية والتنفيذية للمصارف، لأسباب مختلفة قد تكون بسبب محاباة المراقبون للإدارات العليا في المصارف بشكل كبير، أو بسبب خشيتهم على وظائفهم من تسلط الجهات الإدارية العليا، وقد تصل في حالات أخرى إلى منح إدارات المصارف درجة عالية من الثقة والاعتماد على الذات،

¹ Viñals, Jose; Fiechter, Jonathan; Narain, Aditya; Elliott, Jennifer; Tower, Ian; Bologna, Pierluigi; Hsu, Michael; 2010. "The Making of Good Supervision". IMF, P6-7.

فيما يتعلق بإدارة أنظمة المخاطر الداخلية، وعمليات الضبط الداخلي، من غير أن يتأكدوا من وجود تطبيق فعال لأنظمة الحوكمة السليمة داخل هذه المؤسسات المصرفية، بالشكل الذي يبرر هذه الثقة التي مُنحت لهم.

ومن المُعتقد أن أهم نواحي الإخفاق الرقابي عندما تمنح الثقة لإدارات المصارف تتجلى بوجود رغبة لموظفي منح الائتمان بزيادة حجم المحفظة الائتمانية لديهم، بغرض تحسين صورتهم أمام الإدارة العليا والحصول على مكافآت مجزية، مما يجعلهم يعتمدون التساهل في تقييم مخاطر العملاء وتجميل صورتهم أمام الإدارة العليا، الأمر الذي يزيد من تعرض المصرف لخطر تعثر القروض الممنوحة لمثل هؤلاء العملاء.

ب- تدني مستوى كفاءة الجهات الرقابية:

تتجلى هذه الحالة عندما لا يتمكن المراقبون في كثير من الحالات من تحديد المخاطرة في أنواع مختلفة من المنتجات، وحتى عند تمكنهم من تحديدها، فإنهم لن يتمكنوا من التصرف بالشكل المناسب للتحوط منها، ولا حتى لتخفيف أثارها عند حصولها، وهو ما حصل مؤخراً في الأزمة الأخيرة فقد ظهر أن المراقبين لم ينتبهوا إلى آثار المخاطر الناشئة على النظام المصرفي وعلى الاقتصاد ككل.

ففي الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم يستجب المراقبون بشكل فعّال للأخطار التي كانت تنطوي عليها المنتجات المبتكرة التي طرحتها بعض المؤسسات المصرفية والمالية، ولم يقوموا بدراسة معمّقة لأثارها كالمشتقات المالية المختلفة المضمونة بمحافظ الرهون العقارية التي تم تداولها على نطاق واسع، ويؤخذ على المراقبين عدم تحركهم لمواجهة المخاطر الناجمة عن اعتماد الكثير من المؤسسات المصرفية على التمويل قصير الأجل بشكل شامل، وعدم تصرفهم إزاء المخاطر المتنامية في البيانات خارج الميزانيات العمومية للمصارف.¹

ويُمكن القول أن تدني مستوى كفاءة المراقبين يظهر بعدم اتخاذهم إجراءات تصحيحية عند اتجاه المصارف إلى تبني سياسات مرتفعة المخاطر مثل زيادة تركيز القروض في محافظها، أو انكشافها على نوع معين من المخاطر، وذلك قد يعود لأسباب تتعلق بعدم وصول المعلومات للمراقبين، أو عدم امتلاكهم لإجراءات عمل تمكنهم من التدخل لتصحيح الممارسات الخاطئة المرتكبة من قبل الإدارات العليا.

¹ Viñals, Jose; Fiechter, Jonathan; Narain, Aditya; Elliott, Jennifer; Tower, Ian; Bologna, Pierluigi; Hsu, Michael; Previous reference, P8.

ت- عدم شمولية الوظيفة الرقابية:

في كثير من الأحيان تحصر الجهات الرقابية اهتمامها بالمخاطر التي تواجهها مصارفها من داخل البيئة المصرفية، ولا تتنبه إلى المخاطر التي قد تشكلها أية أجزاء أخرى من النظام كالصناديق الاستثمارية أو المصارف المنافسة على سبيل المثال، وكذلك لا تتنبه إلى المخاطر التي قد تشكلها المؤسسات المهمة كالشركات القابضة ودائني المصارف على بعضها البعض والتي قد تنعكس سلباً على المصارف، ما يزيد من تعرضها للمخاطر ويجعلها أكثر حساسية للأزمات.

ث- قصور الوظيفة الرقابية:

قد يكون المراقبون على مستويات عالية من الكفاءة التي تمكنهم في بعض الحالات ملاحظة المخاطر المتزايدة كانهيار معايير التمويل في السوق وغمر الأسواق بمنتجات مالية من نوعية مشكوك فيها، إلا أن الخطأ الذي يرتكبونه هو أنهم لا يتصرفون بسرعة كافية لوضع استنتاجاتهم وتوصياتهم، ولا يتحركون لجعل المصرف بمنأى عنها، الأمر الذي قد يساهم في خلق تركيزات مخاطر مفرطة قد تقود المصارف إلى حافة الانهيار مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري.

ثانياً: الأسباب الحديثة لفشل الوظيفة الرقابية

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أحد أهم مكامن الإخفاق الرقابي في المصارف، وهو اعتماد الكثير من المراقبين المصرفيين على وكالات التصنيف العالمية التي تقوم بتصنيف مستوى الجدارة الائتمانية للمقترضين مثل (Moody's) و (Standard & Poor) و (Fitch)، بسبب انخفاض الشفافية وازدياد التعقيد في الأسواق ولعدم قدرة بعض المراقبين على تحليل الطبيعة المعقدة لبعض المنتجات المالية، أو بسبب إهمال متعمد من قبل المراقبين، والذي ترافق بنمو كبير في السوق العالمية التي أصبحت تعتمد على المنتجات غير التقليدية والتي كان أهمها الأوراق المالية المركبة أو المهيكلة¹ (Structured securities) *.

وقد ساعدت سهولة الحصول على التقييمات من وكالات التصنيف (التي تبين لاحقاً في أزمة الرهن العقاري أنها معيبة) في نمو هذا السوق، وأشار البنك الدولي إلى أن الفشل في التقييمات لهذه الأوراق المالية المركبة كان بسبب نوعية البيانات المستخدمة لوضع التقييمات، ففي حين

¹ Van den Bergh, Paul; Wood, Kerry; Bier, Werner; Mink, Reimund; Cartas, José; Leone, Alfredo; San Jose, Armida; 2009. " **Handbook on Securities Statistics**". BIS; ECB; IMF; P45-46.

* الأوراق المالية المركبة أو المهيكلة (Structured securities): هي ورقة مالية يعود أصل الدين فيها إلى نوع واحد من الأصول المالية، أو إلى عدد منها، وقد تتكون الورقة الواحدة من سلة أنواع من الدين كالسندات والأسهم والمشتقات، وبالتالي لا يمكن فصلها عن أصل الدين الخاص بها لتقييمها، وهي أوراق مالية تؤمن دفعات مالية مصممة حسب الطلب لتلبية أهداف المستثمر، حيث يقوم مصدر هذه الأوراق بالتلاعب بمدة استحقاق الورقة، وطبيعة سعر الفائدة المرتبط بها (ثابت أو معوم)، وتاريخ سداد فوائد هذه الورقة.... وغير ذلك، والمستثمرون عادة ما يكونون على استعداد لدفع علاوة إضافية للحصول على هذه الأوراق المالية المعدلة.

كانت تستند تقييمات ديون الشركات على البيانات المدققة المتاحة للجمهور، كانت تستند تقييمات الأوراق المركبة على المعلومات غير المعلنة للجمهور وغير المدققة، التي يقدمها المنشئ الحقيقي أو الاسمي لهذه الأوراق، وعلاوة على ذلك فإن وكالات التصنيف لم يكن لديها تعهد أو التزام في تأدية العناية الواجبة للتأكد من دقة هذه المعلومات، والتي كثيراً ما كانت تعتمد على التعهدات والضمانات من مصدري البيانات حول نوعيتها.¹

ومن الممكن اعتبار أن أهم سلبيات تقييمات وكالات التصنيف هي تجاهلها أن الأوراق التي تكون محل تقييم قد تكون متقلبة وعرضه للتلاعب في السوق، في حين أن الوكالات توفر معلومات حول نقطة ثابتة في الزمن، وأيضاً يؤخذ عليها أنها تتأخر في تخفيض التقييم الذي يكون له أثر ضار على تصنيف المصارف والشركات، ولذلك فإن وكالات التصنيف قد لا تكون راغبة في تخفيض التصنيف لما قد يكون له من آثار في التعاملات المالية في السوق، حتى لو كان هذا التخفيض قد انعكس مسبقاً في الأسعار داخل السوق، وتستطيع المصارف أن تعتمد على تقييمات وكالات التصنيف بشكل استرشادي على أن يترافق بتحليل مالي كافي.

ويُمكن القول أن اعتماد المراقبين على انضباط السوق، وعلى فترات الرواج، تبين لاحقاً أنه في غير مكانه في كثير من الحالات حسب ما أورنا سابقاً في استعراضنا لبعض الأزمات التاريخية، الأمر الذي أدى إلى تسرب الأخطاء والمشاكل إلى الجسم المصرفي من خلال المراقبين أنفسهم، الذين تساهلوا في أداء دورهم بالالتزام بمعايير سلامة الرقابة.

¹ Katz, Jonathan; Salinas, Emanuel; Stephanou, Constantinos; 2009. "Crisis Response: Credit Rating Agencies". THE WORLD BANK, October, P3-4.

رابعاً: الممارسات غير السليمة للإفصاح المالي والشفافية

من خلال النظر إلى دعائم اتفاق بازل نستطيع القول أن الدعامة الثالثة (تحقيق انضباط السوق) والمرتبطة بالإفصاح والشفافية في الأنظمة المصرفية، هي الأقل والأصعب تطبيقاً، وخاصة في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمراحل انتقالية، لما لهذا الجانب من حساسية بالنسبة للمصارف، حيث ترتبط هذه الدعامة بمصالحه بشكل مباشر وبخصته السوقية، وترتبط بالنتيجة بعملاء المصرف.

يتوجب على المصارف وفقاً لهذه الدعامة أن تفصح بشكل كامل عن جوانب ثلاثة بالغة الأهمية:

• قوائم المركز المالي للمصرف

• سياسات إدارة المخاطر

• المخاطر التي يتعرض لها المصرف

بينما تقتضي الشفافية أن تكون إجراءات الإفصاح السابقة جميعها حقيقية وتعبر بواقعية عن أداء المصرف في السوق.

وعليه فقد تظهر المشاكل المصرفية من عدم الالتزام بإجراءات الإفصاح والشفافية، فقد يغرر بالأطراف المتعاملة مع المصرف كالمودعين والدائنين وحتى يشمل المتعاملين بأسهم المصرف في الأسواق المالية، وعندما يحصل الكشف (غير الإرادي غالباً) عن تحفظ المصرف عن المخاطر التي يواجهها، سواءً من خلال إجباره عن الإفصاح أو من خلال تسريب الأخبار السيئة في وسائل الإعلام أو غير ذلك، فإن ما يحدث عادة هو عمليات بيع (نارية) لأسهم المصرف ينجم عنها انخفاض في أسعار هذه الأسهم، وقد تتفاقم لتصبح حالة استنفاد، ما يضع المصرف على مواجهة مباشرة مع أزمة إفلاس، ويصبح بحاجة ماسة لإنقاذ حكومي سريع، أو تدخل مباشر من السلطات النقدية.

وبناءً على ما سبق ونظراً لما يمكن أن يسببه غياب الشفافية والإفصاح من مشاكل للمصارف، قد تتفاقم لتتحول إلى أزمة مصرفية، سنورد هنا بعض نقاط الضعف الأساسية في ممارسات لشفافية والإفصاح في المصرف بشكل خاص وداخل النظام المالي والمصرفي الوطني.

بشكل عام:¹

¹ IMF & World Bank Experts, 2005. "Financial Sector Assessment: A Handbook". World Bank Publications, P 245-247.

1- عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات

أ- على مستوى المصرف:

- الافتقار العام للشفافية في التسلسل الهرمي للمستويات الإدارية في المصرف، وعدم وضوح كيفية حل الخلافات محتملة الحدوث بينهم.
- إن عمليات الإفصاح عن بعض المعلومات المفصلة والهامة غالباً ما تكون محدودة وحتى ممنوعة بسبب التأويلات الحرفية والصارمة لبعض القواعد التي تنظم سرية العمليات المصرفية، حيث تتخذ بعض المصارف قوانين السرية كغطاء تتستر خلفه.
- غياب الشفافية في شروط تعيين وإنهاء خدمات كبار المسؤولين في المصارف.
- عدم الوضوح والشفافية فيما يتعلق بعمليات إدارة القطع الأجنبي.

ب- على مستوى القطاع المصرفي:

- عدم شفافية الأحكام القانونية التي تتيح للمصارف استخدام بعض الخدمات المصرفية، والحاجة إلى الحصول على موافقات مسبقة من سلطات أخرى (كوزارة المالية).
- عدم وضوح العلاقات المؤسسية بين المصرف المركزي والحكومة.
- ضعف في محاسبة المصارف المركزية لعدم شفافية الشروط القانونية حول تقديم التقارير للسلطات المختصة.

2- توفير المعلومات للجمهور

أ- على مستوى المصرف:

- عدم توافر استمرارية في الإفصاح حول بعض البيانات والمنشورات، مع حجج بعدم وضوح المبادئ التوجيهية لمبادئ الإفصاح.¹
- القلق حول شفافية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

ب- على مستوى النظام المصرفي:

- ضعف الإفصاح عن معلومات الدعم وعمليات الإنقاذ المالي الطارئ للمؤسسات المصرفية.

¹ IMF & World Bank Experts; Previous reference, P246.

بحسب ما أشارت إليه الدراسة المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإن الكثير من الدول اشتركت أو تخطط للمشاركة في نظام صندوق النقد الدولي لنشر البيانات الموحدة والذي يتضمن:

- معيار نشر البيانات الخاصة (SDDS) Special Data Dissemination Standard
- معيار نشر البيانات العامة (GDSS) General Data Dissemination System

وفي النتيجة فإن أي من مكامن الضعف السابقة الذكر في إجراءات الشفافية والإفصاح، قد يقود إلى أزمات مصرفية، وبشكل خاص فإن المصارف التي تمتنع أو تتجنب الالتزام بإجراءات الإفصاح والشفافية قد يكون لديها مشكلات معقدة تسعى لإبقائها بعيدة عن الظهور.

وعموماً فإن القروض المتعثرة أو المعدومة تتصدر قائمة ما تتجنب المصارف الإفصاح عنه، لما لها من أثر سلبي على رأس مال المصرف وسمعته.

وعلى سبيل المثال في مراحل إدارة الأزمة اليابانية*، تم تغيير قوانين المحاسبة اليابانية، لكي تعكس أسعار الأسهم قيمها الدفترية بدلاً من قيمها السوقية، لإعطاء الفرصة للمصارف للخروج من أزماتها، وبالتالي سمح التلاعب في الإفصاح للمصارف المفلسة من البقاء في سوق العمل، مؤجلة عملية تدعيمها من قبل السلطات النقدية، إلا أن الضغوط طويلة الأمد أجبرت المصارف اليابانية على اتخاذ إجراءات إضافية، وخاصة عندما قامت برفع علاوة الإصدار في شهر آب 1995، ما اضطر المصارف أن تعمل على هوامش ربح منخفضة، ما زاد الضغط عليها، وأجبرت المصارف اليابانية على الانسحاب من بعض أسواق أوروبا وأمريكا، وازدادت صعوبة الحصول على التمويل الدولي، وقاد عدم التزام المصارف اليابانية بالإفصاح عن المشاكل إلى تأخير وصول الإنعاش، ومدّ دورة حياة الأزمة.¹

وكما اشرنا سابقاً فإن أحد الأسباب التي أشعلت فتيل أزمة الرهونات العقارية، عدم تمتع المنتجات المالية المركبة التي طرحتها المؤسسات المالية المصرفية في وول ستريت بقدر كاف من الشفافية، وخاصة فيما يتعلق بماهية هذه المنتجات وتركيبها، وساهم بذلك أيضاً عدم الإفصاح عن المخاطر التي قد ينطوي عليها التعامل بهذه المنتجات والآثار المترتبة على ذلك، كالتداول بمحافظ الرهونات العقارية، والمشتقات المالية المرتبطة بهذه الرهونات (كعقود المبادلة مثلاً).

ويبقى الأهم مقدار الإفصاح والشفافية التي تقدمها المعلومات العامة المتاحة للجمهور عن مخاطره واستراتيجياته، وهي عادة المعلومات الأهم لتقييم الوضع المالي للمصرف الذي يتعامل معه العميل (بالإضافة إلى أدائه الائتماني ورأس ماله)، فالمعلومات المتعلقة بانكشاف الاقتصاد الوطني، انكشاف الصناعة المصرفية، وغيرها من المعلومات التي قد تساعد في تقييم الوضع المالي للمصرف، نادراً ما يتم الكشف عنها بشكل كامل، وفي واقع الأمر فإن القليل من المصارف تؤمن ببيانات ومعلومات كافية للمراقب الخارجي ليكون قادراً على تقييم أسوأ السيناريوهات التي قد تواجه المصرف.

* تمت الإشارة إلى الأزمة اليابانية في الفصل الأول من البحث ص 20-22.

1 Rosengren, Eric; 1999. "Will Greater Disclosure and Transparency Prevent the Next Banking Crisis". Kluwer Academic, P6-7.

خامساً: العمليات المصرفية غير الحسيفة

أصبحت العمليات المصرفية في العقدين الأخيرين ذات طابع دولي في معظمها، وترافق ذلك بازدياد كبير في أعداد المصارف، وظهر العديد من المنتجات المصرفية لتلبية متطلبات السوق من جهة والمصارف من الجهة الأخرى، كالفروض الدوارة (Rollover Credit) والتي تعتبر شكلاً متطوراً لنظام الجاري مدين ذي الفائدة المتغيرة، والقروض متعددة العملات (Multiple Currency Loans)، والتسليفات القابلة للتوريق (Securitized Lending) التي تهدف إلى تسهيل تسهيل الأصول، فأصبحت السلفة المصرفية أداة قابلة للتسويق والتداول، وبالمقابل ظهرت أنواع متطورة من الودائع كالودائع القابلة للكسر (NOW Account)¹، والودائع المرتبطة بأداء السوق... وغير ذلك.

وسندرج في هذا المبحث نوعين من الأداء المصرفي غير الحسيف الذي قد يفضى إلى اختلالات جوهرية تصيب توازن المركز المالي للمصارف وهما:

1- أولوية الحصة السوقية على حساب الربحية:

إن تنامي التنافسية وسعي المصارف لتسويق المنتجات الجديدة (المطورة) قد أرغم المصارف على تقليص هوامش أرباحها، من خلال السعي المستمر لاستهداف المزيد من الأسواق، مبتعدة عن مبادئ العمل المصرفي الحسيف الذي يتمثل في تحقيق "أقصى ربح ممكن بأقل مخاطر"، وأخذت المصارف تتسابق للحصول على أكبر قدر من الحصة السوقية المتاحة من خلال المنافسة السعرية مع المصارف الأخرى في السوق.

ولا شك أن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية، ودخول العديد من المجموعات المصرفية الكبيرة إلى الأسواق الناشئة، قد يعرض المصارف المحلية إلى مخاطر عالية عندما تحاول منافسة هذه المصارف، خصوصاً في ظل عدم مقدرتها في كثير من الأحيان على خفض تكاليف بعض الخدمات المصرفية التي تكون مرتبطة بشكل وثيق بالأهداف الوطنية، بينما تميل المصارف الأخرى إلى ولوج الأسواق المربحة، الأمر الذي يُصعد الضغوط على المصارف المحلية، ويجبرها على تخفيض أرباحها بشكل كبير لتتمكن من المنافسة، ويضاف إلى هذا قدرة المصارف العالمية على التهرب الضريبي من خلال شبكاتهما الدولية واسعة الانتشار.

¹ NOW Account :Negotiable Order of Withdrawal account

وتشير إحدى الدراسات¹ إلى أثر المنافسة المصرفية على احتمالية إفلاس المصرف من عدمه، حيث فرضت الدراسة وجود مشكلة المخاطرة الأخلاقية من جانب الشركات المتعاملة مع المصارف، فعندما تقوم المصارف برفع معدلات فائدة القروض، فإن الشركات تستجيب بشكل طبيعي من خلال ازدياد مخاطر الفشل الناشئة من اعتماد الشركات على قروض المصارف بشكل مستمر فيما يعرف أثر BDN أو (BDN effect)* وسمي لاحقاً² بأثر BDNJ**.

وبرهنت هذه الدراسة أنه عندما لا يوجد أثر BDN، فإن زيادة المنافسة في المصارف سوف تنتج دائماً خطر إفلاس المصارف، لأن المصارف تتجه للاعتقاد بان رفع معدلات القروض لن يؤدي إلى إفلاس في الشركات، والذي ينعكس على المصارف مهدداً بخطر إفلاس المصارف التي تمول هذه الشركات.

وهذه النتيجة يتم عكسها عندما يكون أثر BDN موجوداً وقوياً بشكل كافٍ، وأشارت الدراسة إلى أن وجود أثر BDN هو ضرورة ولكنه شرط غير كافٍ لمراقبة تناقص خطر فشل المصارف عندما تزداد المنافسة.

ونعتقد أن هنالك خطر آخر عندما تتجه المصارف إلى منافسة المؤسسات غير المصرفية التي تدخل إلى مجال العمل المصرفي، فهي عموماً لا تخضع لمتطلبات معيار كفاية رأس المال الذي فرضه اتفاق بازل على المصارف، ما يجعل المصارف في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات الأخرى غير المصرفية، بسبب التكلفة الإضافية التي تتحملها البنوك في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، ما يجبر المصارف على تخفيض ربحيتها للحصول على حصة سوقية إضافية.

وأن ارتفاع حدة المنافسة التي تترافق عادة مع تزايد عمليات رفع الضوابط الحكومية عن الصناعة المصرفية وسعي المصارف الحثيث لتقديم خدمات جديدة وأسعار تنافسية على الإيداعات لديها وعلى القروض التي تمنحها للغير، يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة الصافي، وكذلك انخفاض في القدرة على تغطية المصاريف غير التشغيلية والقروض المعدومة.³

¹ Boyd, John H.; De Nicolò, Gianni; Abu M., Jalal; 2009. "Bank Competition, Risk and Asset Allocations". IMF, P23.

* BDN: هو اختصار للاحرف الأولى من أسماء الأشخاص اصحاب الدراسة (Boyd, De Nicolò) الذين افترضو وجود هذا الأثر وقامو بدراسته واثبات علاقته المعنوية بالمنافسة.

² Boyd, John H.; De Nicolò, Gianni; Abu M., Jalal; 2010. " Bank Competition, Asset Allocations and Risk of Failure: An Empirical Investigation". CESIFO WORKING PAPER, NO. 3198, P2.

** BDNJ: وفي دراسة لاحقة في ايلول 2010 تم تعديل اسم الاثر ليصبح (BDNJ) حيث تمت اضافة حرف اخر للاختصار الوارد سابقاً حسب اسم الشخص الثالث (Jalal) الذي شارك بدراسة هذا الأثر منذ المرة الأولى. الشعار، محمد نضال؛ 2005. "اسس العمل المصرفي". محمد نضال الشعار، سوريا، حلب، ص280.

وبالتالي فإن تضافر هذه الأسباب تجعل المصارف تعمل على زيادة حصتها السوقية على حساب ربحيتها (غالباً ما تظهر مثل هذه الحالة في أداء المصارف الناشئة)، وعموماً فإن المنافسة المصرفية القوية تزيد من طلب المصارف للقروض لتتمكن من الاستمرار بالتسليف، ما يجعل المصارف التي اتجهت إلى تقليص ربحيتها في وضع لا تكون فيه قادرة على تغطية تكاليف تمويلها المتمثلة بالودائع أو القروض، وحتى قد تكون غير قادرة على الوفاء بمتطلبات معيار كفاية رأس المال، الأمر الذي يخلق ضغطاً شديداً على سيولة المصرف، قد تتفاقم لتتحول إلى أزمة تهدد كيان المصرف ووجوده.

2- عدم الموازنة بين آجال الأصول والخصوم (فجوات الاستحقاق)

نظراً لعمل المصارف في بيئة تتمتع بمعدل رفع مالي عالٍ، حيث ترفع الدين لتستثمر في أصول خطرة، وبالإضافة إلى هذا الخطر هنالك مسألة قابلية التسييل والاستحقاق، وتعتبر طريقة مطابقة فترات الاستحقاق من أهم الطرق في إدارة المصارف، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع هو أمر غير ممكن دائماً، ذلك لأن المصارف تحصل في العادة على كميات كبيرة من الإيداعات تكون غالباً قصيرة الأجل، وبالتالي لن تكون قادرة على مطابقة آجالها مع استحقاق القروض التي تتميز بأجالاتها الطويلة غالباً، فتسعى المصارف في العادة إلى تقليص الفارق الزمني بين آجال استحقاق الإيداعات والقروض بشكل خاص، وتسعى إلى تقليص الفارق بين آجال استحقاق أصولها ومطالباتها بشكل عام، فأصولها تميل لأن تكون طويلة الأجل وأقل قابلية للتحويل إلى سيولة من مطالباتها.¹

ولا يخفى أن غياب العوامل السابقة ساعد في الانفجار السريع لأزمة السيولة التي واجهتها المصارف الأمريكية، فقد تميزت القروض المصرفية بأجال طويلة جداً، وصلت إلى أربعين سنة لبعض أنواع القروض السكنية، بينما كانت أغلب ودائعها قصيرة ومتوسطة الأجل، ما جعل المصارف غير قادرة على تلبية طلبات السحب المفاجئ للعملاء، حتى أن رابع أكبر هذه المصارف (مصرف ليمن برادرز) لم يكن قادراً على تأمين السيولة لمقابلة الحجم الكبير من السحوبات، ما أجبره على إشهار إفلاسه، وكانت النتيجة تأمينه بشراء الحكومة لأغلب أصوله كما حدث مع غيره من المصارف والمؤسسات المالية.

وعدم القدرة على مطابقة فترات الاستحقاق أو حتى تقليصها كان سبباً في أزمة دول جنوب شرق آسيا، حيث أن القروض المصرفية الدولية التي انسابت إلى الأنظمة المصرفية في هذه الدول،

1 Choudhry, Moorad; 2007. "Bank Asset and Liability Management: Strategy, Trading, Analysis". Wiley Finance, P7-8.

كانت¹ تتسم في معظمها بأنها قروض قصيرة الأجل، وتم استخدامها في تمويل شراء أصول محلية طويلة الأجل كالعقارات أو تمويل مشروعات طويلة الأجل، وجميعها كانت صعبة التسهيل في الأجل القريب، الأمر الذي خلق عدم اتساق في فترات الاستحقاق، وأصبحت القروض الدولية قصيرة الأجل هي المهيمنة في وحدات قطاع الأعمال، وكان بعض أنواع القروض الدولية طويلة الأجل التي وظفت في أسواق هذه الدول تتضمن شروطاً (مثل أن تصبح قابلة للسداد بإخطار خلال فترة زمنية قصيرة في حال انخفضت الجدارة الائتمانية للمقترض)، ما جعل منها مديونية قصيرة الأجل ومستحقة السداد وقت الأزمة، وساهم هذا الخلل في هيكل الاستحقاقات في تأجيج أزمة مصرفية.

وتكمن المشكلة الأهم عند وجود حالات عدم تطابق بين أصول وخصوم المصرف (Mismatching) في عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة، خصوصاً في الفترات التي تكون فيها مؤشرات أسواق المال مرتفعة، أو أسعار الفائدة العالمية أكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، وتظهر مشكلة عدم توافق فترات الاستحقاق في ظل الأنظمة المصرفية التي تتبع سياسات أسعار الصرف الثابتة، ما يزيد من اتجاه المصارف إلى الاقتراض الخارجي، وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية.

وقد يتعرض المصرف للمخاطرة في حالة عدم تمكنه من إدارة فجوات الاستحقاق الموجودة في قوائمه المالية، فقد تتحقق خسائر لمصرف يحتفظ بفجوة موجبة عند انخفاض أسعار الفائدة، لكون موجوداته الحساسة أكبر من مطلوباته الحساسة، والعكس صحيح بالنسبة لمصرف يحتفظ بفجوة سالبة، فقد يخسر عند ارتفاع أسعار الفائدة، وهذه الخسائر مرتبطة بالدرجة الأولى بحسن استجابة الإدارة للأنواع المختلفة من الفجوات.²

تتبع أهمية مطابقة آجال الاستحقاقات من أن المصارف قد تكون عرضة للاستنفادات (السحب المفاجئ من قبل العملاء) والذي قد يحدث بشكل أساسي من خلال فئتين إما بسبب الإعلان عن انكشاف الخسائر في سجلات القروض أو لانخفاض الثقة، الأزمة الأخيرة أمنت نظرة حول كيفية حدوث الاستنفادات المصرفية في القرن الواحد والعشرين، حيث شهد بنك نورثون روك استنفاد كلاسيكي ومرئي، حيث اصطف الزبائن خارج فروع المصرف.³

¹ مرجع سابق؛ محي الدين، عمرو؛ ص176-177.

² الشماع، خليل؛ 2004. "إدارة الموجودات/المطلوبات". معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 171.

³ Fonteyne Wim, Bossu Wouter, Cortavarria-Checkley Luis, Giustiniani Alessandro, Gullo Alessandro, Hardy Daniel, and Ker Seán, Previous reference, P10.

وقد تحدث استنفادات غير مرئية على صعيد ودائع التجزئة من خلال الإنترنت وأنظمة الدفع الإلكترونية، حيث أصبح بالإمكان نقل الحسابات من مصرف إلى آخر عملية سهلة جداً من الناحية الإدارية ولا يتطلب فروع المصرف أن تفتح، فمن الممكن أن تحدث الاستنفادات خلال نهاية الأسبوع أو في ساعات قبل الأزمة، الأمر الذي جعل هذه الاستنفادات أكثر خبثاً وأصعب لاحتوائها، هذا التطور التكنولوجي يضع المصارف في موقف حرج، ويتطلب منها أن تعمل على موازنة استحقاق أصولها وخصومها أكثر من أي وقت سابق.

المبحث الرابع الأسباب الخارجية للآزمات

أولاً: المديونية الخارجية

تلعب المصارف دور الوسيط المالي داخل الاقتصاد الوطني، حيث تؤمن قنوات الادخار للأفراد والشركات وتحولها للاستثمارات، بالإضافة إلى كونها جزءاً من النظام الوطني للدفع للمنظمات والاقتصاديات الدولية الدائنة فهي وسيلة الدول لسداد ديونها، وكذلك فهي تقوم في أحيان أخرى بلعب دور المقرض، فبعض المصارف العالمية الكبرى تقوم بتمويل الدول الناشئة والمصارف خارج حدود اقتصادياتها الأم.¹

وبشكل عام تتصف القروض التي تمنحها كبرى المصارف العالمية للدول بأنها أكثر استقراراً وأماناً من القروض التي تمنح للمصارف الخارجية، لأن الدول نظرياً لا تقلس على عكس المصارف فهي قادرة على سداد أقساطها حتى لو اتبعت سياسة التمويل بالعجز، ولربما تتعثر القروض الممنوحة للدول في حالات استثنائية كالكوارث الطبيعية والحروب، وقد تحدث مشاكل من نوع آخر وكمثال على ذلك ما حدث عندما² انسأقت المصارف باندفاع لتقديم القروض لبولندا، التي علقت في وقت لاحق (في عام 1982) سداد الفوائد المستحقة عليها من هذه القروض، وكما تفجرت في الثمانينات أزمة المديونية العالمية International Debt Crisis عندما تسابقت المصارف الخاصة الكبيرة في إقراض واسع النطاق للاقتصاديات النامية، لتبدأ بعدها سلسلة من حالات العجز عن سداد التزامات القروض، حيث انطلقت من المكسيك وتبعها في ذلك عددٌ من البلدان وعلى رأسها دول أمريكا اللاتينية والوسطى.

ويخدم الإقراض الخارجي مصالح طرفي الاتفاقية حيث تندفع مصارف الدول المتقدمة لزيادة الاتجاه نحو الإقراض الدولي رغبة بتحقيق أرباح كبيرة انطلاقاً من العوامل التالية:³

1- وجود قناعة ضمنية لدى المصارف بأن الحكومات ستبادر لإنقاذها في حال فشلها، فتعتقد المصارف أن إقراضها منخفض المخاطر (المخاطرة الأخلاقية)، وغالباً ما تدفع المصارف نحو انكشاف عالٍ للمخاطر في حالات الإقراض الدولي.

¹ ودعم هذا الاتجاه العديد من الاتفاقات الدولية كاتفاقية الجات (GATT) التي انبثقت عنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقية الناقتا (NAFTA) وغيرها، والتي ساعدت على تدفق أموال المصارف عبر الحدود على المستوى العالمي، ولم ينحصر العمل المصرفي على النطاق الدولي في مجال القروض، بل تطور ليشمل طيفاً واسعاً من الخدمات المصرفية لمختلف المصارف والشركات في جميع بقاع العالم، كتمويل صفقات الاستحواذ الكبرى، وتجارة الترانزيت وتمويل صفقات القطع الأجنبي الكبيرة.

² الشعار، محمد نضال، مرجع سابق، ص364.

3 Dell.Ariccia, Giovanni & Godde, Isabel & Zettelmeyer, Jeromin; Previous reference, P30.

2- وجود هوامش أعلى من سعر الفائدة العالمية (LIBOR) ما يمثل حافزاً للمصارف لإقراض أموالها حيث يشكل هذا الفرق دخلاً جيداً دون تحمل مخاطر عالية.

3- قد تتجه المصارف للإقراض الدولي بهدف تحسين وتنويع محافظ أصولها.

4- وجود سيولة عالمية فائضة لدى المجموعات المصرفية العالمية، مما يدفعها للبحث عن أسواق خارجية لتوظيف واستخدام هذه السيولة.

5- دخول اقتصاديات المصارف المقرضة في حالات انكماش أو ركود، ما يحثها على البحث عن مجالات جديدة.

6- فروق في أسعار الصرف بين عملات المصارف المقرضة وتلك المقترضة، والتي يشجعها افتراض غياب مخاطر سعر الصرف لبعض الدول التي تعتمد أنظمة الصرف الثابت.

وهناك العديد من الأسباب التي قد تقود المصارف -غالباً المصارف في الدول الناشئة أو الدول التي تمر اقتصادياتها بمراحل انتقالية- إلى الاتجاه نحو الإقراض الدولي، يُعتقد أن أهمها:

1- الحاجة إلى الأموال لدعم الاستثمار الوطني، وإنشاء المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل وجود معوقات للتكوين الرأسمالي من المصادر الوطنية.

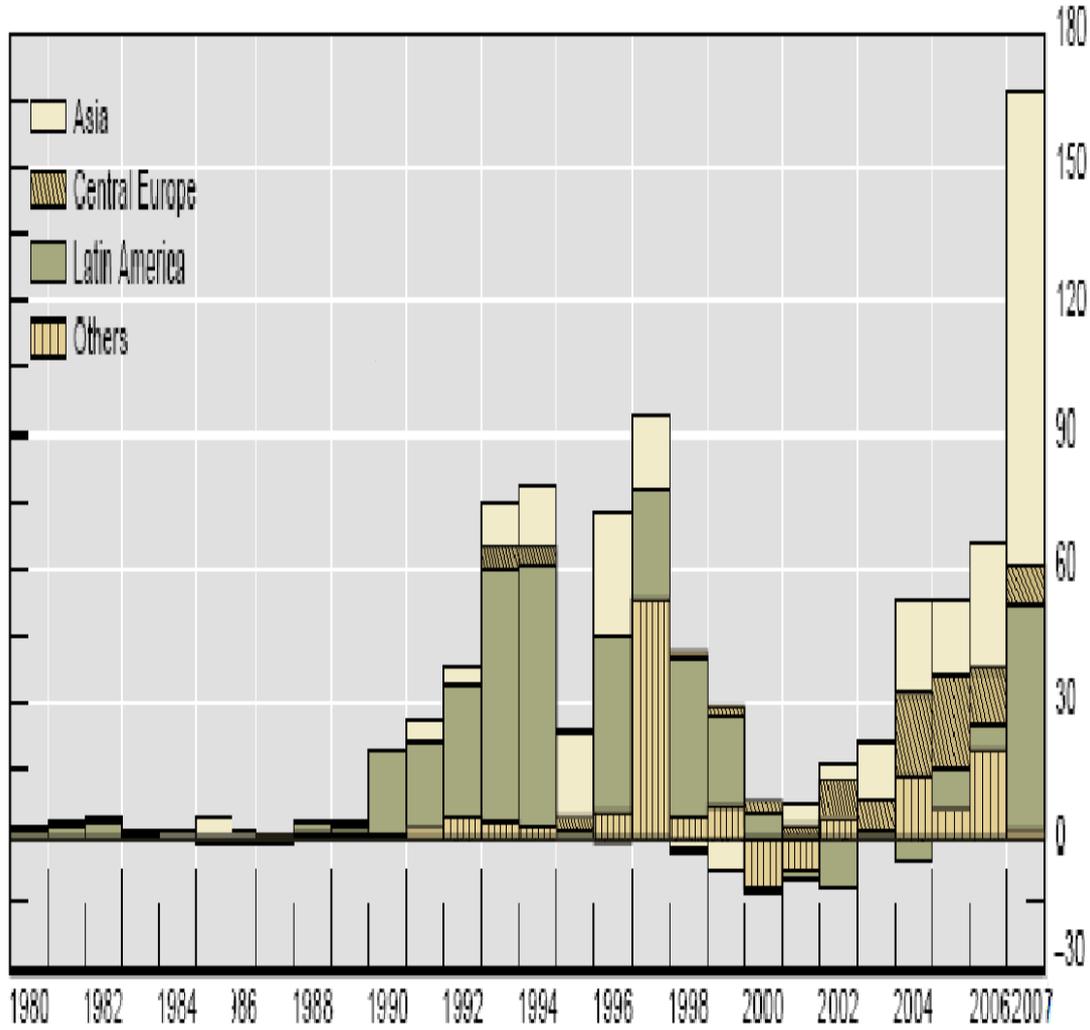
2- وجود عدم تطابق في آجال الاستحقاقات بين الأصول والخصوم، ما يدفع المصارف نحو الإقراض الدولي لتصحيح مركزها المالية.

3- وجود مشاكل سيولة أو استنفادات مصرفية (Bank Runs).

4- تمويل عجز الموازنة العامة.

وتشير إحدى الدراسات¹ في العام 2009 إلى مستوى الإقراض الدولي قبيل حصول أزمة الرهن العقاري عام 2008 الذي يظهره الشكل التالي:

Mohan, Rakesh and others, 2009. "Capital flows and emerging market economies". Bank for International Settlements, P33.

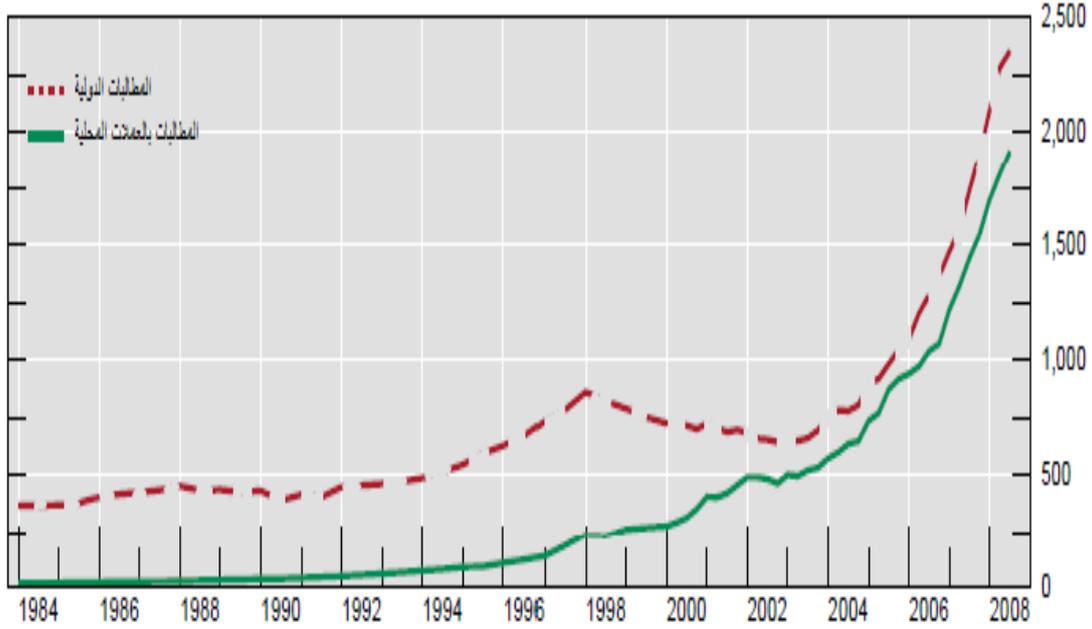


الشكل رقم (2-1)
حجم الإقراض الدولي من 1980 وحتى 2007

* الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية.
* المصدر : BIS, "Capital flows and emerging market economies", Mohan, Rakesh and others

يظهر الشكل رقم (2-1) أن تدفق القروض إلى الدول في الاقتصاديات الناشئة في كل من آسيا ودول وسط أوروبا وأمريكا اللاتينية سجلت أرقاماً متنامية، ويظهر لنا الشكل أن حجم الإقراضات سجل أرقاماً قياسية في الفترات التي سبقت الأزمات المصرفية التي عصفت باقتصاديات الدول المعنية، حيث نلاحظ من الشكل إلى أن حجم الإقراض الدولي إلى دول أمريكا اللاتينية وصلت إلى حوالي 60 مليار دولار قبل الأزمة التي حدثت فيها عام 1994، في حين وصل إلى حوالي 100 مليار دولار لدول آسيا قبل الأزمة التي حدثت فيها عام 1997، ونشاهد عودة في ارتفاع هذه التدفقات سنة 2007 قبل حدوث الأزمة الأخيرة، ما ينطوي على احتمالات كبيرة بوجود علاقة بين حجم الإقراض الخارجي وما بين الأزمات المصرفية،

والجدير ذكره هنا هو انخفاض الديون بشكل قياسي بعد حدوث الأزمات، كنتيجة طبيعية عن مطالبة الجهات الدائنة بديونها التي غالباً ما تتضمن شروطاً بالوفاء بعد الإشعار بفترة قليلة (والتي يظهرها لنا الشكل رقم (3-1))، ولا شك أن ذلك ينطوي على مخاطر إضافية ويزيد من مضاعفات الأزمات المصرفية على الاقتصاد الوطني ويجعلها تترافق بأزمات سيولة.



الشكل رقم (3-1)
حجم المطالبات الدولية بالديون الخارجية

* الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية.
** المصدر : BIS, "Capital flows and emerging market economies", Mohan, Rakesh and others

وحيث أن الكثير من الدول الناشئة تنظر إلى الانفتاح المالي والمصرفي على أنه وسيلة لتسريع النمو، فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المصرفية في هذه الأسواق زيادة كبيرة، مدفوعة بانخفاض معدل انتشار الخدمات المصرفية، والتي وصلت في بعض دول أوروبا الناشئة وأمريكا اللاتينية وآسيا إلى قرابة 75% من إجمالي موجودات النظام المصرفي.¹ وبشكل عام نستطيع القول أن مخاطر القروض المصرفية تتبع من كونها في أغلب الأحيان قروض قصيرة الأجل والتي قد تفضي بالنتيجة إلى ارتفاع نسبة الملكية الأجنبية في القطاعات المصرفية المحلية، الأمر الذي يزيد الانكشاف والحساسية للأزمات، فرأس المال الأجنبي يكون متقلباً، فقد يتدفق للخارج لأسباب خارجة عن إرادة الدول المستضيفة له.

¹ Mohan, Rakesh and other; Previous reference, p84.

ويُعتقد أن مخاطر القروض الخارجية تنعكس على كل من طرفي المعاملة، ويُمكن أن يتم تقسيم هذه المخاطر إلى جانبي المصارف المقرضة والمصارف المقرضة:

1- المصارف المقرضة:

أ- مخاطر مرتبطة بطبيعة العملات التي تقيم بها الإقراضات، حيث تنشأ مخاطر القروض الخارجية للمصارف المقرضة بالدرجة الأولى من كونها في معظم الأحيان مقومة بعملات مختلفة عن عملات ودائعها الأصلية، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا أحد المصارف اليابانية الذي يكون لديه إيداعات في معظمها مقومة بالين الياباني، في حين كانت معظم قروضه الخارجية مقومة بالدولار، وحتى لو استطاع هذا المصرف من مطابقة فترات استحقاق أصوله وخصومه، فإن أي انخفاض في أسعار الفائدة على الدولار سيكون له أثر عكسي على أداء المصرف في المدى المتوسط والطويل، كما هو الحال فيما لو ارتفعت أسعار الفائدة على الين في اليابان في المدى القصير، حيث وكما هو متعارف عليه فإن معدلات أسعار الودائع والقروض تعتمد على أسعار الفائدة في البلدان الأم، ويمكن تقليص هذا النوع من المخاطر باتباع أساليب التوقي (Hedging) في مراكز القطع التي يحتفظ بها.¹

ب- مخاطر التسوية: وهي المخاطر التي تنجم عند تسوية بعض الديون بين المصارف أو التي تكون مرتبطة بالاعتمادات المستندية المؤجلة، إذ قد يتم أحد المصارف الجزء المكلف به من صفقة تبادل قطع أو فتح اعتماد، لكنه لا يستلم المبلغ المقابل المتفق عليه من المصرف المقابل في حال تعرض الأخير للإعسار المالي قبل إرسال ما يترتب عليه تجاه المصرف الثاني، ويحرم هذا النوع من الإعسار المالي (الفني) المصارف الأخرى من الحصول على مدفوعاتها المستحقة التي قد عولت عليها في أداء صفقات أو مدفوعات مستقبلية لصفقات أخرى، ما يخلق بالنتيجة نوعاً من المخاطرة المنتظمة وهي المخاطرة التي تنشأ من عدم قدرة العديد من أطراف الصفقات من الوفاء بالتزاماتها على خلفية عدم حصولها على المستحقات المترتبة على جهات معينة في صفقات أخرى.²

¹ مرجع سابق، الشعار، محمد نضال، ص 368-369.

² Committee on Payment and Settlement Systems; "Settlement Risk In Foreign Exchange Transactions". 1996, BIS, P4.

2- المصارف المقترضة:

أ- مخاطر مرتبطة بالطبيعة القانونية والائتمانية لعقود الإقراض، حيث تنص عقود الإقراض في معظمها على أن أسعار الفائدة المطبقة متغيرة، ونظراً لكون معظم هذه القروض مقومة بالعملات الأجنبية، فإن أي تغير سيطراً على أسعار الفائدة في البلدان الأم للمصارف المقترضة سوف ينعكس على أسعار الفائدة المطبقة في اتفاقيات القرض.

ب- مخاطر مرتبطة باستراتيجيات التحوط التي تتبعها المصارف المقترضة للحد من درجة انكشافها على الديون المقدمة للدول وخاصة النامية منها، وتساهم استراتيجيات التحوط أو عمليات مبادلة الدين التي تنتهجها هذه المصارف في زيادة تكاليف هذه القروض على الدول المقترضة، وتعتبر¹ عملية مبادلة الديون بأصول مادية تعود ملكيتها للمقترض (Debt-(Equity Swap مثل المبادلة التي قامت بها سيتي كروب (CitiGrop) وحصلت بموجبها على استثمارات في مناجم الذهب في التشيلي لقاء حقوقها في ديونها، وهناك أيضاً استراتيجية بيع قروض الدول النامية في السوق الثانوية، ما قد يصل بالدين إلى أطراف جديدة غير المقترض الأساسي.

ت- التبعية السياسية والاقتصادية التي قد تنشأ عن عدم قدرة الدول المقترضة على تحمل أعباء خدمة الدين، ويعتبر الكثيرون من الاقتصاديين أن هذه التبعية هي اشد وطأة على الاقتصاد والمصارف من أي نوع آخر من المخاطر التي قد تنطوي عليها القروض الخارجية.

¹ مرجع سابق، الشعار، محمد نضال، ص374.

ثانياً: حركة رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة

1- تعريف رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة:*

ساهمت معدلات النمو المستمرة التي حققتها بعض الاقتصاديات في زيادة حجم التدفقات الرأسمالية إليها لكونها تعطي مؤشرات ثقة للمستثمرين، وأعطى تنوع التسهيلات المالية المقدمة فرصة للمصارف والمؤسسات المالية للحصول على أموال أجنبية بغية تمويل بعض المشروعات المحلية، بالإضافة إلى أن بعض الحكومات تتجه إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الأجنبي بدلاً من الودائع المحلية، وقد يكون ضعف الميزانية المحلية لبعض الدول سبباً آخر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، ويعتبر توافر الاستقرار السياسي داخل الدولة عاملاً مشجعاً لاجتذاب رؤوس الأموال، وقد ساهم الاتجاه نحو التحرر المالي في جعل الدول عرضة للمضاربة المالية، وللتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف، الأمر الذي يزيد من مخاطر تدفقات الأموال الأجنبية، وتعرف هذه الأنواع من تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل برؤوس الأموال الساخنة "HOT MONEY"، وهي تتصف غالباً بالتذبذب الشديد، لكونها تتأثر بتوقعات المستثمرين، وتعتبر من أهم أشكال القروض الخارجية المحدثة.¹

2- أنواعها

شهد عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والتي خُفّت آثاراً عميقة واتجاهات مستقبلية مختلفة، فقد تزايدت ظاهرة التبادل الاقتصادي، وتمثل ذلك في زيادة حجم ونوع المعاملات والخدمات العابرة للحدود، وزاد اعتماد الدول على رؤوس الأموال الخارجية التي يسهل الحصول عليها لدعم استثماراتها، وتعاضمت التدفقات الرأسمالية الأجنبية التي يمكن أن نقسمها إلى نوعين أساسيين:²

- 1- التدفقات الرسمية: وهي التي تتم على الصعيد الرسمي بين حكومتي الدولتين المقرضة والمقترضة، وتأخذ شكل المعونات أو المنح أو حتى القروض.
- 2- التدفقات غير الرسمية (الخاصة): وهي تخرج من الدول المقرضة بقرارات من جهات خاصة، وقد شهدت منذ بداية التسعينات زيادة كبيرة على حساب التدفقات الرسمية التي كانت سابقاً تستحوذ على الجزء الأكبر، ويمكن أن تأخذ التدفقات الخاصة أحد شكلين:
 - أ- المباشرة: كالقروض المصرفية أو الاستثمارات الأجنبية داخل الدول المتلقية.

* تم استعمال تعبير "الأموال الساخنة" ضمن سياق البحث للتعبير عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

¹ Sundaram, Jomo and others; 2007. "Ten years after: Revisiting the Asian Financial Crisis", Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, USA, P7-8.

² Alasrag, Hussien; 2007. "Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries". MPRA, Paper No. 2230, P2-3.

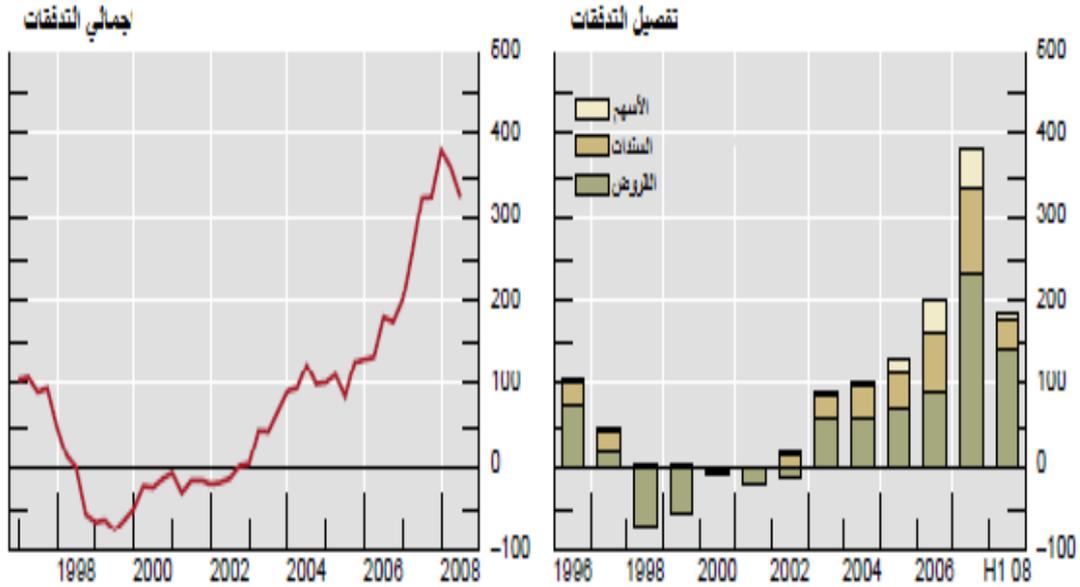
ب- غير المباشرة: من خلال شراء أوراق مالية في الدول المصدرة لها.

وتشير دراسة لبنك التسويات الدولية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر للبنوك في أسواق الاقتصاديات الناشئة عن الفترة التي سبقت الأزمة المصرفية بلغت 1.2 تريليون دولار خلال الفترة 2002-2007، وكانت تدفقات الإقراض المصرفي تمثل 57٪ من إجمالي مجموع هذه التدفقات، وفي اتجاه آخر فقد ازدادت التدفقات بين البنوك زيادة كبيرة في عام 2007، بنسبة تصل إلى 45٪ من إجمالي التدفقات بين البنوك للفترة 2002-2007، لتعود وتنخفض إلى أقل من النصف في عام 2008، واتصفت هذه التدفقات للبنوك بكونها عالية التركيز نسبياً، حيث أن 10٪ من المقترضين الأعلى شكلوا ما نسبته 69٪ من إجمالي التدفقات خلال 2002-2007، ما يفاقم من مخاطر هذه القروض الخارجية في حال تعثر أحد هؤلاء المقرضين المهمين وحدوث مطالبات فورية بالدين.¹

يشير الشكل رقم (1-4) إلى نمط وطبيعة تكوين تدفقات رأس المال للبنوك في الأسواق الناشئة على مدى العقد الماضي. بأشكالها (أسهم وأوراق الدين كالسندات والأوراق المالية الحكومية والقروض) ويُلاحظ في هذا الشكل ارتفاع حاد لتدفقات رأس المال إلى بنوك الأسواق الناشئة بحدّة في السنوات الأخيرة (وخصوصاً في النصف الأول من عام 2007)، وتشير الدراسة إلى أن الكثير من هذه التدفقات كان على شكل قروض من البنوك المراسلة لمصرف التسويات الدولية*، ويظهر الشكل رقم (1-4) أيضاً ارتفاع التمويل الخارجي من خلال الأسهم وأوراق الدين بصورة ثابتة مع مرور الزمن، بينما ارتفعت تدفقات البنوك من خلال القروض بقوة في جميع المناطق الرئيسية في الأسواق الناشئة.

¹ Mohan, Rakesh and other; Previous Reference, p82.

* حصة المطالبات للبنوك المراسلة من العملة المحلية والأجنبية ازدادت بمعدلات قوية في المطالبات الإجمالية الموحدة لبنك التسويات الدولية من أواخر التسعينات، "المطالبات الدولية على المصارف المحلية تشمل الإقراض بالعملة الأجنبية".



الشكل رقم (4-1)
نمط وطبيعة تكوين رأس المال الأجنبي إلى الأسواق الناشئة

* الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية.
* المصدر: BIS, "Capital flows and emerging economies"

3- مخاطرها

يُمكن أن تعتبر المخاطر التي تنطوي عليها تدفقات الأموال الساخنة إلى الاقتصادات على درجة عالية من المخاطر، باعتبارها كانت من الأسباب التي ساهمت في العديد من الأزمات الحديثة ولاسيما في أزمتي وول ستريت والآسيوية*، ويمكن أن تُحدد مخاطرها على مستويين هما:

أ- على مستوى الأسواق المالية:

تتفاقم مخاطر الأموال الساخنة في الأسواق المالية الناشئة التي لا تتحوط ضد تدفقات السيولة إليها، حيث تخترق الأسواق غير المحمية من خلال موجات شراء واسعة للأسهم والسندات، محفزة الارتفاع التدريجي للأسعار في الأسواق التي يحكمها قانون العرض والطلب، إلى الحد الذي تصل فيه مؤشرات الأسواق إلى الحدود القياسية، وفجأة تنسحب رؤوس الأموال من السوق ما يخلق انخفاضاً سريعاً جداً في أسعار الأوراق المالية، وغالباً ما يتبعه موجة بيع هستيرية على مبدأ سلوك القطيع ما يترك السوق المالية في حالة من العجز وبأوراق مالية منخفضة السعر لا تعبر عن القيم الحقيقية لشركاتها الأم، وبشكل منطقي تنتقل آثار العدوى إلى القطاع المصرفي من خلال عدم قدرة الشركات المساهمة بالوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يندر بوقوع أزمة مصرفية

* تمت الإشارة إلى الأزمة الآسيوية في الفصل الأول من البحث ص 22-24.

جهازية في المدى القصير، وهو ما يشبه إلى حد كبير ما حدث في سوق الأوراق المالية في طوكيو.

ب- على مستوى المصارف

أهم مخاطر تدفق رؤوس الأموال الساخنة أن كثافة الحركة تكون في كثير من الأحيان أكبر من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية في الاقتصاديات الناشئة على التحكم واستثمار هذه الأموال بما يتلاءم ومصالح هذه المصارف، حيث أن توفر الأموال بهذا الكم يعطى انطباعاً برخص تكاليف رأس المال الأمر الذي يؤدي من ناحية إلى التساهل في منح الائتمان، ما ينجم عنه من مخاطر سبق البحث فيها، ومن ناحية أخرى إلى توظيف هذه الأموال في مشاريع غير مجدية، وهو ما يحصل بالأخص في قطاع العقارات الذي يشهد استثمارات مبالغاً فيها تقود إلى فائض في العرض وبالتالي إلى نزول حاد في أسعار العقارات يضر بالنتيجة بالشركات العقارية ويحول دون قدرتها على تسديد ديونها الأمر الذي يؤزم من أوضاع البنوك ويزيد من قروضها المعدومة ويضعف بشكل خطير من مراكزها المالية.

ثالثاً: عدم التحوط الكافي لمخاطر أسعار الفائدة والصرف

يعتبر عاملي سعر الفائدة والصرف من المصادر الخارجية المسببة للأزمات، ويؤثران على عدد من المتغيرات كتكلفة الاقتراض والاستثمارات الأجنبية وغير ذلك، وسنعرض أثر كل منهما بشكل منفرد والأثر المشترك لهما في الأزمات المصرفية.

1- مخاطر الفائدة

تنظر أغلب النظريات النقدية إلى سعر الفائدة على أنه صاحب الأثر الأعظم في الإصلاحات الاقتصادية، وتعتبر أن له الأثر الأهم بين جميع المتغيرات الاقتصادية، ونجد أن الكثير منها يرى أن استخدام أداة سعر الفائدة له الأثر الأسرع، ويؤدي إلى ظهور آثار إيجابية، ويعالج الاختلالات على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي على حد سواء.

هذه الاعتبارات حثمت على واضعي السياسات النقدية توخي الدقة الشديدة في تحريك سعر الفائدة، ويكمن الخلل الذي قد ينشأ من استخدام هذه الأداة في عدم التجانس الذي يحصل بين تحركات أسعار الفائدة مع بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي على مستوى العرض أو الطلب (كالمدخرات القائمة- مستوى الدخل- الاستقرار السياسي والاقتصادي.... الخ)، وعدم التجانس غالباً ما يؤدي إلى وقوع خسائر من الممكن أن تتصاعد في حال عدم وجود نظام فعال للحصول على المعلومات يساعد في الوقوف على مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات، وعلى معرفة مدى حساسية كل منها للتغيرات لأسعار الفائدة.¹

يوضح الجدول التالي الأسباب التي تدفع واضعي السياسات المالية والنقدية لتحريك أسعار الفائدة

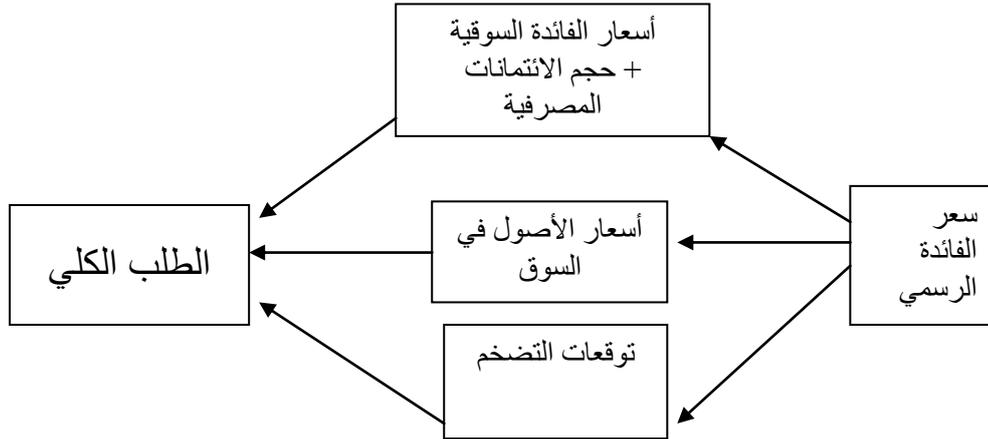
الجدول رقم (1-1)
أسباب تحريك أسعار الفائدة

أسباب تخفيض سعر الفائدة	أسباب زيادة سعر الفائدة
<ul style="list-style-type: none">تجنب الانكماشتشجيع التوسع الائتمانيدفع النمو الاقتصاديتحفيز حركة الأسهم وإنعاشها	<ul style="list-style-type: none">امتصاص السيولة الزائدةكبح عملية الاقتراضتجنب التضخمرفع نسب الادخار الوطني

ومن المعروف أن أسعار الفائدة الرسمية (الاسمية) هي التي تقود اتجاهات أسعار الفائدة الحقيقية في السوق، والتي بدورها تؤثر على مقدار الائتمانات المصرفية، وكما تؤثر بشكل مباشر في

¹ محي الدين، عمرو؛ مرجع سابق، ص 80.

أسعار الأصول السوقية، وتلعب دوراً هاماً في التأثير على توقعات التضخم في السوق، وجميع ما سبق ينعكس في حجم الطلب الكلي في السوق، ويظهر لنا الشكل رقم (5-1) كيفية انتقال آثار أسعار الفائدة الرسمية في السوق إلى باقي المتغيرات الاقتصادية في الأسواق.

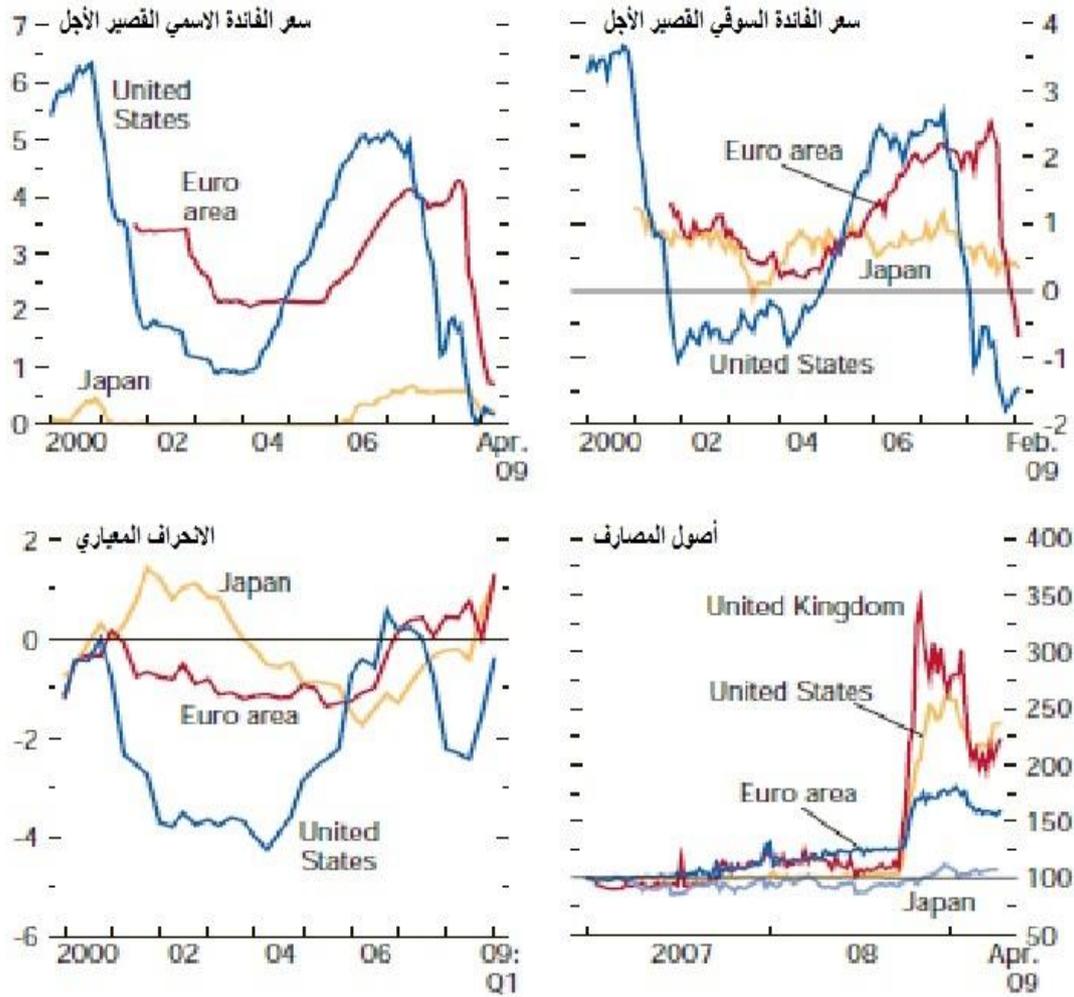


الشكل رقم (5-1)

آلية انتقال آثار سعر الفائدة إلى الطلب الكلي

يساهم سعر الفائدة في تسلل الخطر إلى بنية المصارف من خلال القنوات الرئيسية التي يؤثر فيها، ولا سيما من خلال تأثيره على حجم الائتمان المصرفي الذي يتم توليده، وأسعار الأصول، والتي بدورها تلعب الدور الرئيس في حصول الأزمات المصرفية، وقد أشرنا سابقاً إلى الآلية التي تحدث فيها الأزمات المصرفية بسبب هذين العاملين في المبحث الأول من الفصل الثاني، وسنكتفي هنا بإظهار كيفية تأثير سعر الفائدة الاسمي على نمو الائتمان وحجم الأصول.

ويساعدنا الشكل رقم (6-1) في إظهار الآثار، حيث يبين كيفية تحركات أسعار الفائدة الاسمية والسوقية ومقدار الانحراف في هذه التغيرات مقروناً بحجم الأصول المصرفية في الفترة التي سبقت أزمة الرهن العقاري، وذلك في اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية ودول اليورو واليابان، ويرتكز الشكل رقم (6-1) على اتجاهات أسعار الفائدة قصيرة الأجل، والتي تعتبر هي المحدد الرئيس لأسعار الفائدة طويلة الأجل.



الشكل رقم (6-1)

تحركات أسعار الفائدة الاسمية والسوقية وانحرافها المعياري وحجم الأصول المصرفية

المصدر: IMF, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, 2009, P7

يظهر الشكل التالي كيفية تحرك أسعار الفائدة الاسمية الموضوعية من قبل الحكومات من بداية العقد الأخير، وكيف كانت أسعار الفائدة السوقية تتحرك في كثير من الأحيان، باتجاهات مشابهة لتحركات أسعار الفائدة الاسمية المفروضة من قبل الحكومة، وبيبرز¹ واضحاً أن أكثر الاقتصادات المتقدمة التي كانت تشهد أعلى نسبة انحراف معياري في تغيرات أسعار الفائدة كانت موجودة في أمريكا، يليها أسعار الفائدة في منطقة اليورو، وتليهما أسعار الفائدة في اليابان، وهو نفس المسار الذي اتبعته الأزمة في انتقالها ومدى تأثيرها (الولايات المتحدة الأمريكية ← منطقة اليورو ← اليابان) ونجد أن الاتجاهات الصاعدة لتحركات الفائدة

¹ IMF, 2009. "World Economic Outlook (Crisis and Recovery)". IMF, P8.

السوقية رافقتها زيادة مثيرة للاهتمام في حجم الأصول المملوكة من المصارف (سواء أكانت أسهماً أو سندات أو أوراق رهن.. وغير ذلك).

وبالتالي نستطيع القول أن هنالك ارتباط بين مقدار حساسية الجهاز المصرفي للأزمات ومقدار تذبذب تغيرات في أسعار الفائدة، ونستطيع القول أن الأنظمة المصرفية التي تشهد تذبذبات كبيرة في أسعار الفائدة تعاني في الوقت نفسه من ضعف في قدرتها على التحوط من مخاطر أسعار الفائدة.

يمكن أن نورد خطراً آخرًا تنطوي عليه أسعار الفائدة وهو عدم التوافق بين اتجاهات أسعار الفائدة وتوقعات المستثمرين والمستهلكين، وهو ما يخلق الأزمات المالية التي تتخذ طابعاً مصرفياً بحتاً، فكما يشير الشكل رقم (1-6)، و بعد أن تم إغراق السوق بالسيولة المالية على مدى سنتين من 2001 وحتى 2003 والتي شهدت أسعار فائدة متدنية جداً وصلت في بعض الحالات إلى 1% وذلك من أجل تأمين دفعة قوية للاقتصاد، اتجهت مؤشرات أسعار الفائدة الاسمية في معظم الاقتصاديات للارتفاع على مدى أربع سنوات من 2003 وحتى 2007، لتؤثر كما ذكرنا سابقاً على أسعار الفائدة السوقية وأسعار الأصول، وشجعت جميع مؤشرات السوق المصارف على التوسع في الائتمان المضمون بالأصول العقارية غالباً، وكانت توقعات المستهلكين تتجه إلى أن أسعار أصولهم العقارية تتجه إلى الزيادة المستمرة، وأنهم سوف يكونون أكثر قدرة في المستقبل على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف.¹

ومن المعتقد أنه لو استمرت أسعار الأصول بالارتفاع فإن سياسة إعادة تمويل القروض المصرفية التي تم انتهاجها من قبل المصارف كانت ستنتج بشكل رائع، لكن هذه الآلية انهارت عندما قلص انخفاض الأسعار قيم الضمانات، ولأنه تمت المتاجرة بأعداد كبيرة من قروض الرهن وبيعت إلى مستثمرين في كل أنحاء العالم، وكانت معظم هذه القروض ممنوحة بالدولار الأمريكي ويتم تمويل تكلفتها بالدولار، انتشرت الأزمة على مستوى كافة المتعاملين بهذه المنتجات متأثرة بشكل كبير بتحركات أسعار الفائدة التي حصلت في أمريكا.

2- مخاطر الصرف

باتجاه آخر فقد فرض توسع التجارة العالمية وارتفاع معدلات التبادل التجاري بين دول العالم خطراً جديداً على المصارف التي تقوم بالدور الأساسي في المبادلات التجارية، فكان لزاماً عليها أن تتحوط ضد مخاطر أسعار الصرف التي تحكم العلاقة بين سعر العملة المحلية والعملة

¹ IMF, 2009. "World Economic Outlook (Crisis and Recovery)". IMF, P22.

الأجنبية، حيث أن التاريخ الحديث للعمل المصرفي شهد عدة أزمات أفرزها عدم التحوط لهذا النوع من المخاطر، و انتهاج سياسات سعر صرف غير حكيمة.

ونستطيع أن نقسم مخاطر سعر الصرف التي يتعرض لها أي اقتصاد إلى:

أ- الصادرات ومخاطر الصرف: فلما كانت معظم صفقات دول العالم تبرم بعملات غير عملاتها الوطنية، فإن انخفاض قيمة العملة التي يتم إبرام الصفقات بها يعني أن المصدر سوف يتلقى قيمة أقل مما كان ينتظره حين تم عقد الصفقة، وتزداد قيمة هذه الخسارة بازدياد قيمة العقد.

ب- الواردات ومخاطر الصرف: الواردات هي الأكثر تعرضاً لمخاطر الصرف وذلك من منطلق أن المستوردين غالباً ما يكونون ملزمين بقبول عملة المصدر.

وفيما يلي نعرض أهم سبب ساهم في معظم الأزمات المالية والمصرفية المعاصرة وهو سياسة سعر الصرف الثابت، التي طالما تم اعتبارها سياسة حمائية للاقتصاديات الوطنية وخاصة النامية منها، ولكن العولمة وازدياد حجم الأموال التي تتحرك بين الاقتصاديات جعل من هذه السياسة خطراً يهدد المنظومة المصرفية، ومن هذا المنطلق سوف نعرض مخاطر سعر الصرف الثابت على مستويين مختلفين هما:

أ- قد تظهر المخاطر المرتبطة بسعر الصرف في بعض الدول التي تتبع سياسة سعر الصرف الثابت على الرغم من سلامة جميع مؤشرات الاقتصاديات، وهو ما يقارب الحالة التي حدثت في كل من المكسيك وبعض دول جنوب شرق آسيا، حيث كانت هذه الدول تتمتع بمؤشرات اقتصادية سليمة وحتى أنها كانت جيدة، فقد تنشأ الأزمة¹ من عدم التناسق بين السياسات الاقتصادية المتبعة ونظام سعر الصرف السائد، ويخلق هذه الأزمة تباين توقعات المستثمرين لاتجاهات تحرك أسعار الصرف مستقبلاً، فإذا ما شعر هؤلاء أن هنالك اتجاهاً لتخفيض سعر الصرف مستقبلاً، أو ظهرت بعض الدلائل على أن الحكومة لن تكون قادرة على تحمل عبء المحافظة على مستوى الصرف السائد، فإنهم سوف يتجهون للتخلص من العملة، وتكون المحصلة أزمة تخلخل كيان نظام الصرف وتدفع المصارف إلى حافة الانهيار.

ب- على مستوى آخر فقد تظهر مخاطر الصرف في الاقتصادات التي تتبع سياسة الصرف الثابت عندما تقوم الحكومة بالتوسع في إنفاقها العام، والذي يقود غالباً إلى ارتفاع

1 محي الدين، عمرو؛ مرجع سابق، ص84.

مستوى عجز الميزانية، وعليه فإن الحكومات تتجه إلى تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي الجديد وزيادة الائتمان الداخلي، ما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع معدلات التضخم داخل الاقتصاد والذي يخلق ضغوطاً مباشرة على سعر الصرف الحقيقي مؤدية إلى ارتفاعه، ومنطقياً فإن هذا العجز سوف يقود إلى ازدياد عجز الميزان التجاري واستمرار هذا العجز سوف يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين في قدرة احتياطات العملات الأجنبية على المحافظة على سعر الصرف السائد، وهو ما سيدفع بالمستثمرين والمضاربين على حد سواء إلى استهلاك هذا الاحتياطي للحيلولة دون وقوعهم بخسائر رأسمالية، مما سيقود حتماً إلى انهيار نظام سعر الصرف وتفشي أزمة سيولة قد تهدد النظام المصرفي بكليته، ولنا أن نقول أن هذا الطرح السابق يتطابق مع الدول التي لا تملك بدائل لتمويل عجز ميزانياتها (كإصدار السندات، أدونات الخزينة،... وغير ذلك).

ولا تقتصر أزمات الصرف على اقتضادات سعر الصرف الثابت، ومن الوارد أن تحدث في أسواق الصرف المعومة (المتغيرة)، والتي غالباً ما تزداد فيها نسبة القروض التي تمنح بعملات أجنبية، ويقوم المستفيدون من هذه القروض بخدمة ديونهم بالعملات الأجنبية التي اقترضوا بها، وهنا تشتعل أزمات الصرف بسبب عدم قدرة الحكومة على التحكم بمعدلات سعر الصرف السائدة في الأسواق غير الرسمية¹ التي يضطر المقترضون بالنقد الأجنبي إلى اللجوء إليها لتأمين أقساط قروضهم متحملين الفارق الذي قد ينشأ بين السعر الذي تم الاقتراض به والسعر الذي سيتم بموجبه سداد ما يترتب عليهم من أقساط، ومن المحتمل غالباً أن يقود عدم سيطرة الدولة على أسواق الصرف غير الرسمية إلى تدهور الوضع المالي للعملاء ويؤراكم الديون المعدومة.

3- المخاطر المشتركة لأسعار الفائدة والصرف

استعرضنا سابقاً كيفية نشوء الأزمات المصرفية من تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف كل على حدة، إلا أن واقع الأزمات المصرفية الحقيقية غالباً ما يشهد أثراً مزدوجاً لكل من متغيري الفائدة والصرف، والذي يقود لأثر مضاعف وسريع على موجودات المنظومة المصرفية، وقد أفرز هذا المفهوم تطور العمل المصرفي الدولي الذي يتم بعملات مختلفة، وسنعرض فيما يأتي أشكال هذه المخاطرة على ثلاثة مستويات:²

1 النجار، فريد راغب؛ 2000. "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)"، مؤسسة شباب الجامعة، ص45.
2 (بتصرف) مرجع سابق الذكر، الشعار، محمد نضال، ص368.

المستوى الأول: المصارف التي تقبل إيداعات بعملات مختلفة من حيث الحجم وتواريخ الاستحقاق من غير المحتمل أن تتمكن من مطابقة هذا المزيج من الإيداعات مع المزيج المقدم من عناصر القروض الممنوحة، وهنا تتجه المصارف للقيام بتحويل مستمر للعملاء التي تكون الودائع مقيمة بها لتلبي الطلب على القروض (ما يعرض المصارف لمخاطر الصرف)، وعليه فإن المصارف تجد نفسها تدخل في أوضاع قصيرة الأجل بالنسبة لنوع معين من العملات وأخرى طويلة الأجل لنوع آخر من العملات، وتجد نفسها مرغمة على استخدام إيداعات قصيرة الأجل في خلق قروض متوسطة أو طويلة الأجل، الأمر الذي يعرض المصرف لمخاطر عدم تطابق فترات الاستحقاق التي أتينا على ذكرها في الفصل الثاني.

المستوى الثاني: لو نجح المصرف في تطبيق استراتيجية مطابقة فترات استحقاق الأصول الإجمالية مع فترات استحقاق الخصوم الإجمالية لكي يتحوط من مخاطر سعر الفائدة، فالمخاطرة ستبقى قائمة بسبب الفروق الناتجة عن أصول وخصوم مقيمة بعملات مختلفة، فمثلاً لو كانت إيداعات المصرف مقيمة بالدولار الأمريكي وكانت قروضه ممنوحة بالين الياباني، ونظراً لكون أسعار الفائدة على هذه العملات مرتبطة بأسعار الفائدة في بلدانها المعنية (أمريكا واليابان)، فلانكشاف الذي يتعرض له المصرف سوف يزداد عند أي ارتفاع لأسعار الفائدة في أمريكا أو أي انخفاض لأسعار الفائدة في اليابان.

المستوى الثالث: في حالة تمكن المصرف من الوصول إلى مزيج عملات متشابه على صعيد الأصول والخصوم، وتمكن أيضاً من الوصول إلى حساسية أصول مماثلة لحساسية الخصوم، فهذا لا يعني انعدام المخاطرة، وسنوضح هذه المخاطرة بالمثل التالي: لو كان لدى أحد المصارف إيداعات قصيرة الأجل مقيمة بالدولار، وإيداعات متوسطة وطويلة الأجل مقيمة بالجنيه الإسترليني، هنا سنجد أن أي ارتفاع لأسعار الفائدة في أمريكا سيؤدي إلى تضائل الهامش بين القروض المقيمة بالدولار والإيداعات نظراً لأن الخصوم المقيمة بالدولار ستكون أكثر حساسية لسعر الفائدة من حساسية الخصوم غير المقيمة بالدولار، وباتجاه آخر فإن ارتفاع المعدلات في بريطانيا سيقود إلى تزايد الهامش بين القروض المقيمة بالجنيه لكون الأصول المقيمة بالجنيه أكثر حساسية لسعر الفائدة.

رابعاً: أثر البيئة الخارجية العامة

كان لانتشار ظاهرة العولمة العديد من الآثار على مختلف النشاطات الاقتصادية، وأدت لإعادة صياغة أشكال العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي، وبشكل خاص المرتبط منها بالعلاقات

المالية والمصرفية، وتعاضم الاتجاه نحو التحرر المالي، وساهم التقدم التكنولوجي في اتجاه العديد من المصارف نحو التعامل الإلكتروني الذي سهّل عليها الانتقال إلى خارج حدود انتشارها الجغرافي، وساهم في تشجيع هذا الاتجاه العديد من الاتفاقيات التي ساهمت فيها المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أفرز ضغوطاً جديدة على المصارف للتحوط من المخاطر المتنامية التي تهدد كيانها في ظل نظام مصرفي عالمي تسيطر عليه مجموعات مصرفية عملاقة.

ويظهر أثر البيئة الخارجية على المصارف بشكل خاص من خلال الانطباع الذهني الذي يكونه العملاء عنها، والذي يعتبر كمحصلة نهائية لعدد من العناصر كالأمان والثقة وجودة الخدمة وغير ذلك، وتعتبر الصورة الذهنية من أهم الميزات التنافسية التي تمتلكها المصارف، فالزبائن الذين يُعرض عليهم منتجات مالية متشابهة غالباً ما يعتمدون على الصورة الذهنية التي تم تكوينها سابقاً عن المصرف الذي سيقرون التعامل معه، وهو ما يظهر واضحاً من جانب المصارف عند قيامها بالإعلان والتسويق للمنتجات المالية الجديدة فتركز على صورتها الذهنية عوضاً عن التركيز على طبيعة المنتجات نفسها التي يتم طرحها في السوق، وبالتالي تساعد الصورة الذهنية الجيدة في تخفيض الخطر الذي ينطوي عليه التعامل المستقبلي مع العملاء.¹

إن اهتزاز الصورة الذهنية للمتعاملين مع المصارف يفضي إلى مخاطر قد تعطل عملها، فثقة الزبائن هي العمود الأساسي في هيكل العمل المصرفي، وبالتالي سنعرض في هذا المبحث عاملين مهمين يرتبطان بالبيئة الخارجية العامة على المصارف، وآلية انتقال الأزمات إلى المصارف بسببهما وهما:

1- فقدان الثقة بالنظام المصرفي

ساهمت التغيرات الاقتصادية العالمية وازدياد حجم النشاط المصرفي في تعاضم المخاطر القائمة ونشوء أخطار جديدة مرتبطة بمؤشرات ثقة الجمهور بالمصارف فقد يقود الكشف عن عدم قدرة المصرف على إيفاء ديونه أو التغيرات المفاجئة في أسعار الفائدة السوقية وأسعار الصرف أو إعلان إفلاس بعض المصارف العاملة ضمن النظام المصرفي إلى أزمات ثقة (ثقة المتعاملين).

هذه العوامل السابقة هي أكثر ما يقود إلى فقدان الثقة بالنظام المصرفي، والذي يتبلور على أرض الواقع بحصول استنفادات (سحوبات) على مستوى الودائع، وخاصة في ظل غياب تدخل فاعل

¹ Ennew, Christine; Watkins, Trevor; Wright, Mike; 1995. "Marketing Financial Services". Second edition. Butterworth-Heinemann, Oxford, England, P94-95.

من قبل المصرف المركزي، أو أي طرف آخر قد يعتبر مقرض الملاذ الأخير، وبالتالي فإن ضغط السيولة على المصرف قد يؤدي إلى استهلاك رأسمال المصرف مفضياً إلى انهيار كلي، ويمكن لنا أن نورد ثلاثة أسباب رئيسة لحدوث حالات فقدان ثقة الجمهور بالمصارف:

أ- غياب الإفصاح الجيد عن أصول المصرف الأمر الذي يخلق شعوراً ضمناً لدى المودعين من عدم التأكد فيما لو كانت المعلومات التي لديهم أو التي يحصلون عليها عن أصول المصرف تعبر عن نوعيتها (الحقيقية)، ويجعل عدم الوضوح هذا المودعين غير قادرين على معرفة فيما لو كانوا يتعاملون مع مصارف جيدة أم سيئة، وبالتالي فقد يلجؤون إلى سحب مدخراتهم.

ب- عدم وجود ضوابط على كيفية تحريك الحسابات، الأمر الذي يعطي العملاء الفرصة لحماية أنفسهم من خلال سحب مدخراتهم.

ت- عدم جدوى الترتيبات الكافية لتأمين السيولة للمصرف الذي يواجه استنفاداً، وذلك لغياب الدور الفاعل للمصرف المركزي، حيث أن الآلية الأكثر فعالية لمواجهة الاستنفادات هي تأمين سيولة كافية تساعد المصارف على إظهار قدرتها الإيفائية لمودعيها.

ولا شك أن سلوك القطيع (Herd behavior) هو المحرك الأبرز في حصول مثل هذه الاستنفادات، وهو ينشأ من الاعتقاد الضمني بوجود معلومات خاصة لدى المودعين الذين يقومون بالسحب، وبالتالي فإن سلوك المودع لا يتحدد بما يتوقعه عن أداء المصرف أو السوق بشكل عام، إنما يتحدد بما يظن أنه اعتقاد الآخرين بامتلاك معلومات خاصة جراء سلوك معين من جانبهم، أو تفسير المودع الفردي لحدث معين.¹

إن حصول أزمات الثقة في النظام المصرفي قد لا يقود بالضرورة إلى حصول انهيار كلي للنظام المصرفي، إلا أن آثارها تختلف من اقتصاد إلى آخر، وتختلف باختلاف السياسة التي يتعامل بها المصرف المركزي عند حصول أي بادرة من بوادر أزمة الثقة، وتختلف أيضاً باختلاف مستوى المبادلات بين المصارف على مستوى الاقتصاد الوطني ومدى كفاءة وعمق السوق المالية² في هذا الاقتصاد من خلال قدرتها على امتصاص أزمات الثقة عند الجمهور، وتقسم أزمات الثقة التي يحدثها في أي اقتصاد إلى ثلاثة مستويات:³

¹ محي الدين، عمرو؛ مرجع سابق، ص 87-88.

² يقصد بعمق السوق المالية أن هنالك أوامر بيع وشراء متدفقة ومستمرة للأوراق المالية، بعضها بأسعار مرتفعة عن السعر الحالي وبعضها منخفضة عن السعر الحالي، وكنتيجة لهذا النشاط في التبادل (البيع والشراء)، فإن اختلال في التوازن بين العرض والطلب لا يؤثر إلا بشكل ضئيل على الأسعار، مما يقلل الخسارة الرأسمالية التي قد تحدث.

³ O.Emre Ergungor & James B. Thomson, Previous reference, p4.

1- أزمات الثقة التي تقتصر على مصرف واحد أو على عدد محدود من المصارف داخل النظام.

2- أزمات الثقة العلنية للنظام المصرفي (Overt Runs): وهي تحدث عندما يقوم كل (أو غالبية) أصحاب الودائع بطلب تحويل مطالبهم إلى نقد، وقد تصل هذه الطلبات إلى الحد الذي تقوم فيه المصارف بإيقاف تحويل ديونها إلى نقد، أو طلب الدعم من مقرض الملاذ الأخير، ويتميز هذا النوع بأنه يحدث بسرعة وينتهي غالباً بتدخل من المصرف المركزي يوقف هذه الحالة بجملة من الإجراءات المالية والنقدية (كتأمين الودائع).

3- أزمات الضائقة المالية للنظام المصرفي (Financial Distress): ويوصف بأنه أخطر أنواع أزمات الثقة، ويحدث فيه أن جزءاً كبيراً من النظام المصرفي يكون مفلساً إلا أنه يبقى مستمراً بالعمل، وهذا النوع شائع في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمراحل انتقالية، ومن الممكن أن يستمر لعدة سنوات، وفي هذا النوع يتم الإشراف على النظام المصرفي من قبل سلطات رقابية ضعيفة ولا تتمتع بالخبرة الكافية، وغالباً ما تتحول هذه الضائقة إلى استنفادات علنية إذا ما بدأ المودعون بالشك في عدم صحة الضمانات المقدمة من قبل الحكومة أو عندما تعترف الحكومة بأخطائها في أسباب الأزمة وتسعى للتدخل من أجل إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات المتعثرة.

2- أثر العولمة في انتشار الأزمات

رسخ نظام العولمة المالية وانفتاح الأسواق المالية فكرة أن أي خطأ سيرتكب على مستوى الاقتصاد الفردي ستكون له عواقب أكثر جسامة من حجم الخطأ نفسه على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما تشير إليه معظم تجارب التاريخ الحديث للأزمات التي نشأت في اقتصاد ما ومن ثم انتشرت إلى باقي دول العالم، وعموماً كان انتشار الأزمات على المستوى الإقليمي أكبر من انتشارها على المستوى العالمي باستثناء أزمة الرهن العقاري، وسنورد باختصار بعض قنوات انتقال الآثار المالية من اقتصاديات الأزمة إلى الخارج وهي:

أ- أسعار الصرف والفائدة: تنتقل آثار الصرف والفائدة من خلال:

- الاستيراد والتصدير: إن الكثير من دول العالم تشترك في ميزة التصدير إلى أسواق محددة، هذا يعني أن أي اتجاه لتخفيض سعر الصرف في إحدى هذه الدول لدعم صادراتها سيرغم بقية الدول على انتهاج نفس السياسة للحفاظ على حصتها السوقية، وهو أمر يشابه ما يحدث للدول التي ترتبط بدولة مصدرة واحدة، حيث أنهم سيتأثرون مباشرة بأي تغيير لأسعار الصرف في هذه الدولة، وعليه فإن أي تغيير في أسعار

الصراف في إحدى الدول جراء وقوع أزمة مصرفية سينقل العدوى مباشرة إلى جميع الدول المرتبطة بها تجارياً، وقد لعب سعر الصرف الدور الأهم في انتقال آثار الأزمة المكسيكية إلى بقية دول أمريكا اللاتينية، وكان له دور فاعل في انتقال آثار أزمة دول النمر.

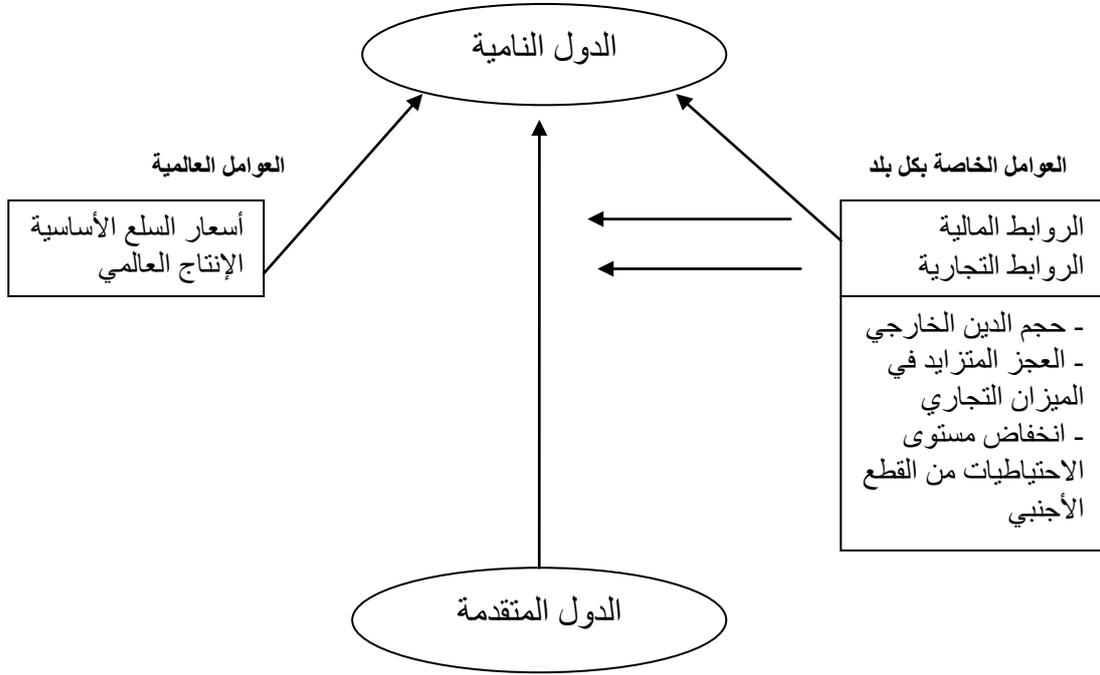
- خدمة القروض: يمثل سعر الفائدة تكلفة الإقراض بالنسبة للدول النامية بالعملات الأجنبية، وبالتالي فإن أي تحرك لأسعار الفائدة في دول الأزمة سوف يترك أثراً مباشراً على الدول المقترضة لتأثيره في المقدار المققطع من دخول الدول المقترضة.
- رأس المال الأجنبي: إن احتفاظ الدول بأرصدة القطع الأجنبي لدعم عملاتها سوف يُلقي أثراً فورياً عند أي تحرك لأسعار الفائدة في الاقتصاديات التي تحصل فيها الأزمة.

ب- الأسواق المالية

من الممكن القول إن الأسواق المالية هي صاحبة الدور الأهم في انتقال آثار الأزمات، بسبب الروابط الوثيقة بين أسواق العالم، والتطور الهائل في نشاطها، والحجم الكبير للصفقات التي تتم فيما بينها، ويساعد التعامل عن طريق الوسائل والأساليب الإلكترونية على انتقال آثار الأزمة بشكل سريع وسهل، وهو ما ظهر واضحاً في الأزمة الأخيرة عندما انتقلت أموال المضاربة من الأسواق الأمريكية إلى بقية أسواق العالم، ما عمق من آثار الأزمة التي حصلت في أمريكا ورفع الأسعار بشكل كبير مهدداً بانفجار فقاعة السعر، ولم تكن الحكومة الأمريكية قادرة على اتخاذ أية إجراءات لتقييد الأموال، لأن الاقتصاد الراكد الذي سببه اضطراب قروض الرهن سيتحول عندها إلى كساد كامل.

وساعدت هيكلية الأسواق المالية (الحرّة) في تهيئة البيئة المناسبة لانتقال آثار أي أزمة قد تحصل في السوق الأمريكية، عندما بيعت قروض الرهن العقاري على شكل أوراق مالية إلى مستثمرين في مختلف أنحاء العالم، واستثمرت كميات هائلة من الأموال في مثل هذه المنتجات، وانتشرت معها المخاطر التي كانت تمثلها في جميع أنحاء العالم.

يظهر لنا الشكل رقم (7-1) بعض العوامل الأخرى التي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتقال عدوى الأزمات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.



الشكل رقم (7-1)

بعض العوامل التي تساهم في انتقال عدوى الأزمات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية

الفصل الثاني

استراتيجيات التحوط من الأزمات المصرفية

مقدمة:

أصابت الأزمات المالية معظم اقتصاديات العالم، الأمر الذي طرح لاحقاً تساؤلات اقتصادية مثيرة للاهتمام، وازداد الاهتمام بمبادئ التحوط من الأزمات نظراً لخطورة الآثار التي تفرزها من حيث تهديد الاستقرار الاقتصادي والسياسي لدول الأزمة، فضلاً عن انتشار آثارها لتشمل اقتصاديات أخرى جراء التحرر المالي والاقتصادي الذي شهدته، واندماجها في منظمة التجارة العالمية، فقد تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لانتكاسات مالية واضطرابات مصرفية حادة، وتعاضمت الحاجة للوصول إلى استراتيجيات لتوقي الأزمات قبل حدوثها، نظراً لكون الأزمات تقيد من قدرة الحكومات في استخدام أدواتها المالية والنقدية، وتجعلها في وضع أكثر إحراجاً.

ناقشنا سابقاً أسباب الأزمات على مستوى بيئة المصرف الجزئية من جهة وعلى مستوى البيئة المصرفية الكلية من جهة ثانية، وبناءً عليه سنتجه في هذا المبحث لاستعراض بعض الآليات لتفادي الأزمات من خلال الإجراءات الفنية التي تتبعها إدارات المصارف لتكون بمنأى عن الوقوع في اضطرابات قد تقودها إلى أزمات، ويليه مبحث منفرد يعرض الآليات الوطنية والدولية لمواجهة الأزمات المصرفية، وكما أشرنا سابقاً فالمصارف لن تكون بمنأى عن الوقوع بالأزمات إذا لم تؤمن البيئة المصرفية الخارجية الحصانة الكافية لها، والعكس صحيح فحتى المصارف التي تعمل في بيئة مصرفية حصيفة ولا تتحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها على المستوى الفردي ستكون معرضة للأزمات.

المبحث الأول: استراتيجيات التحوط على مستوى المصرف

تتضمن استراتيجية التحوط على مستوى المصرف مختلف الإجراءات الفنية والآليات التي يتوجب على المصرف اتباعها لتحسين مركزه المالي ضد الاختلالات الهيكلية والتي قد تحدث له بسبب القروض الرديئة أو فقدان الثقة وغير ذلك، وهي مجموعة سياسات وإجراءات العمل على صعيد المصرف الفرد يستطيع اتباع بعضها بشكل فردي بينما يحتاج بعضها الآخر للتنسيق والتعاون بين المصارف والبنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى في الاقتصاد وهي:

أولاً: سياسات الإقراض السليمة:

تعتبر التسهيلات الائتمانية والقروض من أهم النشاطات التي تقدمها المصارف لعملائها، كما أنها تساهم في تحقيق القدر الأكبر من الإيرادات، وتشكل الجزء الأساسي من موجودات المصرف، فقد تصل التسهيلات المصرفية إلى 90% من إجمالي أصول المصرف، وبناء عليه يجب أن تحرص إدارات المصارف على وضع معايير لضبط كمية التسليفات ونوعيتها بغية الحفاظ على أصولها وتحسين نوعية استثماراتها وتقليل خسائرها من الديون الرديئة إلى أضيق الحدود الممكنة.

يعتبر نموذج [Six C's]* أهم منظومة ائتمانية متبعة لدى المصارف في تحليل ومنح الائتمان على مستوى العالم، ويرتكز هذا النموذج على ستة عوامل يقوم المصرف بدراستها لدى عميله المقترح، وهذه العوامل هي:¹

1- الشخصية Character: تعتبر شخصية العميل الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، وبالتالي يجب على المصرف أن يولي عناية جيدة بدراسة شخصية العميل عند إجرائه للتحليل الائتماني، ويعتبر قياس العوامل المعنوية بالنسبة للمصرف أمراً تكنتفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، وتستطيع المصارف التغلب عليه من خلال دراسة المؤشرات التالية:

- مصداقية العميل (منطقية الطلب المقدم، قدرة العميل ورغبته في السداد،..)

* نموذج [Six C's]: هو نموذج يتم استخدامه من قبل موظفي التسليف ومحلي التسليف في المصارف، ويجب توفر جميع عناصر هذا النموذج ليكون القرض مقبولاً من وجهة نظر المصرف المقرض. للمزيد من التفصيل، انظر الشعاع، ص 432.
- مؤخراً تمت إضافة عامل جديد إلى نموذج [Six C's] وهو عامل المنافسة (Competition) لتصبح بذلك [Seven C's]، ويجب أن يتناول التحليل عروض المنافسين لعميل المصرف في السوق وآلية قيامهم بأعمالهم وكيفية استجابتهم عند دخول منافسين جدد إلى السوق، وأن يتضمن التحليل تكلفة منتجات العميل مقارنة بمنتجات المنافسين ومستوى الربحية ونوعية المنتج المطروح في السوق، وتهدف دراسة هذا العامل إلى تحديد القدرة التنافسية لعميل المصرف ضمن مجال عمله.
¹ بتصرف عن الشعاع، مرجع سابق الذكر، ص 427-432.

- مستوى معيشة العميل وعاداته وسلوكياته الأخلاقية والاجتماعية، والاستفسار عن العميل من المنافسين والموردين في قطاع عمله بشكل يساهم في معرفة سمعته التجارية والأدبية.
 - تحليل تعامل العميل السابق مع المصارف الأخرى، ومدى التزامه بالسداد من خلال الاستعلام عنه من الجهة المسؤولة عن مركزية المخاطر المصرفية، ومقارنتها بتصريحات العميل السابقة حول المبالغ الممنوحة والضمانات المقدمة، والاستعلام عن الشيكات المرتجعة.
 - معرفة مقدار مساهمة العميل في المشروع الذي طلب تمويله ومقدار المخاطرة التي تنطوي على القطاع الذي يرغب بالاستثمار فيه.
 - مراجعة البيانات التي تخص العميل الاعتباري (سجلات العميل التجارية- سجلاته الصناعية- قوائمه المالية وغير ذلك).
- وهنا يجب أن يتم التركيز على بعض النسب المالية التي تساعد في معرفة شخصية العميل كمعدل دوران الذمم الدائنة ومتوسط أعمارها، ومتوسط فترة سداد ذممه المدينة.
- 2- الأهلية والكفاءة Capacity: وهنا على المصرف أن يراعي أهلية الاقتراض لدى العميل والتي تتمثل بحقه الشرعي ووضعه القانوني، لأن عدم مراعاة هذه الجوانب ستضع المصرف أمام صعوبات كبيرة في حالات الاقتراض التي يغيب فيها عنصر المسؤولية القانونية، وفي حال كان المقترض شخصية اعتبارية يجب على المصرف أن يوثق حق الاقتراض في النظام الأساسي للمقترض، ويتأكد من الأفراد المخولين بطلب القروض، والجهة التي تملك حق التوقيع على اتفاقيات القروض، لأن القرض الذي يحمل توقيع أشخاص غير مخولين قد ينتهي إلى عدم القدرة على تحصيله فيما لو تعثر.
- وهنا يجب على المصرف أن يبدي اهتماماً خاصاً بمدى كفاءة العميل في مواكبة التطورات في مجال عمله وفي المجال التكنولوجي المرتبط بهذا العمل، ومدى كفاءة العميل في تأمين الأدوات ووسائل النقل والكوادر البشرية المؤهلة لخدمة المشروع الممول بقرض المصرف، ويجب على المصرف أن ينظر إلى المشروع الذي تتم إدارته من قبل شخص واحد على أنه عالي المخاطر.¹

¹ Ashford Clour Press, 2002. "Credit Risk Management". Hapmshire, Great Britten, BPP, Holding, TLC ترجمة عبدالله، خالد امين، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص33.

3- القدرة على توليد التدفقات النقدية Cash Flows*: وتعني قدرة العميل على توليد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للمشروع الذي طلب تمويله لسداد أصل الدين وفوائده، فكلما كانت نتائج هذا الجانب جيدة زاد الاطمئنان لدى المصرف في قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ويستطيع العميل أن يؤمن هذه الأموال اللازمة لخدمة دينه من مصادر متعددة كالمخزونات أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها، إلا أن المصرف يعتبر أن تدفقات العميل التشغيلية هي المصدر الأساسي لخدمة الدين الممنوح له، وهنا على المصرف أن يراعي الجوانب المرتبطة بهذه التدفقات فيما إذا كانت تتصف بالانتظام والاستمرارية، وفيما إذا كانت كافية لسداد الالتزامات، ومعرفة إن كان هنالك التزامات أخرى على العميل أن يقوم بسدادها من نفس التدفقات.

ويجب التركيز على بعض النسب المالية التالية كنسبة تغطية فوائد الدين ومعدل دوران المخزون ومتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، ومتوسط فترة تحصيل الذمم المدينة ومتوسط فترة سدادها، ونسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

4- الضمانات Collateral: وهي مجموعة الأصول التي يضعها العميل في تصرف المصرف لقاء الحصول على التسهيلات، ويعتبر الضمان المقدم عاملاً مهماً في تقليل مستوى المخاطرة التي يتلقاها المصرف، فهو يعتبر المصدر الثاني للسداد في حال تعثر العميل، وبالتالي فعلى المصرف مراعاة قابلية تسييل الضمان، ولا يجب اعتبار الضمان بديلاً عن توافر بقية عناصر عملية التحليل الائتماني بل يجب أن يعتبر داعماً لها، وهنا يجب الانتباه إلى معدل تغطية الضمانات لأصل وفوائد الدين المترتبة على العميل.

5- الظروف المحيطة Conditions: ويقصد بها تحليل ظروف البيئة الاقتصادية والصناعية التي تحكم العمل الذي يقوم به المقترض وهي كالتالي:

- الظروف الاقتصادية العامة (كمعدل التضخم، معدل النمو، التشريعات القانونية، شروط التراخيص....)
- الظروف الخاصة بطبيعة نشاط العميل (كالمنافسة، الموردين، التطور التكنولوجي،...)
- الظروف الخاصة بالعمل (حصته السوقية، جودة منتجاته، الخبرة، الكادر البشري، معدل نمو نشاطه،....)

وهنا يجب النظر إلى معدل مجمل الربح، والمقارنة مع مجمل القطاعات الأخرى في السوق.

* التدفق النقدي المتعارف عليه بين المحللين الماليين في المصارف يعبر عنه بالعلاقة التالية:
التدفق النقدي = الأرباح الصافية + المصاريف غير النقدية + الزيادة في الحسابات المدينة - الزيادة في المخزون والذمم الدائنة
العلاقة السابقة تساعد في التركيز على النواحي المرتبطة بنشاط العميل المباشر وتعكس خبرته في السوق، فهي ستخفض لو كان الزبون يعاني من صعوبة في تحصيل حساباته الدائنة من زبائنه، أو تراكمت لديه كميات كبيرة من المخزون، أو كان يعتمد على القروض في عمله.

6- رأس المال Capital: يُمثل رأس مال العميل قوته المالية لذا فهو يعتبر ركناً أساسياً من أركان القرار الائتماني، ولدوره في تقليل المخاطر الائتمانية حيث يعتبر ضماناً إضافياً للمصرف في حال إخفاق العميل في التسديد، ويجب الانتباه إلى مدى اعتماد العميل على التمويل الخارجي في رأسماله، مع ضرورة التركيز على النسب المالية التالية: الديون/ الموجودات، الديون/ حقوق الملكية، حقوق الملكية/ الموجودات الثابتة.¹

¹ Wiley; John; Sons Singapore Pte. Ltd; “Bank Lending”; The hong kong institute of bankers, Singapore; 2012; P4-5.

حسب المرجع المذكور تعتبر منظومة [6 C's] للتحليل الائتماني هي الأكثر انتهاجا من قبل محلي الائتمان في المصارف، إلا أن هنالك نماذج عالمية أخرى متبعة في تحليل ودراسة كل من العميل والقرض، ومن أهمها:

- نموذج **PARTLAMPS** الذي يدرس النقاط التالية في التحليل الائتماني للقرض:
 - Purpose** الهدف من القرض، **Amount** مقدار القرض الممنوح للعميل، **Repayment** طريقة السداد،
 - Time** اجل القرض، **Laws** القوانين والتشريعات السائدة، **Accounts** اتفاقية القرض وطرق استخدامه،
 - Management** إدارة القرض، **Profitability** ربحية القرض، **Security** الضمانات.
- نموذج **PARSER** والذي يدرس النقاط التالية في التحليل الائتماني:
 - Person** شخصية العميل، **Amount** مقدار القرض الممنوح للعميل، **Repayment** طريقة السداد، **Security** الضمانات،
 - Expediency** مقدار النفع المتحقق من القرض، **Remuneration** التعويض المتوقع مقابل تحمل المصرف لمخاطر القرض.
- نموذج **CAMPARI** والذي يدرس النقاط التالية في التحليل الائتماني:
 - Character** شخصية العميل، **Ability** مقدرة العميل على الالتزام بخدمة دينه، **Margin** هامش الربحية المتوقع على القرض، **Purpose** الهدف من القرض، **Amount** مقدار القرض المطلوب من العميل،
 - Repayment** آلية السداد، **Insurance** التأمين المطلوب مقابل القرض.

ثانياً- دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها وتقييم الضمانات:

يعتبر إعداد الدراسات الاقتصادية للمشاريع التي يتم تمويلها بقروض المصارف من أهم الخطوات التي تساعد في حماية أصول المصرف، فهو سيعتمد مستقبلاً على التدفقات النقدية الواردة من المشروع الممول لخدمة الدين المقدم له، وبالتالي فإن اهتمام المصرف بمدى كفاءة المشروع سيضمن له إمكانية إعادة تمويل قرضه، وعموماً أصبح هنالك اتجاه سائد في الكثير من المصارف المتقدمة يقوم على أساس دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المطلوب تمويلها، وتقرر بناءً عليه فيما إذا كانت ستمول المشروع من عدمه أو تقرر نسبة التمويل الذي ستقدمه. ويجب أن تحرص المصارف على مراقبة خطوات العمل في المشروع الممول بقروضها، وتقديم الخدمات الاستشارية لأصحاب المشروع بعد وضعه حيز التنفيذ.

وتتضمن عملية دراسة جدوى المشاريع الممولة جمع المعلومات الكاملة ومن ثم تحليلها للوقوف على إمكانية التمويل، وتساهم الدراسة الدقيقة للمشروع في تقليل المخاطر المنوطة به، وتساعد المصرف على معرفة مقدار الربحية المتوقعة، وبالتالي القدرة على التنبؤ بإمكانية نجاح هذا المشروع أو خسارته ومقارنة مخرجاته باحتياجات السوق.

ويقوم محللو الائتمان في المصرف بتحليل ودراسة ثلاثة عوامل رئيسة تمكنهم من الوقوف على إمكانية تمويل المشروع من عدمه وهي:

1- دراسة السوق:

تعتبر دراسة السوق ذات أهمية كبيرة في تحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تمويلها المصارف، فهي تعد الأساس الذي تعتمد عليه الدراسة الفنية للمشروع من حيث التكاليف والطاقة الإنتاجية وغيرها، وتُعنى دراسة السوق غالباً بمستويات العرض والطلب على السلعة أو الخدمة التي سيقدمها المشروع، والتي تختلف من قطاع لآخر ومن سوق لأخرى، ولكن يمكن الوصول إلى نقاط مشتركة على المصارف أن توليها الاهتمام الرئيسي عند تحليلها للجدوى التسويقية وهي¹:

أ- المتغير الديموغرافي وما يتضمنه من عدد السكان ومعدل النمو ومعدل المواليد وتأثيره المباشر على معدلات الطلب في السوق.

ب- الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ونمط توزيعه: يُعد هذا المتغير من أهم محددات مستوى الطلب في السوق، ويرتبط نمط توزيعه بأشكال مختلفة من الاتجاهات،

¹ عطية، خليل؛ 2008. "دراسات الجدوى الاقتصادية"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في جامعة القاهرة، مصر، القاهرة، ص 16.

فتحقيق توزيع عادل في الاقتصاد سيؤدي إلى زيادة الطلب على سلع المجتمع يخدم الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، بينما يزداد الطلب على السلع الكمالية إذا ما كان توزيع الدخل في الأغنياء.

- ت- الأسعار السائدة: يعتبر السعر من المحددات الهامة لمستوى الطلب، ويجب أن يولي المحلل لدى المصرف أهمية لأسعار السلع أو الخدمات البديلة.
- ث- درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: فتقديم الدعم أو الإعانات الاجتماعية يزيد من الدخل المتاح والذي يتجه جزء منه للاستهلاك
- ج- شكل السوق (منافسة كاملة، احتكار، ...)
- ح- حجم الاستثمارات
- خ- الإنتاجية

2- دراسة الجدوى الفنية للمشروع:

وتتضمن النواحي الفنية والعملية المرتبطة بالمشروع الذي يقوم المصرف بتمويله، ويجب على المصرف أن ينتبه إلى بعض النقاط التالية المرتبطة بهذا الجانب وهي باختصار:¹

- أ- دراسة واختيار موقع المشروع: وما يرتبط به من تكاليف الحصول على الموقع وخصائصه الطبيعية ومدى قربيه من أسواق التصريف ومصادر الطاقة وغير ذلك.
- ب- تخطيط العملية الإنتاجية: من حيث التركيز على الطاقة الإنتاجية للمشروع في ظل الظروف العادية، وما يؤثر عليها من حجم الموارد الاقتصادية للعميل، ومستلزمات الإنتاج المتوفرة.

ت- تحديد طريقة الإنتاج واختيار التكنولوجيا: وهنا يتوجب على المصرف الانتباه فيما لو كانت السلعة المنتجة تعتمد على العنصر البشري، أو تعتمد على التكنولوجيا.

ث- تخطيط احتياجات المشروع من المواد الخام والعمالة: يجب إعطاء أهمية لإعداد العمالة المطلوبة والأصول الثابتة التي يتطلبها المشروع.

ج- تقدير التكاليف الإجمالية للمشروع: ويجب التركيز على التكاليف بأنواعها (التأسيس - الثابتة - المتغيرة - الفرصة البديلة - ...)

3- دراسة الجدوى المالية للمشروع:

على المصرف أن يولي أهمية لطبيعة الهيكل التمويلي للمشروع طالب التمويل، ومصادر التمويل المتاحة، والتركيز على رأس مال العميل طالب التمويل والوقوف على ملاءته المالية

¹ عطية، خليل، مرجع سابق، ص38.

والعقارية، ويجب أن يقوم المصرف بالاستعلام عن القروض الممنوحة من قبل المصارف الأخرى، ويتم في هذه المرحلة أيضاً تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي تساعد المصرف في التعرف على مقدار الربحية المتوقعة، والتي يتم بناءً عليها تحديد اتجاه المصرف حول التمويل، ويساعد تقدير التدفقات النقدية للمشروع في معرفة مدى قدرة المشروع على مقابلة التزاماته تجاه المصرف، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار العمر الاقتصادي المتوقع للمشروع، والمعدلات الضريبية المفروضة على نشاطه، ومعدل اهتلاك الأصول، وعبء القروض الممنوحة له.¹

وبعد أن يقوم المصرف بدراسة أنواع المخاطر بأشكالها السوقية والتشغيلية والتمويلية من خلال دراسة النواحي الثلاثة السابقة، يجب على محلي الائتمان في المصرف أن يقوموا بتقييم المخاطر التي ينطوي عليها المشروع، ابتداءً بدراسة النسب المالية المتوقعة لهذا المشروع (نسب النشاط - نسب السيولة - نسب الربحية -)، ويجب أن يعطي المصرف عناية كافية لآليات إقلاع المشروع الممول بقرضه، وتحقيقه للتدفقات النقدية المتوقعة التي ستمكن المصرف في المستقبل من استرداد أمواله.

وبعد قيام محلي الائتمان في المصرف من تحديد كافة أنواع المخاطر المحيطة بالمشروع المراد تمويله، يتم الاتجاه إلى الآلية التي يمكن من خلالها صياغة وتوثيق الاتفاق بالشكل الذي يضمن للمصرف حماية أموال المودعين وحملة الأسهم، ومن ثم ينتقل المصرف إلى الكيفية التي سيتم بها توثيق الضمان المقدم من الزبون واستكمال جميع الشروط التي تخول المصرف من الحصول على حق التصرف بأصول وإيرادات المقترض بالشكل الذي يتيح له استعادة أمواله بسرعة وبأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر في حال إعسار المقترض أو توقفه عن السداد.

ونعتقد أنه عند منح تسهيلات ائتمانية لمشروعات قيد التأسيس لا بد دائماً من أخذ نسبة مشاركة العميل بعين الاعتبار، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من درجة موثوقية المصرف بالمشروع، لأن العميل يصبح أكثر جدية لكونه يستثمر من أمواله الخاصة.

فمن حيث المبدأ فإن المصرف ليس شريكاً في المشروع الذي يقوم بتمويله لكي يدفع الحصة الأكبر من رأسماله، حيث أن النسبة الأجدى للتمويل يجب ألا تزيد عن 50% على اعتبار أن المصرف هو طرف ممول لهذه الصفقة وليس طرفاً مشاركاً، نظراً لأن المؤسسة المصرفية هي مؤسسة تمويلية، وتعنى بالدرجة الأولى بإدارة المخاطر التمويلية، وليس من اختصاصها إدارة

¹ Overton, Rodney; 2007. "Feasibility Studies Made Simple", Martin Books, Australia, p70-73.

المخاطرة التشغيلية للمشاريع، لأنه فيما لو كانت النسبة أكبر من 50% فإن المصرف سيكون له الحق في إدارة المشروع الذي يموله.

ويُعتبر مؤشر نقاط فيكو الائتماني (FICO score) واحداً من أهم مؤشرات الجدارة الائتمانية ودراسة المخاطر شهرة في العالم، وغداً من أهم المؤشرات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ويُعنى مؤشر فيكو بدراسة الكثير من العوامل أهمها:¹

- 1- تلخيص التاريخ الائتماني للعميل ويدرس بشكل خاص فترات التخلف عن سداد أية مستحقات لدى العميل.
- 2- المبالغ القائمة من الديون على العميل في جميع المصارف العاملة ضمن النظام المصرفي للدولة.
- 3- مقدار الفترة الزمنية الممتدة بين حصول العميل على السلعة أو الخدمة وتاريخ وفائه بالتزاماته المالية لقاءها.

ويستبعد هذا المؤشر جميع الأمور المتعلقة بالعرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل القومي، أو الحالة الزوجية.

ويتراوح مجال مؤشر فيكو بين (300- 900) نقطة، وكلما ارتفعت النقاط التي يحصل عليها العميل كان تصنيفه أفضل، وتعتبر درجة 650 مقبولة في حين أن كل درجة تفوق 750 تعتبر ممتازة، وتجدر بنا هنا الإشارة إلى أن أعداد العملاء الذين حصلوا على تصنيف فاق 620 نقطة وفق فيكو ارتفع من 40% عام 1999 إلى 70% عام 2004، وترافق هذا بازدياد أعداد مقترض الرهن العقاري بنفس النسبة تقريباً على امتداد الولايات المتحدة، لكننا لا نستطيع أن نعيب المؤشر الذي تم تطويره على مدى 50 عاماً لأن أداء السوق العام كان متجهاً حينها إلى منتجات الرهن، وتشير دراسة البنك الدولي إلى هذا الجانب حيث أن معظم الأشخاص الذين حصلوا على تصنيف جيد وفق مؤشر فيكو قد تم توجيههم من قبل المصارف إلى منتجات الرهن العقاري لكونها كانت تحقق ربحية جيدة.

¹ Gwinner, William; Sanders, Anthony; 2008. "The Sub Prime Crisis: Implications for Emerging Markets", The World Bank, P8- P25.

مؤشر نقاط فيكو (FICO score): تمت صياغة هذا النموذج عام 1956 بشكله الأولي، و تم تطويره في مراحل لاحقة بشكل نوعي، حتى أصبح حالياً أهم المؤشرات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وقد تم إطلاق هذا نموذج التحليل الائتماني من قبل الشركة التي أسسها كل من بيل فيير (Bill Fair) وعالم الرياضيات (Earl Isaac)، وأطلق على هذا النموذج الأحرف الأولى من أسمائهم (Fair Isaac Corporation).

ونظراً لكون الضمانات من العوامل المهمة في تقليل مستوى المخاطرة التي تتلقاها المصارف، والتي غالباً ما تكون بصفة ضمانات عقارية أو بضمان بعض الأسهم، فعليها العمل على تقييم الضمانات بشكل مستمر لأنها سوف تتأثر حكماً بالتقلبات السعرية في السوق، ويمكن أن نلخص الأسباب التي يعزى إليها تغير أسعار العقارات في أي بلد من البلدان وفي أية فترة إلى العوامل التالية حسب تقرير صندوق النقد الدولي إلى:¹

- 1- معدلات النمو في أسعار العقارات تاريخياً: فمعدل نمو أسعار العقارات يرتبط ارتباطاً تسلسلياً وقوياً مع معدلات النمو السابقة.
- 2- القدرة التاريخية على تحمل تكاليف العقارات: من حيث إمكانية الوفاء بالالتزامات المادية والضريبية التي تترتب على ملاك أو مستأجري أو مشتري هذه العقارات.
- 3- العوامل الاقتصادية الأساسية: كمعدلات نمو الدخل التي تزيد من القدرة الشرائية، أسعار الفائدة السائدة التي قد تحفز الاقتراض أو تضعفه، معدل نمو الائتمان الحقيقي في السوق، النمو السكاني.. وغير ذلك.

وهناك عوامل أخرى مؤثرة على أسعار الأصول العقارية كالتوسع بالائتمان وتغيير أسعار الفائدة الذي يقود إلى إغراق السوق بالسيولة الفائضة في حال تخفيضه، الأمر الذي سينتج عنه ارتفاع في أسعار العقارات في حالة وجود عرض ضعيف من العقارات، وكذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يؤدي إلى ارتفاع في أسعار العقارات، وغالباً فإن العقارات ترتفع أسعارها بشكل مستمر في ظل السياسات الائتمانية المتوازنة.

¹ IMF, 2004. "World Economic Outlook (WEO)". IMF, P74.

ثالثاً- توسيع قاعدة الودائع المضمونة

إن إخفاق المصارف في أداء التزاماتها تجاه دائئيتها ينذر بحدوث حالة من عدم الاستقرار المالي والمصرفي، وقد يُبنى بحصول أزمة تفضي إلى عواقب غير محمودة على النظام المصرفي ككل، ونظراً للأثر الكبير الذي ينطوي عليه دور المصارف في الاقتصاد الوطني، ولما كانت قدرة المصارف على ممارسة دورها في الاقتصاد منوطة بثقة المودعين، فأصبحت الحاجة ماسة إلى وجود نظام يؤمن استقرار المنظومة المصرفية، ويحمي أصحاب الودائع الصغيرة بشكل خاص لأنهم لا يمتلكون القدرة على تقصي أخبار المصرف والوقوف على مركزه المالي، على خلاف المودعين الكبار.

لقد تم تأسيس نظام لضمان الودائع في كثير من الدول، والذي يعتبر أحد أشكال عقود التأمين لتعويض المودعين عند تعرض البنك لتعثر مالي أو وقوعه في حالة من الإعسار المالي، ويكون التعويض لأصحاب الودائع جزئياً أو كلياً حسب مساهمة المصرف المعني في نظام التأمين على الودائع، والتي غالباً ما تكون كنسبة من حجم الودائع التي يحتفظ بها.

وعموماً تتجه المصارف المركزية لتبني أنظمة ضمان الودائع لترسيخ الثقة بالنظام المصرفي، والمساهمة في زيادة حجم الودائع وضمان استمراريتها، ونعتقد أن المصارف المركزية تحقق هدفين هامين جداً من خلال تبني أنظمة ضمان الودائع هما:

- 1- تجبير عبء التعثر المحتمل في المصارف إلى صناديق ضمان الودائع، حيث أن المصارف المركزية عادة هي التي تشكل المقرض الأخير الذي تلجأ إليه المصارف التي تمر بأزمات سيولة في الأنظمة التي لا يوجد فيها ضمان للودائع.
- 2- رفع مستوى الثقة داخل النظام المصرفي، الأمر الذي يجنبها الوقوع في حالات استنفاد ويؤمن الاستقرار المالي للمنظومة المصرفية.

ويمكن تصنيف أنظمة ضمان الودائع إلى عدة أنواع فمن حيث الشكل هنالك الأنظمة الإلزامية والأنظمة الاختيارية، ومن حيث التغطية فهنالك الأنظمة التي تغطي العملات الوطنية فقط والأنظمة التي تغطي كافة العملات.

وتعتبر الغاية الرئيسة التي ينشدها المصرف المركزي من تبني أنظمة ضمان للودائع هي غاية وقائية، ومن بعض الأهداف المرجوة من تبني نظام ضمان للودائع:¹

1 موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي، 2007. "أنظمة ضمان الودائع". مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، تموز، ص 4-8.

- ترسيخ استقرار المنظومة المصرفية وتحجيم الآثار التي قد تنطوي على الأزمات المصرفية التي تلحق بمصرف ما أو مجموعة من المصارف.
 - خلق جو من الثقة لدى العامة ولدى المودعين بشكل خاص، وهو غالباً ما ينعكس استقراراً في النظام المصرفي وزيادة في حجم التعامل المصرفي.
 - تأمين الحماية للمودعين وخاصة أصحاب الودائع الصغيرة.
 - ترسيخ جو من المنافسة الشريفة والمتكافئة بين المصارف الجديدة والصغيرة والكبيرة.
- ومن الجدير بالذكر أن نظم ضمان الودائع قد تنطوي في أحيان كثيرة على بعض المخاطر، ولربما من أهمها:
- المخاطرة الأخلاقية المنطوية على إتباع نظم ضمان الودائع، فمن جهة العملاء تتمثل في عدم اهتمامهم وخاصة كبار المودعين بأحوال المصارف لاطمئنانهم الضمني بأن ودائعهم سيتم تعويضها فيما لو أفلس المصرف، ومن جهة المصارف تتمثل في اتجاهها لدخول استثمارات أكثر مخاطرة لاعتقادهم بأن نظام الضمان سيكون جاهزاً لدعمهم عند أي تعثر قد يصيبهم.
 - إن تبني أنظمة الضمان قد يدفع المصارف المركزية إلى تقليص حجم مخصصات الدعم الحكومي للمصارف في أوقات الأزمات، وقد تتجه بعض الحكومات إلى اتخاذ مواقف أكثر تطرفاً حينما تتجه إلى اعتماد سياسات عدم الإنقاذ (No bailout)، والتي لا تقوم فيها بالتدخل عند وقوع أزمات في النظم المصرفية التي تمتلك مؤسسات لضمان الودائع.¹

¹ Hannoun, Hervé; 2011. "Financial crises: the role of deposit insurance". Bank for International Settlements, p4-5.

رابعاً- الالتزام بمبادئ الحوكمة

وضعت الأحداث الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي في عقد التسعينات مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام المجتمع الدولي، وهو ما عبرت عنه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حين تم إطلاق مبادئ حوكمة الشركات في عام 1999 بمساعدة حكومات الدول والمنظمات الدولية الأخرى، وتهدف هذه المبادئ لمساعدة الحكومات وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لحوكمة الشركات في بلدانها فهي " النظام الذي يوضح كيفية إدارة مؤسسات الأعمال والرقابة عليها، ويحدد العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والأطراف ذوي العلاقة".

وتعتبر مبادئ حوكمة الشركات إحدى العناصر الأساسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين، ورسمت هذه المبادئ شكل العلاقة بين إدارة الشركة (Management) ومجلس إدارتها (Board of directors) ومساهميها (Shareholders) والأطراف ذوي العلاقة (Stakeholders)، كما وفرت الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وحددت وسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، وبالتالي نستطيع القول أن مبادئ الحوكمة لها دور هام في المساهمة في نجاح أداء الشركة على المدى الطويل.

وبناء على أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة في مجال العمل المصرفي سنقوم باستعراض أهم المبادئ التي أتت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ذكرها:

1- ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات¹

أ- يجب أن يتم وضع هذا الإطار بالشكل الذي يكون له أثر على الأداء الاقتصادي العام، وأن يحقق سلامة أداء السوق المصرفي ويخلق الحوافز ويعزز مبادئ الشفافية والإفصاح.

ب- يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي يطرحها إطار الحوكمة متسقة مع قانون السوق وقابلة للتنفيذ.

ت- يجب أن تكون مستويات تقسيم المسؤوليات بين مختلف الصلاحيات في المصارف واضحة على نحو كبير، وأن تضمن خدمة المصلحة العامة للمصرف.

ث- يجب أن يحرص هذا الإطار على تأمين السلطة والنزاهة للجهات الرقابية والتنفيذية داخل المصرف لتتمكن من تنفيذ مهامها بطريقة مهنية وموضوعية، وأن يساعد على أن تكون قرارات هذه الجهات متمتعة بالشفافية والوضوح والتوقيت المناسب.

¹ OECD, Previous reference, p17.

2- حقوق المساهمين ووظائف الملكية الاساسية¹

ينبغي أن يؤمن إطار الحوكمة حماية وتسهيل ممارسة حقوق المساهمين من خلال بعض

النقاط الأساسية التي يجب توافرها في هذا الإطار وهي:

أ- ينبغي أن تكون حقوق المساهمين الأساسية تحفظ الحق في:

- عملية انتقال وشراء الأسهم

- الحصول على المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب وبشكل منتظم

- أحقية المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة

- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة

- الحصول على حصة من أرباح الشركة

ب- أن يكون لدى المساهمين الحق في المشاركة والحصول على المعلومات الكافية

والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغيرات داخل المؤسسة كإدخال

التعديلات على قوانين أو سياسات المصرف أو زيادة عدد الأسهم.. وغير ذلك.

ت- أن تكون إجراءات عمل المصارف داخل أسواق المال (كالإجراءات المتعلقة

بالاستحواذ والاندماج والدخول في الصفقات) واضحة وشفافة، وتضمن حقوق

المساهمين بشكل نزيه وشفاف.

ث- للمساهمين الحق في التشاور فيما بينهم بالشكل الذي يحقق شفافية ممارسة حقوقهم.

3- المعاملة العادلة للمساهمين

يجب أن يضمن إطار الحوكمة معاملة المساهمين على قدر متكافئ من المساواة والعدل،

وخاصة صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وأن يمتلكوا فرصة الحصول على

معاملة منصفة في حال حصول أي انتهاك لحقوقهم، وأن يضمن أيضاً:²

أ- أن يمتلك حملة الأسهم من فئة معينة نفس الحقوق، وأن يخضع أي تغيير لحقوق

التصويت لموافقة هذه الفئة.

ب- حماية صغار المساهمين من أي إجراءات تعسفية من قبل كبار المساهمين في

المصرف، وضمان تعويضهم في حال أي خسارة قد تلحق بهم.

ت- ضمان حقوق التصويت للمساهمين في الخارج.

ث- يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين الإفصاح فيما إذا

كانت لهم مصلحة مادية في أي صفقة أو إجراء يؤثر على المصرف.

¹ OECD, Previous reference, P17.

² IMF & World Bank Experts, Previous reference, P268.

4- دور الأطراف ذوي العلاقة (Stakeholders) في ممارسات الحوكمة

يجب أن يضمن إطار الحوكمة داخل المصارف حقوق الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف (الموظفين- الموردين- الدائنين) والتي تنص عليها الاتفاقيات المبرمة معهم، وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين المصرف لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق استمرارية المشاريع المالية للمصرف، ويجب أن تضمن إجراءات الحوكمة حقوق الأطراف ذوي العلاقة وتعويضهم بالشكل المناسب في حال انتهاك حقوقهم، وتفعيل مشاركة الموظفين في تطوير المصرف. كما يجب ضمان حصول هذه الأطراف على المعلومات الكافية والموثوقة والمنتظمة، وأن يكفل إطار الحوكمة حصول الدائنين على حقوقهم بشكل كامل وغير منقوص في حال حصول أية إعسارات في المصرف.

5- الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يؤمن إطار الحوكمة داخل المصرف الإفصاح الدقيق والمنتظم عن جميع الأمور المتعلقة بالمصرف بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، طبيعة الملكية وإدارة الشركة، وأن يتضمن النواحي التالية:¹

أ- يجب أن يضمن الإفصاح معلومات دقيقة عن التالي:

- النتائج المالية والتشغيلية للمصرف.
- أهداف المصرف الاستراتيجية.
- أسماء كبار مالكي الأسهم وحقوق التصويت.
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين، بالإضافة إلى المعلومات عن مؤهلاتهم.
- عوامل الخطر التي يتعرض لها المصرف.
- القضايا المتعلقة بالموظفين والأطراف ذوي العلاقة.
- السياسات والإجراءات الانتمائية.

ب- ينبغي أن يتم الإفصاح عن المعلومات بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية.

ت- ينبغي أن تتم عمليات التدقيق والمراجعة من قبل مدققين مؤهلين ومستقلين، وبالشكل الذي يضمن تقديم معلومات دقيقة لمجلس إدارة المصرف والمساهمين فيه، وأن تعبر البيانات المالية بشكل حقيقي ودقيق عن الأداء المالي للمصرف.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, Previous reference, P8-10.

ث- أن يكون المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين وإدارة المصرف عن ممارسة العناية المهنية في مراجعة الحسابات.

ج- أن يتمكن جميع الأفراد من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمصرف بشكل عادل ومتساوٍ.

ح- أن يساهم إطار الحوكمة في تقديم نموذج مساعد على تقديم معلومات كافية ودقيقة للمحللين، الوسطاء ووكالات التصنيف.. وغيرها، وبشكل يساهم في تقديم معلومات دقيقة ومنتظمة تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي لإطار الحوكمة ضمان التوجيه الاستراتيجي للمصرف، والمتابعة الفعالة للإدارة، وحق المساءلة والمحاسبة للمصرف والمساهمين، وتتطلب ممارسة مهام المجلس وجود عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين، وضمان الحصول على المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.¹

بناء على ما سبق، وما تمت الإشارة إليه من مكامن الخلل التي يسببها غياب الحوكمة في المصارف (المبحث الثالث من الفصل الثاني)، يُمكن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد في تحسين المصارف من الأزمات التي قد تحصل من بعض الأسباب التالية:

1- المخاطر المرتبطة بأنواع هياكل الملكية في المصارف التي أشرنا إليها في الفصل الثاني، حيث يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة إلى تقليل هذه المخاطر إلى حدودها الدنيا، ويساعد على تطوير وتحسين العلاقة بين مساهمي الشركة ومجلس إدارتها من خلال مجموعة من الضوابط.

2- المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري سواء من خلال قيام إدارة المصرف بممارسة الغش والتلاعب بالقوائم المالية أم من خلال عمليات الاختلاس والاحتيال.

3- المخاطر التي تنطوي على ضعف نظام الحوافز حيث يساعد تبني نظام حوكمة فعال على إنشاء نظام متكامل للحوافز والمكافآت، وعلى تشكيل لجان مختصة تحرص على أن تكون الحوافز الممنوحة متناسبة مع الهدف المطلوب تحقيقه، وبشكل لا تكون فيه حوافزٌ مبالغاً فيها، وأن تتناسب الحوافز الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مع المسؤوليات والواجبات التي يقومون بها.

¹ IMF & World Bank Experts, Previous reference, P268.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات على مستوى الاقتصاد ككل

إن تعاقب الأزمات المالية والمصرفية وانتشارها عبر الدول، يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي هذه الأزمات واتقائها على المستويين الوطني والدولي، وعادة ما تختص بعض المؤسسات الدولية في هذا المجال ولاسيما لجنة بازل والبنك وصندوق النقد الدوليين، والتي قامت بوضع ترتيبات وخطوط عريضة لاتقاء الأزمات.

لقد أعطيت بعض هذه الترتيبات صفة إلزامية كبنود وفاق بازل من حيث الحفاظ على نسب رسمة معينة وآليات للرقابة وطبيعة المسؤوليات والصلاحيات وغير ذلك، بينما اتجه البعض الآخر منها ليرسم خطأً تتبعها المصارف لتكون بمنأى عن الوقوع في المشاكل كمبادئ الحوكمة التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي هذا السياق ستم الإشارة إلى بعض الإجراءات الوطنية والدولية التي يمكن لها أن تساهم في تفادي الأزمات المصرفية.

أولاً- تفعيل دور السلطات الرقابية للحد من تركيزات المخاطر

أظهر العديد من الحوادث التاريخية أن التركزات في محافظ أصول المصارف كانت إحدى أهم أسباب إخفاقاتها، وينطبق ذلك على المصارف الفردية كما ينطبق على النظام المصرفي ككل، فمثلا الانهيار الشهير الذي حدث في شركة انرون للطاقة (Enron)، أو ذلك الذي حدث لشركة بارمالات الإيطالية (Parmalat)، كانت سبباً هاماً في حدوث خسائر كبيرة جداً في عدد من المصارف جراء التركيز العالي في تسليقاتها لهاتين الشركتين، وأيضاً التركيز الكبير على صعيد الإقراض الدولي الذي اتجه لبعض الدول النامية من قبل المصارف أثر بشكل هام على الضعف الطويل الأمد لعدد من المصارف وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.¹

وقد حظيت مستويات التركيز المصرفي على نصيبٍ وافرٍ من الاهتمام في مختلف المحافل المصرفية لما لها من أثر مباشر على سلامة المركز المالي للمصرف، ومدى قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة التي تقوده لتحقيق أهدافه بالصورة الأمثل، وتُعرف مخاطر التركيز الائتماني في المصارف بالانكشاف تجاه عميل أو نشاط أو مجموعة من الانكشافات قد تؤدي إلى خسائر في رأس مال أو أصول المصرف بشكل قد يزعزع استقراره، وهناك عدد من الأشكال المختلفة للتركز المصرفي أهمها:

1 Joocheol, Kim; Duyeol, Lee; 2007. "Simulation based approach for measuring concentration risk". MPRA Paper No. 2968, P1.

1- التركيز الائتماني على مستوى العميل: ويُعنى بالمخاطر المرتبطة بحجم التسليفات الممنوحة للعميل الفرد، ويعبر عنه بنسبة التسليف الممنوح له إلى نسبة رأس مال المصرف.

2- التركيز الجغرافي: ويُعنى هذا النوع من التركيزات بمقدار التسليف الموجه إلى منطقة أو إقليم معين ضمن نطاق نشاط المصرف.

3- التركيز على مستوى النشاط: ويهتم بحجم التسليف الموجه إلى النشاطات الاقتصادية المختلفة ومدى تركزه في كل قطاع منها (صناعي- تجاري- زراعي... الخ)، حيث يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط، والالتزام بالأسقف الائتمانية المحددة لكل قطاع منها تبعاً للاستراتيجيات الوطنية أو استراتيجيات كل مصرف على حدة.

4- تركيز الضمانات: ويهتم بمستوى تركيز محفظة ضمانات المصرف مقابل التسهيلات التي يمنحها وكيفية توزيعها، حيث يتعين على المصرف عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان، وذلك بغية تفادي تراجع وانخفاض قيم هذه الضمانات مستقبلاً.

5- تركيز تواريخ الاستحقاقات: حيث يتوجب على المصارف أن توزع تواريخ استحقاق تسليفاتها وودائعها، لما له من أثر مباشر على مركز السيولة.

وتعتمد بعض المصارف على أنظمة مبنية داخلياً تتفق مع طبيعة هيكل الملكية ومع أهدافها الاستراتيجية ومصادر أموالها، والتي تمكنها من حيث المبدأ من قياس مخاطر التركيز، بينما تستخدم بعض المصارف الأخرى نماذج جاهزة لمعاينة وقياس مخاطر التركيز لديها كمؤشر هيرفيندال- هيرشمان (Herfindahl-Hirschman index)¹، وهو مؤشر واسع الانتشار بين شريحة واسعة من المصارف على مستوى العالم، ويقاس هذا المؤشر مقدار تشتت الانكشاف الائتماني في محفظة تسليفات المصرف عن الحدود المرجعية الموضوعة من المصرف نفسه أو من المصرف المركزي، فكلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كانت محفظة الائتمانات أقل تركزاً، وهو مؤشر مشابه للنظرية التي نقول بأنه يمكننا استخدام نماذج تنويع المحافظ الاستثمارية على محافظ القروض.

ومن المتوجب على المصارف أن تتبنى نظاماً لتحديد وقياس مخاطر التركيز بالشكل الذي يخدم أهدافها الاستراتيجية، وتوقعاتها المستقبلية لتكاليف مصادر أموالها، ويجب أن تحرص على

¹ Research Task Force; 2006. "Studies on credit risk concentration". BIS, working Paper No.15; P2.

مراعاة بعض العوامل عند صياغة هذه المقاييس لتتمكن من قياس ومعالجة مخاطر التركيز الائتماني مثل¹:

- 1- تحديد أنظمة قياس التركيز الائتماني على صعيد العملاء، الأنشطة، القطاعات والمناطق الجغرافية بالشكل الذي يخدم أهداف المصرف الاستراتيجية.
- 2- استخدام طرق وأدوات تسعير تُمكن المصارف من قياس مخاطر التركيز عند تسعير أي خدمة قد تكون معرضة لمثل هذا النوع من المخاطر، حيث أن حوالي نصف المصارف حول العالم لا تقوم بمراعاة مخاطر التركيز حين قيامها بتسعير تسليفاتها الجديدة.
- 3- استخدام نماذج محدثة في هيكل رأس المال الداخلي للمصرف لتتمكن إدارة المصرف من قياس أثر مخاطر التركيز على مصادر التمويل.
- 4- ضبط الانكشافات المترابطة (Correlated Exposures) في القطاعات الائتمانية المختلفة.
- 5- اعتبار مخاطر التركيز التي يتم تحديدها على أنها نوع منفصل وهام من المخاطر وبشكل خاص بالنسبة للقطاعات الصناعية المقامة في مناطق جغرافية محددة (مثلا المصارف التي تعمل في مناطق الصناعات الاستخراجية تتسم تسليفاتها بتركز قطاعي وجغرافي عالٍ جداً).
- 6- أن تأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في تقييم مخاطر التركيز الائتماني، ومنها على سبيل المثال الظروف السياسية والقانونية وظروف الأسواق والقطاعات الاقتصادية التي تعمل من خلالها المصارف، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملاء المصارف في مجال التمويل.

وتقوم المصارف باستخدام العديد من المؤشرات للوقوف على مستويات تركيز المخاطر، وسنورد هنا باختصار واحداً من أهم هذه الاختبارات التي تستخدمها المصارف وهو ما يسمى باختبار الضغط أو اختبار الجهد (Stress Test)

1. مفهوم اختبار الضغط: يستخدم هذا المؤشر ليساعد المصارف على دراسة مدى قدرتها على الاستمرار بممارسة نشاطاتها في ظل سيناريوهات محتملة الحدوث مستقبلاً، وتدرس أثر هذه الظروف على التركيزات الائتمانية في محفظة المصرف، وتتم إدارة ومراقبة هذه الاختبارات من قبل السلطات الرقابية.

¹ Research Task Force, Previous reference, P7-8.

2. الغاية من اختبار الضغط: إن أهمية نتائج اختبارات الضغط المصرفي تكمن في المساعدة على اتخاذ الإجراءات الملائمة التي تُظهر نتائج الاختبارات تردّي أوضاعها، وبالتالي معرفة فيما لو كانت هذه المصارف ستحتاج لدعم مالي في حال تحققت هذه السيناريوهات الأسوأ.

3. مكونات اختبار الضغط وآلية احتسابه¹: يتم إجراء اختبار الضغط بعد أن يتم احتساب نسبة رأسمال المصرف إلى نسبة أصوله، ثم تتم إعادة احتساب هذه النسبة بعد وضع افتراضات معينة للأوضاع الاقتصادية (كترجع معدلات النمو مثلاً)، فإذا كانت النسبة هي 6%* أو أكثر فيعتبر المصرف قد اجتاز الاختبار بنجاح، أما إذا كانت النسبة أقل من 6% فإن البنك يكون قد فشل، ويتوجب عليه تأمين مصادر جديدة من الأموال لرفع نسبة رأس المال إلى الأصول، وتتمكن اختبارات الضغط المعدة جيداً من التوصل إلى مقدار انخفاض رأس مال كل مصرف ومقدار الخسارة التي سيتكبدها في حال تحقق الافتراض الذي تمت دراسته.

ويجب أن تكون السيناريوهات التي يتم وضعها على ارتباط وثيق بتكوين محفظة تسليفات المصرف ومقدار تركزها الائتماني، وإلا فإن نتائج اختبارات الضغط ستكون بلا معنى، وحتى أنها قد تكون مضللة، ويبقى أن نشير إلى أن المصارف التي تفشل في اجتياز هذا النوع من الاختبارات لا يعني أنها مصارف سيئة لأن اختبار الضغط هو اختبار افتراضي بالدرجة الأولى، ويمكن اعتباره بمثابة إنذار مبكر لمدى متانة مركزها المالي.

¹ Committee of European banks supervisors, 2010. “Aggregate outcome of the 2010 EU wide stress test exercise coordinated”. Cebs, P2-P4.

*هي النسبة المعيارية المعتمدة من قبل اللجنة الأوروبية للمراقبين المصرفيين ، ولا تعتبر هذه النسبة مرجعية بل تختلف هذه النسبة من نظام مصرفي إلى آخر.

ثانياً- احترام معايير بازل بالنسبة للسيولة والرسملة

تعتبر اتفاقيات بازل الأولى من نوعها في الوصول إلى منهجية واضحة وصريحة لوضع معايير ثابتة لمفاهيم التحوط المصرفي من مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها، لن نتطرق هنا إلى الفروق بين اتفاقيات بازل الثلاث، وسنأتي بشكل مختصر على ذكر أهم النقاط النهائية للاتفاقيات، موضحين أهم النقاط التي تساهم في تعزيز تغطية مختلف أنواع المخاطر من خلال استعراض الدعائم الثلاث لإطار بازل (3) وهي:¹

1- الدعامة الأولى: الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال* (Minimum Capital Requirements) وهي تربط بين الأموال الخاصة للمصرف ومخاطر القروض التي يتحملها من خلال عملياته التجارية، ويجب ألا تقل النسبة المحسوبة عن 8% بالمائة وهي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان) + متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية} \times 12.5}$$

1 حشاد، نبيل؛ 2011. "دورة تدريبية في تطبيق بازل 2 وبازل 3". الجزء الثاني، مصرف سورية المركزي، ص 52-6.

* ويمثل البسط في هذه النسبة إجمالي رأس المال المتمثلاً بثلاث شرائح هي:

- الشريحة الأولى (Tier 1: Core/ Primary Capital): وتضم رأس المال المكتتب به والمدفوع والاحتياطيات والأرباح (الخسائر) المدورة.
- الشريحة الثانية: رأس المال الإضافي (Supplementary Capital Tier 2): وتضم الاحتياطيات غير المعلنة والاحتياطيات إعادة تقييم الأصول والمخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها والقروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل.
- الشريحة الثالثة: قروض مساندة قصيرة الأجل تستخدم لمواجهة مخاطر السوق (Tier 3: Short Term subordinated Debt)

ويمثل المقام في هذه النسبة مجموعة من العوامل هي:

- 1- وضع أوزان ترجيحية لمختلف أنواع الأصول Risk Weighted Assets (RWA)
 - 2- الأوزان المرجحة للالتزامات خارج الميزانية Off Balance Sheet Assets (OBS)
- وأشار وفاق بازل إلى الكيفية التي يتم فيها احتساب مخاطر الائتمان وهي باختصار:
- 1- الطريقة المعيارية (SA) The Standardized Approach: وتعتمد هذه الطريقة على تصنيفات الائتمان التي تقدمها مؤسسات التصنيف الخارجية.
 - 2- طريقة التصنيف الداخلي (IRB) Internal Rating Based Approach: ويعتمد هذا الأسلوب على نماذج التصنيف الداخلية لمخاطر الائتمان التي تضعها المصارف.
- وفيما يتعلق بمخاطر السوق فقد أضاف اتفاق بازل الثاني شريحة ثالثة إلى رأس المال لمواجهة مخاطر السوق، وقد وضعت لجنة بازل طريقتين لاحتساب مخاطر السوق هما:
- 1- المدخل المعياري (Standardized Method): وفيه يتم احتساب رأس المال الواجب التحفظ به لمواجهة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر سعر الصرف ومخاطر أسعار السلع.
 - 2- المدخل الداخلي (Internal Method): سمحت اللجنة للمصارف التي تمتلك أنظمة قياس داخلية لاستخدامها في قياس مخاطر السوق، وأن تحدد بشكل داخلي مقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر السوق.
- وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل فقد طرحت ثلاثة أساليب لقياسها:
- 1- أسلوب المؤشر الداخلي (Basic Indicator Approach)
 - 2- الأسلوب المعياري (The Standardized Approach)
 - 3- أسلوب القياس المتقدم (Advanced Measurement Approach)

2- الدعمة الثانية: المراجعة الرقابية (Supervisory Review)

والغرض منها ليس فقط التأكد من أن المصرف يلتزم بتحقيق الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال التي تدعمه في مواجهة المخاطر، ولكن أيضاً لتشجيع المصارف على استخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر، وتساعد هذه الدعمة المراقبين على تقييم الأساليب الداخلية لتوزيع رأس المال وتقييم كفاية رأس المال.

3- الدعمة الثالثة: انضباط السوق (Market Discipline)

ويتضمن الالتزام بالإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر والسياسات المحاسبية لتقييم أصول المصرف والتزاماته، ويساعد انضباط السوق في دعم الجهود الرقابية لتحقيق قوة وأمان المصرف.

وتعتبر الدعمة الأولى من دعائم وفاق بازل والمتعلقة بمعدل الكفاية الحدية لرأس المال الأهم بين الدعائم الثلاث، وتتبع أهمية نسبة كفاية رأس مال المصرف من ارتباطها المباشر بالمحافظة على قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها داخل وخارج الميزانية، وتتمثل أهمية هذه الدعمة في مساعدة المصارف للوصول إلى عدد من الأهداف هي:

- أ- التحوط ضد الخطر المتمثل بعدم القدرة على مقابلة متطلبات الزبائن، الأمر الذي قد تنطوي عليه مخاطر كثيرة (كمخاطرة حدوث الاستنفادات المصرفية - المخاطرة الاخلاقية - وغير ذلك)، وخاصة لكون المصرف يعتمد في تسليقاته على نسبة كبيرة من أموال المودعين.
- ب- تدعيم المركز المالي للمصرف حيث يساعد الاحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات نسبة الكفاية في تحييد المصرف عن العديد من أنواع المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي من المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، ويساعد الاحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال في زيادة ثقة المتعاملين مع المصرف من خلال تعزيز قدرته على مواجهة المخاطر التي تواجهه.
- ت- المساواة بين الأنظمة المصرفية العالمية المختلفة وتقليل الفروقات بينها فيما يتعلق بحدود رأس المال المصرفي، الأمر الذي يساعد على التقليل من المخاطر التي قد تفرزها المنافسة المصرفية.

وبالتالي ساهم وفاق بازل من خلال دعائمه الثلاث في بناء إطار عمل تنظيمي متكامل، ليساعد المصارف على تحسين مراكزها المالية من خلال الاحتفاظ بنسب سيولة ورسملة تمكنها من مقابلة جميع أنواع المخاطر التي تفرضها التزاماتها المباشرة وغير المباشرة، وهو ما يُجنب المصارف الوقوع في الأزمات المصرفية المرتبطة بهذه الأنواع من المخاطر، من خلال عدد من النقاط أهمها:

- أ- تحفيز إدارات المصارف على أن تكون أكثر رشداً وعقلانية في توظيف أموالها في أصول أقل خطراً، لكي تتمكن بالنتيجة من الملاءمة بين الأوزان المرجحة لهذه الأصول ورأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلتها.
- ب- إنشاء بيئة مصرفية سليمة وتشجيع انضباط السوق من خلال تفعيل معايير الإفصاح والشفافية والالتزام بتطبيق السياسات المحاسبية السليمة.
- ت- تفعيل دور السلطات الرقابية للتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر، وتشجيع المصارف على استخدام أفضل الطرق لإدارة المخاطر.
- ث- يساهم الإطار الذي قدمه اتفاق بازل في تقوية إدارة المخاطر في المصارف من خلال تعزيز قدرة المصارف الفردية على التصدي للمخاطر، الأمر الذي يساهم في تقليل خطر الصدمات على المجموعة المصرفية ككل، ويحقق الاستقرار المالي للدولة.

ثالثاً- تنمية الإقراض بين المصارف وتشكيل صندوق لمواجهة الأزمات

فرضت إشكالية تعاقب الأزمات المصرفية التي أصابت حوالي ثلثي أعضاء صندوق النقد الدولي ضرورة وجود صيغ تكافلية بين المصارف تمكنها من الحد من آثار هذه الأزمات على مراكزها المالية، وتعتبر تنمية الإقراض بين المصارف من أهمها، وذلك نظراً لأهمية الآثار التي يخلفها تعثر أي مصرف فردي على بقية المصارف التي تعمل معه ضمن النظام الواحد، وما قد يلحقه من تبعات على النظام الاقتصادي للدولة جراء أزمات الثقة التي قد تحدث.

ويعتبر سوق الإقراض بين المصارف أحد أهم مصادر التمويل حتى بالنسبة للمصارف التي تمتلك ودائع بشكل كبير، ويتصف بكونه سوقاً نشطاً جداً، وغالباً ما يتم التعامل فيه بحجوم كبيرة وأسعار فائدة منخفضة حيث ينظر إلى المصارف كمقترضين منخفضي الخطر، وتعتبر أسعار الفائدة التي يتم التعامل بها بين المصارف عاملاً مرجعياً هاماً جداً لكافة أنواع القروض الأخرى وأساس في تسعير الأسهم والسندات أيضاً.

وبالرغم من كون هذه السوق قائمة في معظم الدول باستثناء بعض الدول النامية، إلا أن أهمية تنمية الإقراض بين المصارف تنبع من كون بعضها قد تتلقى في بعض الأيام دفعات أكثر مما تتوقع، في حين تتلقى مصارف أخرى دفعات أقل مما تتوقع، وبشكل آخر، قد تتلقى المصارف طلبات إقراض غير متوقعة، بينما تعاني مصارف أخرى من الحالة المعاكسة، وبالتالي فإن تحفيز سوق الإقراض البيئي للمصارف يساهم بشكل موثوق في تعويض هذا التراجع، فعدم وجود سوق للإقراض بين المصارف سيحتم عليها أن تحتفظ بمبالغ كبيرة من المال لمواجهة احتمالية الدفعات غير المتوقعة أو طلبات القروض، وبالنسبة للنظام المصرفي ككل سيكون ترك هذه الأموال تبديداً للموارد التي يمكن أن يتم إقراضها في أماكن أخرى وبشكل مربح.

وتمكن تنمية سوق الإقراض بين المصارف من الحصول على مصادر تمويل عالية التسييل، وتقدم بالمقابل الفرصة للمصارف التي تعاني من حجم كبير من السيولة من استثمار أموالها بشكل موثوق، حيث¹ غالباً ما يتم الإقراض بين المصارف بدون تقديم أية ضمانات، وهو سوق نشط في الدول المتقدمة حيث وصل في الولايات المتحدة الأمريكية حجم الإقراض البيئي عام 2009 إلى 440 تريليون دولار (حوالي 34 ضعف ميزانية الاقتصاد الأمريكي)، وكانت معظم هذه القروض لفترات قصيرة جداً وغالباً ليوم واحد.

¹ Cecchetti, Stephen G; Schoenholtz, Kermit L; 2011. "Money, Banking and Financial Markets". 3rd Edition, McGraw.Hill companies, P66.

ويظهر لنا الشكل رقم (1-2) كيفية تحرك الفجوة بين مقياسين، الأول هو تكلفة الإقراض بين المصارف ممثلاً بمعدل اللايبور (LIBOR)* لمدة ثلاثة أشهر، والمقياس الثاني هو سعر الفائدة المتوقع الذي تحدده سياسات الاحتياطي الفيدرالي والذي يعتبر سعراً مرجعياً لكونه يتم تحديده مسبقاً، ويعبر عنه بأداة مالية خاصة هي مؤشر أسعار الفائدة على المبادلات اليومية التي تتبع أسعار الاقتصاد "overnight indexed swap" OIS¹.

وبموجب عقود OIS يدفع أحد أطراف المبادلة سعر فائدة ثابت ومحدد مسبقاً حسب أسعار الفائدة التي تتقاضاها المصارف الأمريكية على القروض اليومية (overnight loans) طوال مدة هذه المبادلة.



الشكل رقم (1-2)

تحرك الفجوة بين تكلفة الإقراض بين المصارف وسعر الفائدة المتوقع

المصدر: Cecchetti, Stephen G, Schoenholtz, Kermit L.

يظهر لنا الشكل رقم (1-2) الفجوة التي حصلت بين معدل سعر الإقراض بين المصارف من جهة وبين سعر الفائدة المتوقع حسب سياسات الاحتياطي الفيدرالي من جهة ثانية، حيث قفز هذا المؤشر حسب الدراسة من 0,1% في بداية شهر آب 2007 إلى أكثر من 0,8% نهاية الشهر،

* LIBOR : London Interbank Offered Rate

وهو معدل الفائدة التي تتقاضاها البنوك على بعضها البعض للقروض التي مدتها ثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي.

¹ Cecchetti, Stephen G; Schoenholtz, Kermit L; Previous reference, p67.

وكان فارق الأسعار هذا يتغير من وقت لآخر أثناء الأزمة، لكنه بقي بشكل كبير فوق الحدود الأساسية، ونلاحظ من الشكل أن الفارق بين المؤشرين قفز إلى فوق 3,5% في حالة الذعر التي حصلت في أيلول 2008 عقب انهيار بنك ليمان براذرز.

وبالتالي فإن سوق الإقراض بين المصارف تراجع بشكل حاد أثناء الأزمة، وأخفق هذا السوق في تحقيق الاستقرار في المنظومة المصرفية من خلال دعم المصارف المتضررة، وما يفسر هذه النتائج أن سوق الإقراض البيئي للمصارف أصبح أكثر تحفظاً بعد انطلاق الأزمة، فقد فضلت إدارات المصارف القلقة أن تبقى ما لديها من أصول سائلة إضافية في حال زادت المطالبات مستقبلاً على السيولة، بالإضافة إلى ازدياد قلق المصارف حول مدى سلامة شركائهم التجاريين في السوق، وأصبحت المصارف غير مستعدة أن تفرض دون ضمانات كما في السابق، وحتى المصارف التي كانت مستعدة للإقراض فإنها كانت تطلب أسعار فائدة عالية جداً، وخصوصاً في ظل تراجع مستويات الثقة والمصادقية.

وبالتالي نجد أن الأزمات المصرفية تظهر عدم كفاية سياسات تشجيع الإقراض بين المصارف، وحتى لو تبنت المصارف المركزية أفضل الاستراتيجيات لتنمية الإقراض البيئي، فالمصارف لن تكون مستعدة للإقراض عند شعورها بشح السيولة في السوق. ومن هنا نجد أن تشكيل المصارف لصناديق متخصصة بتمويل المصارف قد يكون الحل الأكثر كفاءة لمواجهة أزمات السيولة والثقة التي قد تتعرض لها، وهو الاتجاه الذي انتهجته كبرى المصارف الأوروبية والأمريكية بعد أزمة الرهونات العقارية، فقد بدأت بتأسيس صناديق تمويلية هدفها الأساسي تقديم السيولة للمصارف المشتركة بها عند الأزمات، حيث أدركت أنها لا تستطيع الاعتماد على الإقراض بأسعار منخفضة وبحجوم كبيرة في أوقات الأزمة.

ويمكن لهذه الصناديق أن تتبنى الصيغ المعتمدة لأنظمة ضمان الودائع التي سبق لنا الإشارة إليها، وتستطيع مثل هذه الصناديق المشتركة أن تخدم العديد من الأهداف:

1- استخدام هذه الصناديق لإدخار جزء من السيولة الفائضة لدى المصارف في أوقات الانتعاش الاقتصادي وتوظيفها بالشكل الذي يؤمن لها عوائد مقبولة، بشرط أن يتصف مكان توظيفها بقابلية عالية للتسييل.

2- يساهم وجود مثل هذه الصناديق في رفع كفاءة القطاع المصرفي والأسواق المالية بشكل عام من خلال زيادة نسبة الموثوقية بالمراكز المالية للمصارف من حيث قدرتها الأكيدة على الوفاء بالطلب الآني على السيولة.

3- تخفيف العبء على ميزانيات الدول عند الاضطرار لإنقاذ المصارف أوقات الأزمات.

4- تعتبر الصناديق بمثابة تأمين يضمن حقوق المصارف كل منها تجاه الآخر، وتضمن الحماية ضد مخاطر عدم السداد التي قد تنشأ بين المصارف المشاركة.

وبناءً على ما سبق نعتقد أن أحد أكثر أساليب مواجهة الأزمات المصرفية كفاءة وسرعة هو تنمية الإقراض البيئي للمصارف من خلال إنشاء صناديق متخصصة لتمويل المصارف بالسيولة الطارئة لتغطية متطلبات السحب الفوري التي قد تتعرض لها أثناء الأزمات.

رابعاً- مؤشرات الإنذار المبكر

إن حدوث الأزمات المالية والمصرفية، وسرعة انتقالها بين الاقتصادات العالمية والأسواق المالية في ظل العولمة واندماج الأسواق، عادة ما يجعل الفترة المتاحة أمام صانعي السياسات للاستجابة قليلة جداً، ولذلك فإنه من الضروري العمل على إيجاد طريقة لتطوير مؤشرات ووسائل إنذار مبكر للمساعدة في الكشف المبكر عن الأزمات المالية والمصرفية قبل حدوثها، وذلك للعمل على الحد من أثارها قدر الامكان.

وهناك مجموعة من المؤشرات التي اتفقت عليها بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الفيدرالي وغيرهما، يمكن أن تساعد في الوصول إلى قرائن قد تكون مرتبطة بحدوث أزمة مالية أو مصرفية، وتعتبر كافة العوامل التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني والثالث وفي حال التمكن من الوصول إلى مؤشرات احصائية لقياسها بمثابة مؤشرات إنذار مبكر.

للوصول إلى فهم أوسع لنماذج الإنذار المبكر سوف نستعرض دراستين سابقتين الأولى¹ تمت قبل الأزمة الآسيوية عام 1996 وقامت بدراسة 76 أزمة شملت عينة من الدول منها 15 دولة نامية و 5 دول متقدمة خلال الفترة من 1970 الى 1995، والدراسة الثانية تمت بعد الأزمة الآسيوية عام 1998 وارتكزت على نتائج ومنهجية الدراسة الأولى والتي وجدت عدداً من المؤشرات لتستخدم كمعايير للإنذار المبكر وهي:

1- مضاعف النفود M2؛ 2- الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ 3- سعر الفائدة الحقيقي؛ 4- فائدة الإقراض إلى فائدة الإيداع؛ 5- رصيد M2 مقسوماً على احتياطيات الدولة الأجنبية؛ 6- رصيد ودائع المصارف؛ 7- الصادرات؛ 8- معدل التبادل التجاري؛ 9- سعر الصرف الحقيقي؛ 10- الاحتياطيات الأجنبية؛ 11- أسعار الفائدة الحقيقية التفاضلية بين المحلية والأجنبية؛ 12- المستوردات؛ 13- عوائد الأسهم؛ 14- الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يتم الاعتماد على تتبع تطور المؤشرات فإذا انحرف أي منها عن مستواه الطبيعي يتم إصدار إشارة إنذار بحدوث أزمة في غضون فترة حددتها الدراسة بـ 24 شهراً.

وقامت الدراسة الثانية² بالارتكاز على المؤشرات الواردة ضمن الدراسة الأولى للوصول إلى مؤشر إنذار فعال بعد دراسة أثر كل من المتغيرات على الأزمة بعد حدوثها، وخلصت الدراسة إلى أنه تم الوصول إلى نموذج إنذار مبكر فعال بالاعتماد على المتغيرات التي قدمت إشارات إنذار صحيحة والتي كانت:

¹ Graciela L. Kaminsky & Carmen M. Reinhart, Previous reference, P25-26.

² Kaminsky, Graciela; Lizondo, Saul; Reinhart, Carmen; 1999. "Leading Indicators of Currency Crisis". IMF, Vol . 45, No1; P23-24.

1- الاحتياطات الأجنبية؛ 2- سعر الصرف الحقيقي؛ 3- التغير في الائتمان المحلي؛ 4- التضخم المحلي؛ 5- الائتمان الممنوح للقطاع العام.

وأشارت الدراسة إلى أن نموذج الإنذار المبكر الذي تم الوصول إليه يتعلق بالأزمة الآسيوية، وأن أي عمل مستقبلي للوصول إلى نموذج أكثر حداثة يتطلب تطوير المؤشرات المذكورة أو إضافة مؤشرات جديدة.

استعرضنا في الفصل الأول عدداً من الأزمات المالية والمصرفية (أزمة وول ستريت 1987- الأزمة المكسيكية 1994- أزمة المؤسسات المالية والمصرفية في اليابان- أزمة دول جنوب شرق آسيا- أزمة الرهونات العقارية)، وبالعودة إلى أسبابها نجد أن لكل منها عواملها الخاصة التي تختلف عن غيرها، ومن الواضح أنه يصعب وضع نموذج إنذار لكافة أنماط الأزمات، وللوصول وهكذا نموذج يجب أن تكون المؤشرات المدخلة متقاربة إلى حد كبير بين مختلف البلدان والفترات، ويجب أن يتم الابتعاد عن المؤشرات التي تختلف بين الاقتصادات (كحساسية المستثمرين تجاه الأسواق الناشئة أو المتقدمة) ويمكن الوصول إلى عدد من النقاط المشتركة تقدم مؤشرات باقتراب حدوث أزمة مالية أو مصرفية وهي:¹

1- ارتفاع رصيد القروض المتعثرة إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي: أشارت دراسة (Asli Demirgüç-Kunt) و (Enrica Detragiache) إلى أن وصول نسب الديون المتعثرة إلى 10% من إجمالي الأصول يؤثر إلى حدوث أزمة في النظام، ويجب إرسال إشارة إنذار عندما يرتفع رصيد هذه الديون إلى حوالي 5% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

2- تدهور نسب رأس المال: والذي يمكن أن يتم الاسترشاد إليه بانخفاض النسبة موجودات المصرف/ مطلوبات المصرف.

3- تدني الاحتياطات الدولية إلى مستوى خطير.

4- ارتفاع نسبة التزامات الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي.

يتم اختبار نماذج الإنذار المبكر بعد إعدادها من خلال طريقتين:

1- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صممت من أجلها (ما يسمى الأداء داخل العينة)

2- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي لم تصمم لأجلها (ما يسمى الأداء خارج العينة)

¹ بيرغ، اندرو؛ باتيلو، كاترين؛ 2000. "تحدي التنبؤ بالالتزامات الاقتصادية". صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، اصدار 22، ص 2-7.

أشارت دراسة (بيرغ وباتيلو) الأنفة الذكر أن الاقتصاديين قاموا بإجراء اختبارات على أربعة نماذج للإنذار المبكر قبل وبعد الأزمات، واستطاعت نماذج (داخل العينة) أن تتنبأ بحوالي نصف الأزمات، في حين تنبأت نماذج (خارج العينة) بثلاثها فقط، وبالتالي فإن نماذج داخل العينة استطاعت أن تقدم أداء أكثر واقعية، ولكنها أيضاً قد قدمت في أكثر من نصف المرات إشارات إنذار خاطئة، ولا يجب أن تعتبر الإشارات الخاطئة دليلاً على فشل نموذج الإنذار، بل إنها تقدم مساهمة فعالة في تطويره، وتساعد الاقتصاديين على تحديد نقاط الاختلالات للعمل على تصويبها قبل تفاقمها.

ومن الواضح أن العمل على وضع نماذج للإنذار المبكر لاقتصاد بحد ذاته سيقود بالنتيجة إلى توقعات أفضل مما لو كانت المؤشرات عامة، حيث يوفر إمكانية وضع مؤشرات نسبية مرتبطة بطبيعة الاقتصاد ونظامه المصرفي، فمن حيث المبدأ لن تتشابه أنظمة الإنذار المبكر بين الدول المتقدمة والنامية، أو بين الاقتصاديات الصناعية والزراعية، أو بين الأنظمة المصرفية المتحررة والمتحفظة.

الفصل الثالث

التدخل الحكومي في علاج الأزمات المصرفية

مقدمة:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الطرائق الموضوعية والمنهجية والإجراءات الوطنية والدولية التي تستطيع المصارف إتباعها لتفادي الوقوع بالإعسارات أو الأزمات المصرفية، سننتقل في هذا الفصل إلى المرحلة اللاحقة وهي فترة الأزمة وما بعدها، حيث يبحث هذا الفصل الآليات التي تستطيع من خلالها الحكومات معالجة أو التخفيف من عبء هذه الأزمات على الاقتصاد الوطني، ويعتبر التدخل الحكومي صاحب الأثر الأهم في علاج الأزمات المصرفية سواء من خلال الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية أو من خلال الإجراءات التصحيحية التي تتخذها الحكومة.

المبحث الأول

دور السلطة النقدية

تؤدي السلطات النقدية في المرحلة التي تعقب حدوث الأزمات دوراً مفصلياً، سواء كان من خلال وضع الآليات التي تساعد المصارف على تقليص الخسائر المحتملة جراء هذه الأزمات، أم من خلال الدعم الفني والمالي الذي تستطيع أن تقدمه، وتؤدي السلطات النقدية هذا الدور من خلال وظيفتين هما:

أولاً: الملجأ الأخير للإقراض

تعتبر صفة الملجأ الأخير للإقراض (Lender of Last Resort) إحدى أهم الصفات الوظيفية للمصارف المركزية، وتقوم من خلال هذه الوظيفة في معالجة المشكلات وخاصة التي تتعلق بشح السيولة داخل أنظمتها، وتحديد الحالة التي يقوم فيها الجمهور بسحب أموالهم من المصارف بشكل يهدد الاحتياطيات الموجودة لديها، فإذا لم يقم المصرف المركزي بالسيطرة على ذعر الجمهور فقد تصل الحالة إلى انتشاره على مستوى النظام المصرفي ككل وتتحول إلى أزمة ثقة علنية للنظام المصرفي (Overt Runs) سبق الإشارة إليها، الأمر الذي سيجبر المصارف على تقليص حجم الإقراض أو حتى إيقافه.

تستطيع المصارف المركزية مواجهة هذا الاستنفاد الحاصل من خلال وظيفتها كملجأ أخير للإقراض، حيث تقوم بضخ كميات كبيرة من النقود إلى المصارف المتضررة والتي تعاني من

شح السيولة، وقد يتدخل المصرف المركزي لإنقاذ المصارف من خلال سياسة السوق المفتوحة بصفته مشترياً للأوراق المالية الأمر الذي من شأنه أن يزيد من السيولة لدى المصارف، وبالتالي تزداد قدرتها في مواجهة الالتزامات الطارئة.

ومن أهم ما يُؤخذ على سياسات المقرض الأخير مقدار النقد الذي يُحتفظ به كاحتياطات قانونية، حيث تطبق معظم المصارف المركزية¹ في الدول النامية نسباً ثابتة من حجم الودائع تتراوح بين (10%-15%) في الأوقات العادية ليتم الاحتفاظ بها، والأفضل أن يتم احتساب هذه النسبة بشكل شرائح حيث يتم الاحتفاظ بنسبة معينة للودائع التي تقل عن مبلغ معين، وتزداد هذه النسبة للودائع الأكبر حجماً، وبالتالي تُعبر هذه الآلية بشكل واقعي عن حجم وتكوين ودائع المصارف، ويؤمن اتباعها احتياطات أكثر مواءمة وقدرة على مواجهة أي أزمات مستقبلية في السيولة.

ثانياً: إدارة السيولة الكلية

تنشأ الطلبات على السيولة من خلال قيام العملاء بسحب ودائعهم، أو من طلبهم الاقتراض أو من تسديد التزامات القروض على المصارف، وغالباً ما تجتمع هذه الأسباب السابقة كلها في أوقات الأزمات. ويمتلك المصرف المركزي كسلطة نقدية تأثيراً مباشراً على السيولة المصرفية الكلية، حيث يستطيع التحكم بعرض النقد عند وقوع الأزمات، ويجب أن يقوم المصرف المركزي في فترات الأزمات بالإشراف والتأثير بفعالية على هيكلية السيولة الكلية في السوق المصرفي، ويستطيع من خلال أدواته النقدية أن يتحكم في بنية النقد وشبه النقد في النظام المصرفي، وأن يقوم بالموازنة بينهما بالشكل الذي يتناسب مع الأزمة المصرفية الحاصلة، فقد يتجه الى زيادة النقد مقارنة مع شبه النقد في حال حصول أزمات سيولة شاملة، وقد يوجه المصارف إلى تبني موجودات قصيرة الأجل بدلاً من متوسطة أو طويلة الأجل.

وتتجه المصارف لتبني استراتيجيات لإدارة السيولة لتتمكن من مواجهة الطلبات الطارئة على السيولة التي تواجهها في فترات الأزمات وهناك ثلاثة مداخل متعارف عليها:²

1- استراتيجية إدارة سيولة الموجودات: تقوم المصارف من خلالها بتأمين السيولة عن طريق النقدية المحتفظ بها أو من خلال بيع الموجودات العالية التسييل (الأوراق المالية القابلة للبيع) لمواجهة الطلب الفوري على السيولة في أوقات الأزمات وهي:

أ- أدونات خزينة الحكومة.

ب- شهادات دين الخزينة.

ت- أوراق الخزينة التي يقل أجلها عن سنة واحدة.

¹ مرجع سابق؛ الشماخ، خليل؛ ص577.

² (بتصرف) مرجع سابق؛ الشماخ، خليل؛ ص537-543.

ث- الحوالات المصرفية القابلة للتداول.

ج- شهادات الودائع.

يؤمن هذا المدخل للمصارف الحصول على سيولة فورية إلا أن بيع الموجودات في السوق يرتب على المصارف فقدان العوائد المستقبلية التي كان يتوقع الحصول عليها فيما لو تم الاحتفاظ بهذه الموجودات، وبالتالي على المصارف أن تولي عناية كافية عند قيامها بتحويل احتياطياتها الثانوية إلى سيولة حيث يجب أن تستهدف بيع الموجودات التي تحقق أدنى الفوائد.

2- استراتيجية إدارة سيولة المطلوبات: وهو ما يطلق عليه أسلوب اقتراض السيولة، حيث يؤمن اتباع هذه الاستراتيجية للمصارف الحصول على السيولة المطلوبة لمواجهة الأزمات، ويحقق بالإضافة إلى ذلك عدداً آخر من المزايا من خلال تمكن المصارف من التخلي عن حجم السيولة الكبير المحتفظ به والذي كان سيؤدي إلى تخفيض عوائد المصرف، ويتيح أيضاً للمصرف إمكانية المحافظة على حجم وتركيبه موجوداته، وبالتالي الإبقاء على الربحية التي يدرها الاحتفاظ باحتياطياته الثانوية، وتؤمن السيولة من خلال:

أ- اقتراض السيولة من المصارف الأخرى.

ب- إصدار شهادات الإيداع.

ت- استقطاب ودائع المصارف والمؤسسات الدولية.

يعتبر هذا المدخل من أكثر أساليب تأمين السيولة مخاطرة نظراً لتقلب أسعار الفائدة السوقية، فقد تؤدي إشاعة مثل هذه الأوضاع لأحد المصارف في السوق إلى ازدياد حجم السحوبات وبالتالي تأزم مركزه المالي بشكل أكبر.

3- استراتيجية إدارة السيولة المتوازنة (الموجودات والمطلوبات): حيث تقوم المصارف بالتحوط مسبقاً لطلبات السيولة الطارئة من خلال الاحتفاظ بأوراق مالية عالية التسييل، وبالتوازي تقوم بترتيب عمليات اقتراض عند الطلب مع المصارف الأخرى.

وتجد دراسة (Davis) أن استراتيجية إدارة السيولة المتوازنة (الموجودات والمطلوبات) يجب أن تكون خط الدفاع الأول في يد السلطات النقدية لمواجهة أزمات السيولة، إلا أنها غير كافية لمواجهة أزمات السيولة في حال لم تكن مدعمة ب:¹

أ- رأس المال الكافي لدى المصارف.

ب- أسس الحوكمة السليمة والرقابة الفعالة.

¹ Davis, E Philip; 2002. "Liquidity Management In Banking Crises". Brunel University, p28.

ثالثاً: خفض نسب الفوائد:

يعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات التي تمتلكها المصارف المركزية للتأثير في الاقتصاد، وبالتعريف فمؤشر سعر الفائدة هو معدل الفائدة المترتب على القروض المقدمة من البنك المركزي للدولة، وبها يتم تحديد أسعار الفائدة على جميع أنواع القروض التي تمنحها المصارف للمنتجين والمستهلكين، وسبق لنا وناقشنا أثر تحركات أسعار الفائدة في حصول الأزمات، وهنا سنرى أثر هذا المؤشر في التخفيف من حدة الأزمات المصرفية على الاقتصاد.

نظراً للأثر السريع الذي يعكسه أي تغيير في أسعار الفائدة على كافة المتغيرات الاقتصادية، فقد أصبح إجراء خفض أسعار الفائدة في الاقتصاد إجراءً بديهيّاً عند وقوع أي أزمة مصرفية، والهدف الرئيس للمصارف المركزية من اتباع هذه السياسة هو زيادة حجم المعروض النقدي في السوق، بهدف تغطية نقص السيولة الحاصل جراء الأزمة المصرفية، حيث يساهم هذا الإجراء في رفع معدلات الاقتراض بين المصارف التجارية والمصرف المركزي من جهة، وبين المصارف والمقترضين من جهة ثانية، ليساهم بالنتيجة في توفير الائتمان بطريقة سهلة للشركات والمستهلكين، مما يخفض تكلفة التمويل ونفقات الإنتاج ويحفز على رفع مستويات تشغيل الطاقة الإنتاجية وزيادة الاستثمار ما يساعد بالنتيجة على تحفيز النمو الاقتصادي.¹

فضلاً عن ذلك تأثير سياسة تخفيض أسعار الفائدة في التخفيف من وطأة الأزمة، فهو يحقق عدداً من الأهداف الهامة بعد حدوث الأزمات أهمها:

- تحفيز المستثمرين على رفع نسبة الاستثمار الداخلي لما له من آثار إيجابية على النهوض بالاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية وتوفير العملات الأجنبية... الخ.
- المساهمة في إنعاش سوق الأوراق المالية والتي غالباً ما تكون متضرراً مباشراً من الأزمات المصرفية حيث أن تخفيض سعر الفائدة سوف يؤدي بالمدخرين للبحث عن فرص أكثر ربحية لاستثمار أموالهم، مما يساهم في إعادة النشاط إلى الأسواق المالية ويدعم حركة تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.
- يؤمن تخفيض سعر الفائدة للحكومات فرصاً جيدة فيما لو أرادت الاقتراض من المصارف غير المتضررة لتدبير الأموال اللازمة لخطط الإنعاش الاقتصادي.

¹ Laeven, Luc & Valencia, Fabian, Previous reference, P22.

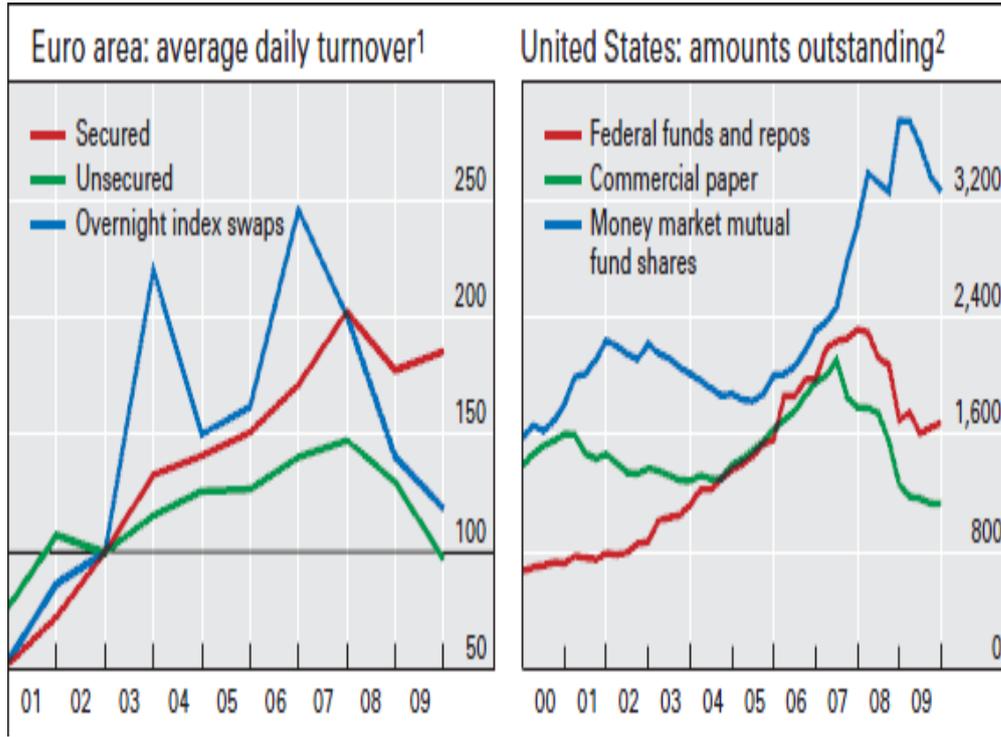
وقد تأتي عملية تخفيض أسعار الفائدة بآثار عكسية على الاقتصاد الوطني، وسنشير هنا إلى بعض محاذير هذه السياسة بشكل مختصر:

1- تؤدي سياسة تخفيض أسعار الفائدة إلى توسع معتبر في الإقراض، فقد تصل نسب التخفيض كما في بعض الدول المتقدمة إلى حدود (0%-1%)، وبالتالي لا تترك المصارف المركزية أمامها أي فرص لإجراء أية تخفيضات مستقبلية إذا ما واجهت اضطرابات مالية إضافية، وعندها يتوجب على السلطات النقدية أن تتدخل لإعادة أسعار الفائدة إلى أوضاعها الطبيعية لتجنب الاقتصاد الآثار السلبية التي قد تنتج عن عملية التخفيض، وغالباً ما تكون عملية الخروج من هذه السياسة أمراً صعباً للغاية لعدد من الأسباب نرى أن أهمها:

أ- تخفيض الفائدة سيؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار الأصول، مما يقود إلى توزيع غير متكافئ في الموارد المالية على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو ما حدث في الفترة التي سبقت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، حين ازداد التركيز في السوق العقاري.

ب- قد يؤدي تخفيض سعر الفائدة إلى انخفاض معدلات النشاط في الأسواق المالية، والسبب في ذلك هو إجماع المصارف عن الاستثمار في هذه الأسواق، حيث توفر لها القروض عوائد أفضل خصوصاً في ظل انخفاض تكلفة الأموال. ونلاحظ من الشكل رقم (3-1) أن حجم التعاملات في الأسواق المالية في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية قد تراجعت مع بداية الأزمة المالية، حيث قارب حجم التعاملات بعد الأزمة ما كان عليه خلال الفترة 2003-2004، وهي فترة شهدت انتهاء سياسة تخفيض أسعار الفائدة مثلما حصل بعد الأزمة¹.

¹ BIS, 2010. "80th Annual Report", BIS, P40-42.



الشكل رقم (1-3)

مؤشرات التعامل في الأسواق النقدية

المصدر: BIS, Annual Report 2010

- 2- تزيد سياسة التخفيض الإقبال على تحمل المخاطرة لانخفاض تكلفة الحصول على الأموال، حيث تزداد المخاطرة عند المستثمرين على أمل الحصول على عوائد مرتفعة.
- 3- غالباً ما تترافق اتجاهات تخفيض أسعار الفائدة على الإقراض قصير المدى مع ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض طويل المدى، مما ينشأ عنه مخاطرة الاختلاف في آجال الاستحقاق.¹

- 4- تعتبر الحكومات أن الهدف الرئيس لتخفيض أسعار الفائدة هو تشجيع الاستثمار لإعادة النهوض بالاقتصاد الوطني، لكن قد لا تتوفر لدى بعض الاقتصادات الفرص الاستثمارية المناسبة، إما لعدم توافر بنية تحتية استثمارية ملائمة أو لضيق سوق الاستثمار، وبالتالي فإن الأموال الموجودة في الاقتصاد إما أن تتجه إلى الاستثمار الخارجي أو أن تبقى مدخرة لدى الأفراد، ويُخشى في مثل هذه الظروف من الوقوع في حالة من الركود التضخمي (stagflation).

¹ بحري، هشام؛ حسينة، محزم؛ 2011. " الآثار المحتملة لتخفيض أسعار الفائدة على الاقتصاد العالمي"، الملتقى الوطني لسعر الفائدة، الجزائر، ص5-ص12.

ومن المُعتقد أن الأهداف المنشودة من قبل الحكومات أو المصارف المركزية لدى اتباعها إجراءات تخفيض أسعار الفائدة بعد حدوث الأزمات المصرفية لن تكون كافية وحدها لدرء آثار الأزمات، بل يجب أن تترافق مع إجراءات مالية حكومية كزيادة الإنفاق العام مثلاً وبخاصة الإنفاق الاستثماري وذلك للمساهمة في توجيه الأموال نحو المشاريع الكبرى التي لها أثر مباشر في تحريك السيولة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة للمساهمة في دعم النمو.

وفي كثير من حالات الأزمات قد يصل الوضع إلى ما سماه كينز مصيدة السيولة (Liquidity Trap) حيث لن تجدي عمليات تخفيض أسعار الفائدة على تشجيع الاستثمار والاقتراض، وقد يكون السبيل للخروج من الحالة تشجيع الإنفاق الحكومي وعلى صعيد واسع، وهو الاستنتاج الذي وصل إليه الاقتصاديون الأمريكيون في مرحلة متقدمة من أزمة الرهن العقاري حين بدأوا باتباع برامج التحفيز الاقتصادي.

وهناك إشكالية أخرى تواجه السلطات النقدية حيث أن عليها الاختيار بين رفع أسعار الفائدة للحد من انخفاض سعر الصرف، أو ترك الفائدة على ما هي عليه تفادياً لانكماش النشاط الاقتصادي، وقد يكون الرفع في سعر الفائدة مفيداً (لتفادي تدهور قيمة العملة المحلية) خاصةً إذا كان هنالك اقتراض كبير بالعملة الأجنبية لتفادي تفاقم المديونية بالعملة المحلية نتيجة لانخفاض قيمة الصرف.¹

وقد أشارت نتائج دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أن مواجهة الأزمات المصرفية باستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل حصري لم يكن فعالاً لتجنب الأزمات وإدارتها، فضلاً عما ينطوي عليه استخدامها من تأجيج الضغوط التضخمية على الاقتصاد، وإضعاف استقرار الاقتصاد العام وعدم استقرار صرف العملة الوطنية.²

¹ طلفاح، احمد؛ 2010. " الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص30.

² Luis I., Jacome H.; Tahsin Saadi, Sedik; Townsend, Simon; 2011. "Can Emerging Market Central Banks Bail Out Banks? A Cautionary Tale from Latin America". IMF Working Paper, P26.

المبحث الثاني دور الحكومة

تعتبر الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومات ومصارفها المركزية في مرحلة الأزمة وما بعدها بالغة الأهمية لما لها من أثر مباشر على الاقتصاد الوطني، حيث يتوجب أن يكون الهدف الرئيسي لها إعادة الثقة بالنظام المالي والمصرفي داخل الاقتصاد، ونعتقد أن هنالك جملة من الخطوات التي أصبحت بمثابة خطوط عريضة يمكن للحكومات اتباعها، وسنورد فيما يلي بعضها ونناقش إيجابياتها وسلبياتها لنبين أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني بعد وقوع الأزمات، ويجب على الحكومات في هذه الفترة أن تقدم مجموعة متكاملة ومنسجمة من الإجراءات.

أولاً: دعم المصارف المتضررة بالسيولة اللازمة:

بعد أن سقط المفهوم القائل أن الأسواق تنظم نفسها بنفسها عقب الأزمة المالية العالمية، وازدياد أهمية تدخل الحكومات في الفترة التي تبعت الأزمة، برزت الأهمية التي يجب أن توليها الحكومات في قيادة ومراقبة النظام المالي والمصرفي في الأوقات العادية، ويعتبر دعم المصارف من أهم الإجراءات الحكومية التصحيحية المتبعة أثناء الأزمة وبعدها.

حيث تتم عمليات دعم سيولة المصارف من خلال منحها قروضاً حكومية متوسطة وطويلة الأجل بمعدلات فائدة وشروط إقراض ميسرة، وتفضل الحكومات تأمين التمويل طويل الأجل للمصارف فهو يعتبر أكثر استقراراً، حيث يُمكن المصارف من تخطيط أهدافها الاستراتيجية للخروج من الأزمة على نحو أفضل، والهدف الرئيسي لهذه السياسة هو تأمين سيولة فورية للمصارف تساعد في دعم رأسمالها لمواجهة الضغوط المتزايدة كجمود دورة السداد وتحصيل الدفعات المستحقة في الأسواق المحلية، وامتصاص الخسائر الناجمة عن حالة الركود الاقتصادي الذي يرافق الأزمة، وخاصة أن ظروف السوق غالباً لا تسمح للمصارف في تسهيل الضمانات التي وضعت يدها عليها جراء تعثر أصحابها.

كما وتساهم عمليات ضخ السيولة للمصارف في إعادة النشاط إلى الأسواق المالية، من خلال السماح للمصارف بمعاودة عمليات الإقراض مرة أخرى، بعد أن تقلصت بسبب نقص السيولة، ما يدفع باتجاه عودة الثقة والاطمئنان للأسواق من جديد، وهو ما ستعكس آثاره الإيجابية على نشاط هذه الأسواق التي لها دور رئيسي في تنشيط الوضع الاقتصادي العام، والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي في المرحلة اللاحقة، وخصوصاً إذا ما ترافقت عمليات ضخ السيولة مع تخفيضات ضريبية تستهدف القطاعات المتضررة.

وفي هذا السياق نفسه نجد أن عمليات ضخ السيولة للشركات الحكومية والخاصة التي تعاني من مشاكل في سيولتها قد يعود بنتائج أفضل من ضخ السيولة إلى المصارف، حيث تساعد هذه الخطوة الشركات على سداد التزاماتها تجاه الدائنين والمصارف، وهو ما ستعكس آثاره الإيجابية بشكل مباشر على نشاط السوق العام، ونؤيد هذا الاتجاه لكون المصارف في كثير من الأحيان لا تحتاج إلى ضخ السيولة، فقد تكون السيولة لا تزال موجودة ضمن نطاق المنظومة المصرفية، لكن الذي حدث أنها لم تعد تتداول على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث أن المصارف أصبحت أكثر تحفظاً لخوفها من تعثر العملاء في المرحلة المقبلة، وتساعد عملية دعم الشركات في عودة دوران السيولة في السوق من جهة، وتحمي هذه الشركات من الإفلاس والعجز عن سداد مديونيتها تجاه المصارف، الأمر الذي يساعد على محاصرة الأزمة وتقييد انتشارها على مستوى الجهاز المصرفي ككل.

ثانياً: التوسع في قاعدة ضمان الديون المتعثرة

عادة ما تمتلك المصارف في فترات الأزمات الكثير من الأصول في ميزانياتها، ولكنها لا تستطيع الحصول على السيولة من خلال امتلاك هذه الأصول، ويكون الهدف الأول لدى الحكومات في هذه الفترات المحافظة على السيولة الموجودة لدى المصارف ودعم عمليات التحصيل من خلال إجراءات حكومية تهدف لإعادة الثقة بالنظام المالي والمصرفي في البلد، وأبرز هذه الطرق المتبعة تدخل الحكومات لضمان ديون والتزامات المصارف.

وتتخذ الحكومات إجراءات مختلفة لضمان الدين، فقد تضمن الحكومات أو برامج ضمان الودائع التابعة لجهات حكومية بعض أنواع الدين كالسندات أو بعض أنواع القروض والتي كانت مغطاة بضمانات أدت الأزمات إلى تعثر قيمها كالضمانات العقارية أو الأسهم، فمثلاً قد يتم تمديد استحقاق سندات الدين والتي تكون غالباً قصيرة الأجل لتصبح متوسطة أو طويلة الأجل، وتقوم الجهات الضامنة بإعلان كفالتها لحقوق المدينين، الأمر الذي يحافظ على السيولة الموجودة لدى المصارف في المدى القصير والمتوسط.

وتسمح مثل هذه الإجراءات بإعادة ثقة الجمهور بالمصارف، وتساعد على إعادة إنعاش سوق الإقراض الداخلي، وفي أنواع أخرى قد تضيف الحكومات ضمانتها للقروض بين المصارف (Interbank Loans)، الأمر الذي ينشط التدفقات النقدية ضمن النظام المصرفي، وقد تكون الضمانات المقدمة من قبل الحكومات مشروطة بأن يتم استخدام السيولة المتوفرة لدى المصارف في توليد قروض جديدة لتساهم في إعادة تدوير السيولة ضمن السوق، مما يمكن الشركات

¹ Nanto, Dick K; 2009. "The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications". Congressional Research Service, USA, P60-p65.

المتضررة من الحصول على السيولة اللازمة، ويساهم في إعادة الثقة بالمنظومة المصرفية الوطنية، وهذا الإجراء تم اتباعه في كل من منطقة اليورو وفي المملكة المتحدة ضمن حزمة من الإجراءات التحفيزية لإعادة الثقة بالنظام المصرفي.

وقد تختلف اتجاهات ضمان الديون حسب استراتيجيات الحكومة المخطط لها، فقد تضمنت الحكومات جميع أنواع القروض الجديدة أو جزءاً منها، أو قد تضيف ضماناتها للقروض الصغيرة والمتوسطة فقط، وقد تكفل الحكومات في بعض الأحيان القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة لقطاع الخدمات كالبنى التحتية أو قطاع المقاولات أو قطاع الزراعة.

ثالثاً: عمليات إعادة الهيكلة "دمج ، تأمين، .."

تعتبر عمليات إعادة الهيكلة المتبعة داخل الأنظمة المصرفية المتضررة كأخر الحلول التي تلجأ إليها الحكومات لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس أو التصفية.

وتختلف عمليات الاندماج التي تحصل في فترات الأزمات عنها في الفترات العادية، فغالباً ما تتم عمليات الاندماج المصرفية في فترات الأزمة بين مصرفين متضررين، ويسمى بالاندماج الأفقي والذي يتم بين مصرفين لديهما نفس أنواع النشاط أو أنشطة مترابطة، هذا ما يساعد على خلق قاعدة متعاملين أكبر وقاعدة ودائع أكبر ويسهم في الوصول إلى مصرف جديد قادر على مواجهة التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، وغالباً ما تتجه المصارف إلى هذا النوع من الاندماجات لتجنب عمليات الاستحواذ القسري أو عمليات التأمين التي قد تفرضها الحكومات جراء تدهور المصرف إلى حد كبير.

بينما تتم عمليات الاستحواذ من قبل المصارف الكبرى تجاه المصارف أو المؤسسات المالية المتضررة من تبعات الأزمة وهو ما حصل عندما قام بنك اوف أمريكا (Bank of America) بالاستحواذ على شركة ميريل لنش (Merrill Lynch) للخدمات المالية التي كانت من أوائل المتضررين، وتزداد رغبة المصارف الكبرى في عمليات الاستحواذ بشكل خاص في فترات الأزمات حيث تتمكن من السيطرة على المؤسسات المتضررة من الأزمات بشكل أسهل من الفترات الاعتيادية بسبب ظروف السوق السائدة، وتستهدف عمليات الاستحواذ الوصول إلى عملاء جدد في مناطق جغرافية جديدة وتخفيض تكلفة المنتج وتحقيق للمصرف الجديد استخداماً أفضل لأصوله.¹

¹ McDonald, Matthew; Kolton, Jennifer; Lunkes, Joseph; 2009. " **Mergers & Acquisitions 2009**", Directors & Boards magazine and GRID Media LLC, p43-p50.

وعادة ما تقوم الحكومات باتخاذ قرارات إعادة الهيكلة كالدماج (Merger) والتأميم (Nationalization) والاستحواذ (Acquisition) لبعض المصارف التي تواجه مشاكل خطيرة قد تقودها إلى الإفلاس أو التصفية، وذلك بهدف المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وتحييده عن أية صدمات قد تؤثر على مستويات الثقة العامة، ويضاف إلى هذا رغبة السلطات النقدية بإعادة تنظيم الجهاز المصرفي بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قوته وإعادة الاستقرار له، وبما يتلاءم مع الاتجاهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.¹

وعلى صعيد آخر نجد أنه في 86% من حالات الأزمات المصرفية التي تمت دراستها، حصل تدخل حكومي على نطاق واسع وانتهى بإغلاق المصارف المتضررة أو حتى تأميمها وفي حالات أخرى حصلت عمليات اندماج بين عدد من المصارف، وفيما تبقى من الحالات نجا الجهاز المصرفي من تبعات الأزمة دون حصول أي من الإجراءات السابق ذكرها، وقد شهدت الأزمات في العقد الأخير اتجاهات جديدة لتحديد دور الحكومات أثناء الأزمات حيث تم تأسيس شركات لإدارة الأصول (AMC)* لإعادة هيكلة المصارف المتعثرة، وتشير الدراسة إلى أنه وبالرغم من النتائج الإيجابية التي استطاعت هذه الشركات تحقيقها إلا أنها لم تكن قادرة على معالجة مشكلة القروض المتعثرة بشكل جذري، فضلاً عن أنها تطلبت تكاليف مالية عالية جداً.²

بالإشارة إلى ما سبق وإلى دور الحكومة في التدخل للقيام بإنقاذ المصارف، تظهر مشكلة تتمثل بالأسباب التي تدفع الحكومات لدعم المصارف المتضررة (الخاصة منها) بعد حصول الأزمات، وخاصة لكون برامج الإنقاذ التي تتبناها الحكومات غالباً ما يتم تمويلها بالدرجة الأولى من أموال دافعي الضرائب، وخاصة لكون هذا الدعم يتجه لتغطيه أخطاء قد تكون مرتكبة من قبل الملاك أو المدراء التنفيذيين في المصارف الخاصة.

¹ خضر، حسان؛ 2005. "الدمج المصرفي"، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية الإصدار 45، ص 6.

² Laeven, Luc & Valencia, Fabian; Previous reference, P23.

Asset Management Companies: AMC *

المبحث الثالث أثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة على المصارف السورية

بعد انطلاق الأزمة المالية اتجه العديد من الاقتصاديين في سورية للقول أن هذه الأزمة لن يكون لها آثار سلبية على المصارف السورية مبررين آراءهم بأن الاقتصاد السوري ليس على صلة وثيقة بالاقتصاد العالمي، ودعموا آراءهم هذه بانخفاض المديونية الخارجية التي كانت ستلعب دوراً هاماً في انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الوطني، فقد صرح السيد حاكم مصرف سورية المركزي بأن "أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية سيكون محدوداً لأن المصارف السورية جميعها مصارف تجزئة وليست مصارف استثمارية، ويضاف إلى ذلك عدم وجود سوق مالي في سورية بعد، وتركز نشاط المصارف خاصة والقطاع المالي عامة في السوق المحلي"¹. ولكن بعد ازدياد تفاعل الأزمة المالية في الأسواق العالمية أقرّ الاقتصاديون بخطورة هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني، وبوجوب تدعيم الاقتصاد الوطني من آثارها السلبية، حيث صرح السيد وزير المالية محمد الحسين بأن "عام 2009 سيكون عاماً صعباً، فالأزمة الاقتصادية العالمية بدأت في أيلول الماضي أزمة مالية ثم تحولت إلى اقتصادية، وبدأنا نتلمس نتائجها وآثارها في بعض القطاعات ولا سيما القطاع الصناعي والتجاري والاستثماري والعمالة السورية في الخارج"².

لقد كان الخطر الأكبر الذي أفرزته الأزمة إفلاس وتعثر العديد من كبار المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعها عدد ليس بقليل من المصارف الأوروبية، وكان من الوارد أن تخسر المصارف السورية توظيفاتها وإيداعاتها في المصارف الخارجية، وأن يتضرر جزء من استثماراتها في الأدوات المالية الصادرة عن هذه المصارف المتضررة (كالسندات وشهادات الإيداع...)، وكانت الآثار السلبية ستكون على قدر أكبر لو سمحت حكومات الدول الغربية بانهيار هذه المصارف، ونعتقد أن آثار الأزمة المالية العالمية يمكن أن تنعكس عبر التعاملات الخارجية للمصارف السورية والتي بدورها ستنعكس على متغيرات أخرى داخل النظام المصرفي، وستتناول هذه الآثار على المصارف السورية من نهاية العام 2007 إلى نهاية عام 2010 وذلك على الصعد التالية:³

¹ ورد التصريح في مقابلة صحفية مع جريدة الثورة في العدد 13719 بتاريخ 2008\9\22.
² ورد التصريح في ملتقى البعث للحوار والذي نشرت أجزاء منه صحيفة تشرين في العدد 10489 بتاريخ 2009\5\11.
³ تم تحليل آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية عن الفترة 2007-2010 نظراً لكون آثار الأزمة المالية العالمية انعكست على شبكة المصارف العالمية في العامين الأولين للأزمة، وهو ما أشار إليه تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادرين عن صندوق النقد الدولي في 2009 (Global Financial Stability Report 2009)، وفي 2010 (Global Financial Stability Report 2010)، والذين أكدا على حدوث تراجع كبير في المخاطر النظامية وتزايد الثقة في النظام المالي مع اكتساب التعافي الاقتصادي مزيد من القوة، وهو ما أكدته التحليل الذي سيرد ضمن هذا المبحث والذي يظهر تركيز آثار الأزمة في العامين الأولين للأزمة، وبالتالي تم تحليل الآثار عن فترة 2007-2010، ولم يتم ادراج الاعوام اللاحقة في التحليل لظهور أزمة أخرى في سورية تمت الإشارة إليها ضمن هذا المبحث من خلال تحليل إجراءات وقرارات مصرف سورية المركزي خلالها.

أولاً: الموجودات الأجنبية

بدايةً وحسب الميزانية الموحدة للمصارف السورية والصادرة عن مصرف سورية المركزي نجد أن الموجودات الأجنبية تتكون بشكل رئيسي من:

- النقد الموجود في صناديق المصارف
- الأرصدة الموجودة لدى المراسلين في الخارج
- موجودات أخرى

تم استخراج التغيرات الحاصلة في أرصدة الموجودات الأجنبية لكل سنة على حدة بالاعتماد على السنة السابقة لها كسنة أساس، للتعبير بشكل أدق عن حقيقة التطور في مكونات الموجودات الأجنبية في سنوات الدراسة.

الجدول رقم (1-3)

التغير في الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية بملايين الليرات السورية¹

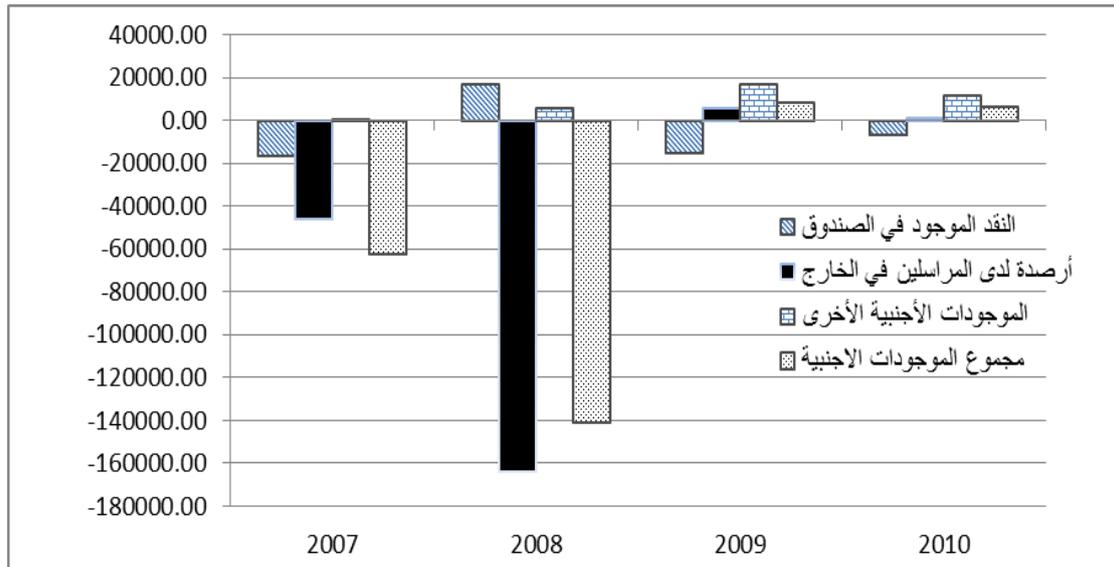
التغير في:	2007	2008	2009	2010
قيمة	19,404.39	36,334.38	21,545.85	14,911.72
%		87.25	-40.70	-30.79
التغير	-16,407.45	16,929.98	-14,788.52	-6,634.14
قيمة	509,259.12	345,611.50	351,821.15	353,132.97
%		-32.13	1.80	0.37
التغير	-46,119.02	-163,647.62	6,209.65	1,311.82
قيمة	2,886.83	8,909.65	25,710.89	37,444.61
%		208.63	188.57	45.64
التغير	458.93	6,022.82	16,801.24	11,733.72
قيمة	531,550.35	390,855.53	399,077.90	405,489.29
%		-26.47	2.10	1.61
التغير	-62,067.54	-140,694.82	8,222.36	6,411.40

المصدر: الميزانية الموحدة للمصارف السورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

¹ يتم ادراج القيم في الميزانية الموحدة مع استبعاد فروقات إعادة تقييم القطع الأجنبي، وبالنسبة لسعر التحويل المعتمد فهو السعر المنشور حسب نشرات أسعار صرف مصرف سورية المركزي في 31-12 من كل عام.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الموجودات الأجنبية سجلت تراجعاً حاداً ما بين عامي 2007 و 2008 محققة انخفاضاً قدره 140,695 مليون ليرة سورية بواقع 27%، وكانت قيمة هذا الانخفاض بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض في أرصدة المصارف المحلية لدى المراسلين في الخارج، فقد انخفضت بين عامي 2007 و 2008 بمقدار 163,648 مليون ليرة سورية، وكانت الحصة الأكبر من التراجع الذي حصل في أرصدة المراسلين بين عامي 2007 و 2008 من نصيب المصرف التجاري السوري بحوالي 79,320 مليون ليرة سورية نظراً لكونه يهيمن على الحصة السوقية الأكبر في السوق المصرفية السورية، وكونه صاحب التعاملات الخارجية الأكبر، ولأنه يقدم خدماته بشكل رئيسي للقطاع العام.

ولسهولة تحليل التغيرات الحاصلة في الموجودات الأجنبية، سنستعين بالشكل رقم (2-3) المستخرج من الجدول رقم (1-3)، والذي يظهر التغيرات التي حصلت في شرائح الموجودات الأجنبية لدى المصارف المحلية، وكما يظهر التغير الإجمالي الحاصل في فترة السنوات الثلاث التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.



الشكل رقم (2-3)

التغيرات التي حصلت في شرائح الموجودات الأجنبية

ويبدو واضحاً أن التغيير الإجمالي في الموجودات الأجنبية كان مرتبطاً بشكل كبير بتغيرات أرصدة المراسلين في الخارج، حيث نجد أن الخط البياني للتغير الإجمالي للموجودات يتجه بشكل متشابه مع الخط البياني لأرصدة المراسلين، ويظهر الشكل (2-3) تشوهاً في تحرك قيمة أرصدة المراسلين بين أعوام 2007 و 2008 و 2009.

ولتفسير التحرك الذي سجلته أرصدة الموجودات الأجنبية في الفترة المدروسة، وبالعودة إلى الجدول رقم (3-1) والشكل (3-2)، نجد أنه بينما اتجهت أرصدة المراسلين في الخارج إلى الانخفاض نهاية عام 2008 فقد ارتفع النقد الأجنبي الموجود لدى المصارف المحلية نهاية عام 2008 بمقدار 87% و برصيد 16,930 مليون ليرة سورية، ورافق هذا الارتفاع في النقد الأجنبي ارتفاعاً مشابهاً في الموجودات الأجنبية الأخرى الموجودة لدى المصارف المحلية عن نفس الفترة بمقدار 6,023 مليون ل.س بواقع 209%.

في نهاية عامي 2009 و 2010 سجلت الموجودات الأجنبية ازدياداً بنسبة 2.1% و 1.61% على التوالي، مدعومة بعودة الارتفاع في أرصدة المصارف المحلية لدى المراسلين في الخارج، إلا أن التغير الإيجابي في الموجودات الأجنبية الحاصل في نهاية عامي 2009 و 2010 لم يشكل سوى جزءاً بسيطاً من مقدار التراجع الذي حصل نهاية عام 2008.

أما بالنسبة للتغيرات في الموجودات الأجنبية الأخرى والتي تتضمن الأرصدة لتنفيذ اتفاقيات الدفع الثنائية، فنلاحظ أنها سجلت أرصدة ايجابية بشكل عام، إلا أن نسب النمو التي كانت متحققة كانت متناقصة (208.63% - 188.57% - 45.64%) عن الاعوام 2008- 2009- 2010 على التوالي، وهو دليل على تراجع نسب التعامل المصرفي مع الخارج نظراً لتأثرهم بانعكاسات الأزمة.

ومن أجل تفسير هذه التطورات في تحركات الموجودات الأجنبية في الفترة التي لحقت الأزمة المالية العالمية، ستتم دراسة كل من تحركات أرصدة المصارف المحلية لدى مصرف سورية المركزي من العملات الأجنبية وتحركات ودائع القطع الأجنبي للمصارف المحلية.

1. أرصدة المصارف المحلية لدى مصرف سورية المركزي من العملات الأجنبية:

يظهر الجدول رقم (3-2) التغيرات الحاصلة في أرصدة العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، حيث تم استخراج الأرقام بالاعتماد على السنة السابقة كسنة أساس، ويظهر الجدول رقم (3-2) هذه التغيرات عن الفترة الممتدة من 2007 إلى نهاية 2010.

الجدول رقم (2-3)
التغير في أرصدة العملات الأجنبية للمصارف المحلية لدى المصرف المركزي (بملايين الليرات السورية)

2010	2009	2008	2007		التغير في:
19,394.19	18,393.75	40,376.10	12,078.24	قيمة	اجمالي ارصدة المصارف المحلية لدى المصرف المركزي من العملات الأجنبية
1,000.44	21,982.35-	28,297.85	8,173.42	التغير	
5.44	54.44-	234.29		%	

المصدر: الميزانية الموحدة للمصارف السورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

من الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن الانخفاض الذي حصل في أرصدة المصارف السورية لدى المراسلين في الخارج قابله ارتفاع في أرصدة العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، فنجد أنها ارتفعت بنسبة كبيرة جداً بين عامي 2007 و 2008، وكانت نسبة النمو التي تحققت بين هذين العامين مقاربة 234% وكان مبلغ الزيادة المسجلة في أرصدة المصارف المحلية لدى مصرف سورية المركزي بحوالي 28,297 مليون ليرة سورية.

ونجد أن التغيرات التي حصلت في 2009 و 2010 بالنسبة المئوية كانت طفيفة نسبياً إلى التغير الذي حصل عام 2008، فعادت هذه الأرصدة للانخفاض نهاية عام 2009، حيث توجه جزء منها للتداول في الأسواق الخارجية مدعومة بعودة الثقة بعد الأزمة العالمية التي كشفت المصارف القوية في الأسواق الأجنبية، وهو ما يفسره الارتفاع الذي أشرنا إليه سابقاً في أرصدة المراسلين في عامي 2009 و 2010، وسيؤكد هذا الاستنتاج لاحقاً التحليل الخاص بالخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باستثمارات المصارف السورية في عام 2010 في الخارج.

2. ودائع القطع الأجنبي للمصارف المحلية

تم استخراج التغير في ودائع القطع الأجنبي داخل منظومة المصارف المحلية في الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية مقروناً بالسنة السابقة كسنة أساس، لكي نتمكن من الوقوف على الأسباب التي كانت وراء تراجع أرصدة المراسلين في الخارج، ويظهر الجدول رقم (3-3) تغيرات شرائح وادئع القطع الأجنبي المختلفة عن الفترة الممتدة من 2007 إلى نهاية 2010.

الجدول رقم (3-3)
التغير في ودائع القطع الأجنبي للمصارف المحلية بملايين الليرات السورية

البيان	2007	2008	2009	2010
الحكومة المركزية	قيمة	2,378.85	1,047.43	1,129.14
	التغير	694.25	-1,331.42	81.71
	%	41.21	-55.97	7.80
المؤسسات العامة الاقتصادية	قيمة	51,969.40	21,816.94	12,989.07
	التغير	9,565.91	-30,152.46	-8,827.87
	%	22.56	-58.02	-40.46
القطاع الخاص (مقيم)	قيمة	136,530.06	165,637.83	168,723.89
	التغير	29,454.97	13,862.94	3,086.06
	%	27.51	9.13	1.86
المؤسسات المالية غير المصرفية	قيمة	4,324.15	4,131.32	2,914.16
	التغير	-62.58	-402.12	-1,217.15
	%	-1.43	-8.87	-29.46
اجمالي الودائع بالقطع الأجنبي	قيمة	184,942.30	192,633.52	185,756.27
	التغير	28,501.08	-18,023.06	-6,877.25
	%	18.22	-8.56	-3.57

المصدر: الميزانية الموحدة للمصارف السورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

نلاحظ من الجدول رقم (3-3) أن ودائع القطع الأجنبي سجلت ارتفاعاً نهاية عام 2008 بالرغم من الانخفاض الذي حصل عن نفس الفترة في أرصدة المراسلين في الخارج، وقد سجلت كافة شرائح الودائع (الحكومة المركزية- المؤسسات العامة الاقتصادية- القطاع الخاص - المؤسسات المالية غير المصرفية) زيادة نهاية عام 2008، وقد ازداد الرقم الاجمالي لهذه الودائع بمقدار 25,714 مليون ليرة سورية بواقع 14%، وكانت معظم هذه النسبة من ودائع القطاع الخاص المقيم، وهو ما يدل على اتجاه الودائع الى داخل السوق المصرفية المحلية. وعادت ودائع القطع هذه للانخفاض عامي 2009 و 2010 لعودة الثقة بالأسواق بعدما أخذت الأزمة المالية العالمية أبعادها.

ولم يرد في الميزانية الموحدة للمصارف المحلية الصادرة عن المصرف المركزي أوجه أخرى تفسر هذا الانخفاض الحاصل، وبالتالي فإننا نتجه للاعتقاد أن بعض المصارف السورية عانت من بعض الخسائر في إيداعاتها واستثماراتها مع المصارف الخارجية.

بعد استعراض الجداول السابقة نجد أن أرصدة المصارف المحلية لدى المراسلين في الخارج توجهت بشكل كبير إلى داخل المنظومة المصرفية المحلية عقب الأزمة المالية العالمية، حيث قدرت الأرصدة التي تناقصت فيها بحوالي 164,648 مليون ليرة سورية، وهو ما أظهره تحليل التغيرات في الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية بين عامي 2007 و 2008، حيث تراجعت حسابات المصارف المحلية العامة والخاصة على حد سواء لدى مصارفها المراسلة في الخارج بشكل كبير جداً في نهاية عام 2008، بعد أن شهدت تراجعاً طفيفاً في السنوات السابقة، واتجهت هذه الحسابات إلى داخل المنظومة المصرفية المحلية وظهرت زيادةً في:

- النقد الموجود في صناديق المصارف من العملات الأجنبية بنسبة تغير عن السنة السابقة بمقدار 87% وبمبلغ قارب 16930 مليون ليرة سورية.
- أرصدة العملات الأجنبية للمصارف المحلية لدى المصرف المركزي والتي شهدت نمواً كبيراً بواقع 235% عن عام 2007 وبمبالغ قاربت 28298 مليون ليرة سورية.
- ودائع القطع الأجنبي لدى المصارف والتي حققت نمواً بحدود 14% بواقع 25715 مليون ليرة سورية.
- الموجودات الأجنبية الأخرى شهدت نمواً بحدود 203% بواقع 6023 مليون ليرة سورية.

وبالعودة إلى الأرقام السابقة نجد أن الازدياد الحاصل في الموجودات الأجنبية داخل النظام المصرفي المحلي يفسر جزءاً من التراجع الذي حصل في أرصدة حساب المراسلين في الخارج، وقد يكون الجزء المتبقي من ذلك التراجع قد تم تحويله إلى الليرة السورية أو قد يكون اتجه للإتجار في أسواق النقد، وقد يكون هذا الجزء استخدم في نظام مدفوعات الدولة عن طريق المصارف العامة وبشكل خاص التجاري السوري.

ونستطيع أن ننسب هذا التحول الذي حدث في حسابات الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية والذي حدث في نهاية عام 2008 إلى عدد من العوامل نعتقد أن أهمها:

- 1- تخوف المصارف المحلية من فقدان موجوداتها واستثماراتها لدى البنوك المراسلة في الخارج خصوصاً بعد ازدياد تفاعلات أزمة الرهن العقاري

بدءاً بالمصارف الأمريكية وانتهاء بالمصارف الأوروبية التي وصلت إليها آثار الأزمة سريعاً في عام 2008، والتي كان أهم فصولها الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها المصارف الأمريكية والأوروبية في عام 2008. ونعتقد أن الإدارات التنفيذية في المصارف المحلية سواء العامة أو الخاصة اتجهت وبشكل فعلي إلى تقليص موجوداتها التي كانت تحتفظ بها لدى المصارف الخارجية خوفاً من فقدان جزئي أو كلي لهذه الموجودات، وتساعد هذا الاتجاه بعد الخسارات التي لحقت ببعض المصارف العاملة في سورية والتي ستتم الإشارة إليها لاحقاً في البند الثاني.

2- أسعار الفائدة الدائنة المنخفضة والتي وصلت إلى حدود دنيا غير مسبوقة في أمريكا وبعض دول أوروبا، حيث سجلت أسعار قريبة من الصفر (0.25%-1%)، الأمر الذي ساعد في دعم قرارات المصارف المحلية لتقليص حجم موجوداتها لدى المصارف الأجنبية، ونظراً لأن سعر الفائدة يعتبر لدى العديد من المودعين والمصارف أحد أهم مؤشرات المنفعة وتكلفة الفرصة البديلة، فقد اتجهت هذه الأرصدة إلى داخل المنظومة المصرفية المحلية حيث كانت أسعار الفائدة الممنوحة على إيداعات العملات الأجنبية تفوق تلك الممنوحة من المصارف الأجنبية في المتوسط بحوالي النقطة والنصف إلى النقطتين، وأبقت المصارف أرصدة لدى مراسليها في الخارج بالشكل الذي يمكنها من تسيير أعمالها مع المصارف الخارجية من صفقات القطع أو حتى تمويل المستوردات وغير ذلك.

نستنتج أن العاملين السابق ذكرهما السبب الرئيس وراء هذا التحرك الذي حصل في أرصدة العملات الأجنبية، ولكن في الأوقات العادية عندما يحصل مثل هذا الاتجاه في أرصدة المصارف المحلية من الخارج إلى الداخل، فإنه غالباً ما يكون بسبب حدوث أزمات سيولة، وهو أمر لم يحدث على مستوى القطاع المصرفي المحلي بين عامي 2007 و 2008، ولم تظهر الميزانيات المنشورة من المصارف المحلية حدوث أي نوع من أزمات السيولة في تلك الفترة.

وهناك اتجاه آخر في حركة أرصدة الموجودات الأجنبية بين عامي 2008 ونهاية عام 2009، فقد بدأت أرصدة حسابات الموجودات الأجنبية داخل المنظومة المصرفية تتراجع بعد أن شهدت

نمواً في عام 2008، ونجد بالعودة إلى الجداول رقم (1-3) و (2-3) و (3-3) أن هذا التراجع حصل على المستويات التالية:

- تراجع النقد الموجود في صناديق المصارف المحلية من العملات الأجنبية بواقع 41% وبمبلغ 14,789 مليون ليرة سورية.
- تراجع أرصدة كانت تحتفظ بها المصارف المحلية لدى المصرف المركزي بنهاية عام 2009 بحوالي 55% وبمبلغ 21,982 مليون ليرة سورية.
- تراجع ودائع المصارف المحلية من القطع الأجنبي بحوالي 18,023 مليون ليرة سورية مسجلة تراجعاً عن نهاية عام 2008 بحوالي 9%، حيث انخفضت ودائع القطع الأجنبي بمكوناتها التالية (ودائع الحكومة المركزية - ودائع المؤسسات العامة الاقتصادية - ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية).

وبالعودة إلى الجدول رقم (2-3) والجدول رقم (3-3) نلاحظ في نهاية عام 2009 أن نسبة¹ ليست بقليلة من أرصدة الموجودات الأجنبية الموجودة داخل المصارف المحلية تحولت إلى العملة المحلية، حيث لم يظهر في الميزانية الموحدة للمصارف السورية أو ميزانية مصرف سورية المركزي ما يفسر الانخفاض الحاصل في أرصدة القطع الأجنبي، وما يدعم هذا الاستنتاج هو مراجعتنا لاحقاً لأرصدة حسابات الودائع المحلية لدى المصارف في البند الثالث، حيث ازدادت ودائع المصارف المحلية عن نفس الفترة، وهو ما سيرد لاحقاً في الجدول رقم (3-9) ورقم (3-10)، ونعتقد أن التحويل الذي حصل في أرصدة العملات الأجنبية لصالح العملة المحلية يعود إلى التخوف العام الذي ساد خلال عام 2009 من العملات الأجنبية ومن احتمالية ازدياد الخسارة في حال استمرار الاحتفاظ بالقطع الأجنبي، وخاصة أن أسعار الصرف² بدأت بالتراجع من بداية 2009 فسجلت بالنسبة للدولار (الذي يعتبر المكون الرئيسي من العملات الأجنبية في سورية) حوالي 47.5 لتصل في نهاية العام إلى حدود 45.5 ليرة سورية لكل دولار، تخللها تقلبات كثيرة خلال العام، وبالتالي أحجم أصحاب الحسابات بالليرة السورية عن شراء القطع والتعامل به بسبب الانخفاض الذي حصل في سعر صرف الدولار.

¹ لا يمكن حصر هذه النسبة بشكل دقيق ولا حتى القيمة المقابلة لها لعدم كفاية البيانات المصرح عنها من المصرف المركزي والمصارف السورية.

² موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي؛ "أرشيف نشرات سعر الصرف للعملات الأجنبية"؛ عام 2009.

وكنتيجة لما سبق فإن أصحاب الحسابات بالقطع الأجنبي اتجهوا لتحويلها إلى الليرة السورية، وخاصة في ظل معدلات الفائدة المرتفعة التي كانت تدفع على حسابات الليرة السورية، والتي كانت تصل في أضيق حدودها إلى ضعف ما كان يدفع لقاء أية إيداعات من العملات الأجنبية.¹

ويظهر الجدول رقم (3-3) أن جميع الجهات التي تحتفظ بالعملات الأجنبية قد قامت بتحويل جزء منها إلى العملة المحلية، باستثناء قطاع الأفراد (القطاع الخاص)، ومرد ذلك لكون المصارف والمؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية تعتبر ذات حساسية أعلى لتذبذبات أسعار الصرف كالتالي حدثت خلال عام 2009، فيما يعتبر قطاع الأفراد أقل حساسية لمثل هذه التغيرات في سعر الصرف.

وعلى مستوى آخر لم تظهر الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي عن الأعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010 أية خسائر في شرائح الموجودات الأجنبية التي سبق الإشارة إليها، وعلى العكس فإن الأرقام سجلت نمواً مستقراً بين الأعوام التي تم الإشارة إليها.²

ثانياً: الخسائر المباشرة وغير المباشرة للمصارف

كان الانكشاف على الأزمة المالية العالمية وأدواتها المالية محدوداً بالنسبة للمصارف العاملة في سورية، باستثناء قلة من المصارف التي استثمرت في بعض الأدوات المالية التي كانت مغطاة بأصول عقارية، حيث كانت خسارتها محصورة بمقدار امتلاكها لمثل هذه الأدوات المالية³، ولكن الأداء المالي الجيد والسيولة العالية للمصارف ساعدت خلال فترة الأزمة العالمية وما بعدها في امتصاص الخسائر المباشرة التي تعرضت لها جراء الأزمة المالية، وأظهرت البيانات المالية المنشورة للمصارف السورية بالإضافة إلى البيانات المالية للمجموعات المصرفية التي تتبع لها المصارف الخاصة خسائر لدى أربعة من المصارف هي:

1. بنك بيمو السعودي الفرنسي⁴: ظهر في البيانات المالية المنشورة للعام 2008 خسائر تحت بند الموجودات المالية المتوفرة للبيع بحوالي 256 مليون ل.س تقريباً، وصرح البنك أن هذه الخسارة بسبب وجود تراجع في القيمة السوقية لاستثمارات البنك في

¹ موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي؛ "التطورات النقدية في سورية"، 2009، ص9.

² الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي عن الأعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.

³ موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي؛ "القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف للعام 2009".

نص القرار 501 / م ن / 4 للعام 2009 أن لا يقل تصنيف الأوراق المالية المشتراة من خارج القطر عن BBB حسب تصنيف Standards & Poors، واشترط أن تقوم المصارف بتصنيفها في حال انخفاض تصنيفها عن BBB، والتي كانت بعض المصارف المحلية قد استثمرت فيها لتوظيف جزء من سيولتها النقدية.

⁴ مقدار الخسارة بالليرة السورية 255,852,000.

سندات متوسطة الأجل مصدرة من بنك خارجي، ما دفع البنك إلى إعادة تقييم هذه السندات لتحديد القيمة العادلة لها، واعتبار الفرق كخسارة ناجمة عن هبوط دائم في قيم هذه الاستثمارات، لكن البنك لم يصرح عن اسم البنك الذي أصدر هذه السندات.¹

2. بنك سورية الدولي الإسلامي²: الذي صرح في قوائمه المالية عن خسارة في نهاية عام 2008 تحت بند الموجودات المالية المتوفرة للبيع بحوالي 84 مليون ل.س تقريباً، حيث قام البنك بإعادة تقييم الأسهم المتاحة للبيع وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، وتم إدراج التغيير الحاصل في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع في قائمة الدخل على أنها خسائر سببها انخفاض دائم في قيمة أسهم متاحة للبيع بعد استبعاد رصيد احتياطي القيمة العادلة الذي كان يحتفظ به البنك في 30/6/2008.³

3. بنك عودة سورية⁴: ظهر في البيانات المالية الموحدة المنشورة في نهاية عام 2008 عن خسائر بواقع 237 مليون ل.س تقريباً، وتم إدراجها تحت بند الموجودات المالية المتاحة للبيع، وكانت الخسارة التي صرح عنها البنك مقسومة إلى:⁵

أ- خسائر تدني دائم في قيم الموجودات المالية المتاحة للبيع بواقع 210 مليون ل.س تقريباً، حيث قام البنك بإعادة تقييم استثمارات صادرة عن بنك خارجي على شكل سندات متوسطة الأجل، وقام البنك بإعادة تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات عندما تبين وجود تراجع كبير في قيمتها السوقية، واعتبر الفرق الحاصل خسارة ناتجة عن هبوط دائم في قيمة هذه الاستثمارات وتم قيدها في قائمة الدخل.⁶

ب- خسائر في بيع موجودات مالية متاحة للبيع حوالي 27 مليون ل.س تقريباً.⁷

تكررت هذه الخسائر⁸ لدى بنك عودة في نهاية عام 2010 حيث ظهر في البيانات المالية للبنك خسائر 15 مليون ل.س تقريباً، وصرح البنك أنها خسائر سببها إعادة تقييم سندات متوسطة الأجل مصدرة عن بنك خارجي، وصرح المصرف أنها نفس السندات التي تم إعادة تقييمها في نهاية عام 2008.⁹

¹ بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م، القوائم المالية الموحدة، 31 كانون الأول 2008، ص 15.

² مقدار الخسارة بالليرة السورية 83,738,117.

³ بنك سورية الدولي الإسلامي ش.م.م، القوائم المالية، 31 كانون الأول 2008، ص 24.

⁴ مقدار الخسارة بالليرة السورية 236,909,156.

⁵ بنك عودة سورية، القوائم المالية، 31 كانون الأول 2008، ص 27.

⁶ مقدار الخسارة بالليرة السورية 209,942,205.

⁷ مقدار الخسارة بالليرة السورية 26,966,951.

⁸ مقدار الخسارة بالليرة السورية 14,812,021.

⁹ بنك عودة سورية، القوائم المالية، 31 كانون الأول 2008، ص 24.

4. بنك بيبيلوس سورية¹: صرح البنك في البيانات المالية المنشورة نهاية عام 2010 عن خسائر بحوالي 26 مليون ل.س تقريباً، وتم إدراجها تحت بند الموجودات المالية المتاحة للبيع، وهي عبارة عن سندات صادرة عن حكومة خارجية قام البنك بالاستثمار فيها، ولكن عندما تبين وجود انخفاض في قيمة هذه السندات قام البنك بالعمل على تحديد القيمة العادلة لهذه السندات واعتبار الفرق على أنه خسائر ناتجة عن هبوط دائم في قيم هذه السندات.²

وعند العودة إلى البيانات المالية المنشورة للمصارف الأربعة السابقة، نجد أن بعض هذه المصارف قامت بالاستعانة بمصارفها الأم أو بالحسابات التي تحتفظ بها لديها لتغطية جزء من الخسائر التي كانت قد لحقت بها وخاصة في نهاية عام 2008، وكانت الأرصدة المحولة التي ظهرت على الشكل التالي:

1- بنك بيمو السعودي الفرنسي: انخفض رصيد الحساب الجاري الذي كان يحتفظ به البنك لدى البنك السعودي الفرنسي بحوالي 150 مليون ل.س، وقد يكون البنك استخدم جزءاً منه لتغطية الخسارة التي تعرض لها.³

2- بنك عودة: انخفض رصيد الحساب الجاري الذي كان المصرف يحتفظ به لدى بنك عودة ش.م.ل مجموعة عودة سردار بحوالي 106 مليون ل.س.⁴

وبالتالي كانت الخسائر التي لحقت بالمصارف الخاصة في سورية جراء انعكاسات الأزمة المالية العالمية ليست بقليلة، وخاصة إذا ما تم مقارنتها برأس مال هذه المصارف، فكانت الخسارة التي لحقت ببنك بيمو السعودي الفرنسي تقدر بحوالي 10.1% من رأس المال المكتتب به والمدفوع، وبالنسبة لبنك سورية الدولي الإسلامي بحوالي 1.7%، وبالنسبة لبنك عودة سورية بحوالي 9.5%، وبالنسبة لبنك بيبيلوس سورية بحوالي 0.7%.

ومن الملاحظ أن مصرف سورية المركزي لم يتخذ أية إجراءات تصحيحية أو رقابية حول الخسائر التي سجلت لدى المصارف الخاصة، وخاصة مصرفي بيمو السعودي الفرنسي وعودة سورية حيث كانت الخسائر التي سجلت لكلا المصرفين تقارب 10% من إجمالي رأس المال المكتتب به والمدفوع.

¹ مقدار الخسارة بالليرة السورية 26,306,163.

² بنك بيبيلوس سورية، البيانات المالية، 31 كانون الأول 2010، ص 36.

³ بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م، القوائم المالية الموحدة، 31 كانون الأول 2008، ص 27-28.

⁴ بنك عودة سورية، القوائم المالية، 31 كانون الأول 2008، ص 29.

لم تصرح سوى المصارف الخاصة السابقة عن خسائر كانت مرتبطة بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية، ولم ترد مثل هذه الخسائر في البيانات المالية لأي من المصارف العامة، وخاصة المصرف التجاري صاحب الحصة السوقية الأكبر بينها فلم تُظهر بياناته المالية تعرضه لأية خسائر من هذا النوع، وكذلك لم تظهر بيانات المصرف المركزي إن كانت إيداعات المصرف الخارجية قد تعرضت لأي نوع من الخسائر.

وعلى مستوى آخر عانت المصارف الخاصة من بعض الخسائر على مستوى تعاملات القطع الأجنبي، ولاسيما في عامي 2007 و 2008 اللذين شهدا تقلبات لأسعار صرف كل من الدولار واليورو، ونستطيع أن نصنف هذه الخسائر كخسائر غير مباشرة ناجمة عن الأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر الأهم في تذبذب أسعار العملات الأجنبية، ويظهر الجدول رقم (3-4) أرباح وخسائر للمصارف الخاصة العاملة في سورية.

الجدول رقم (3-4)

صافي تعاملات القطع الأجنبي للمصارف الخاصة في سورية بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007		البيان
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
24.9	197	19.0	133	39.7	126	-145.5	42	بيمو
12.5	99	17.3	121	-4.7	-15	253.0	-73	الدولي للتجارة والتمويل
8.5	67	9.3	65	-19.9	-63	-110.9	32	العربي
16.9	134	14.3	100	27.1	86	-107.4	31	عودة
6.6	52	5.2	36	7.9	25	-38.1	11	بيبلوس
7.6	60	13.7	96	23.0	73	20.8	-6	الدولي الاسلامي
15.8	125	14.0	98	32.5	103	149.0	-43	سورية والمهجر
1.6	13	3.9	27	-1.6	-5	-0.5	0.14	سورية والخليج
1.3	10	0.9	6	0.0	0.11	0.0	0	سورية والاردن
1.0	8	0.1	1	0.0	0	0.0	0	الشرق
1.0	8	0.3	2	-0.3	-1	0.0	0	فرنسبنك
2.1	17	1.1	8	-3.8	-12	79.7	-23	الشام
0.3	2	0.9	6	0.0		0.0		قطر
792			699		317.11		-28.86	المجموع

المصدر: الميزانيات المنشورة للمصارف السورية الخاصة الواردة في الجدول عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

يظهر الجدول رقم (3-4) خسائر المصارف الخاصة بملايين الليرات السورية، ويظهر العمود الخاص بالنسبة المئوية مقدار خسارة كل مصرف مقرونا بالمجموع الجبري للخسائر المتحققة عن السنة المالية.

ظهرت بعض الخسائر على مستوى تعاملات القطع الأجنبي للمصارف الخاصة في عام 2007 قدرت بحوالي 145 مليون ليرة سورية، وتكررت مثل هذه الخسائر في عام 2008 بحوالي 96 مليون ليرة سورية، نظراً للتقلبات الكبيرة التي حصلت في أسعار الصرف العالمية في عامي 2007 و 2008.

في عام 2007 تعرضت 4 مصارف خاصة (الدولي للتجارة والتمويل - الدولي الاسلامي- سورية والمهجر- الشام) لخسائر على مستوى تعاملاتها بالقطع الاجنبي، وكان المجموع الجبري لتعاملات المصارف الخاصة خاسرا بمقدار 28.86 مليون ليرة سورية، وتظهر النسب المئوية لتعاملات القطع للمصارف الخاصة قيماً عكسية، فالمصارف الراححة تظهر مساهمتها من المجموع الجبري سالبة لكون صافي تعاملات القطع في عام 2007 سالبا، فيظهر أن بنك بيمو حقق أعلى نسبة ربح في تعاملاته بالقطع الأجنبي، بينما كانت الخسارة الأكبر للمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

أما في عام 2008 فقد كانت الخسائر المحققة على مستوى تعاملات المصارف الخاصة بالقطع الأجنبي أقل مما كانت عليه في عام 2007، ويظهر واضحا من الجدول رقم (3-4) أن المجموع الجبري لصافي تعاملات المصارف الخاصة في عام 2008 وصل إلى 317.11 مليون ليرة سورية، ويظهر من الجدول أيضا أن هنالك خمسة مصارف (الدولي للتجارة والتمويل- العربي- سورية والخليج-فرنسبنك- الشام) عانت من خسائر بالقطع الأجنبي عام 2008، وتظهر النسب المئوية المرفقة أن بنك بيمو حقق أعلى نسبة ربح في تعاملات القطع، أما البنك العربي فكان صاحب الخسارة الأكبر.

أما في عامي 2009 و 2010 فقد سجلت كافة المصارف الخاصة أرباح على مستوى تعاملات القطع الأجنبي، ساعد فيه الاستقرار الذي حصل على مستوى أسعار الصرف العالمية، وبدء انحسار آثار الأزمة على المستوى العالمي واستعادة الثقة بالنظام المالي العالمي.

وبالعودة إلى الجدول رقم (3-4) فإن النسب المئوية المرفقة تظهر أن بنك بيمو السعودي الفرنسي كان أفضل المصارف الخاصة في تعامله مع انعكاسات الأزمة المالية العالمية، واستطاع أن يحقق أرباح على كامل الفترة التي لحقت بها، وتجدر الإشارة إلى أن مصرفي عودة

وببيلوس لم يعانون من أية خسائر أيضا في الفترة التي لحقت بالأزمة، إلا أن نسب الربحية المتحققة لدى كل منها كانت أقل من تلك التي حققتها بنك بيمو السعودي الفرنسي.

أما على مستوى الأرباح والخسائر التي تحققت المصارف عند إعادة تقييم القطع البنوي الذي يدخل كمبرك في رأسمال المصارف، نلاحظ أن معظم المصارف سجلت خسائر غير محققة على مستوى هذه المراكز بين أعوام 2007 و 2008 و 2009، والسبب الرئيسي وراء هذه الخسائر هو تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة لليرة السورية، ونستطيع أن نعتبر هذه الخسائر غير المحققة كخسائر غير مباشرة من جراء الأزمة المالية العالمية، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أرباح وخسائر تقييم مراكز القطع البنوي في المصارف الخاصة في سورية.

الجدول رقم (3-5)

تقييم مراكز القطع البنوي غير المحققة للمصارف الخاصة في سورية بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007		البيان
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
5.7	34	5.1	-20	4.6	-30	7.2	-57	بيمو
3.8	23	14.9	-58	17.3	-113	9.7	-77	الدولي للتجارة والتمويل
7.7	46	6.9	-27	4.4	-29	8.3	-66	العربي
8.9	53	14.4	-56	7.2	-47	10.7	-85	عودة
7.0	42	3.8	-15	5.5	-36	8.1	-64	بيلوس
13.2	79	9.2	-36	13.5	-88	19.1	-152	الدولي الاسلامي
7.2	43	6.9	-27	9.0	-59	13.6	-108	سورية والمهجر
5.0	30	4.4	-17	17.9	-117	10.2	-81	سورية والخليج
6.2	37	2.6	-10	7.5	-49	0.0		سورية والاردن
5.9	35	5.1	-20	0.0		0.0		الشرق
2.8	17	2.6	-10	6.0	-39	0.0		فرنسبنك
5.7	34	5.4	-21	6.9	-45	13.1	-104	الشام
20.9	125	18.7	-73	0.0		0.0		قطر
	598		-390		-652		-794	المجموع

المصدر: الميزانيات المنشورة للمصارف السورية الخاصة الواردة في الجدول عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

يظهر الجدول السابق رقم (3-5) نتائج إعادة تقييم مراكز القطع البنوي الذي تحتفظ به المصارف الخاصة، حيث يتم سنويا إعادة تقييم القطع الأجنبي الذي يدخل كمكون في رأس مال المصرف لتخفيف تأثير تغيرات أسعار الصرف على القيمة الحقيقية لرأس مال المصرف لكونه خط الدفاع الأخير الذي يمتلكه المصرف في مواجهة الأزمات، وتتم عملية إعادة التقييم بموجب القرار رقم (249م/ن/ب1) وتعليماته التنفيذية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.¹

ويظهر الجدول رقم (3-5) نتائج عملية إعادة التقييم خسارة أو ربحاً، ويظهر العمود الخاص بالنسبة المئوية مقدار خسارة أو ربح كل مصرف مقرونا بالمجموع الجبري المدرج عن كل عام في أسفل الجدول.

ونلاحظ من الجدول أن كافة المصارف الخاصة حققت خسائر في الأعوام 2007 و2008 و2009 بلغت مجاميعها الجبرية (794 - 652 - 390) مليون ليرة سورية على التوالي، وقد كان سبب هذه الخسائر غير المحققة انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في الأعوام المشار إليها، حيث سجلت نهاية عام 2007 بالنسبة للدولار الأمريكي سعراً وسطياً بلغ 48.05 ليرة سورية لكل دولار، وفي عام 2008 سجلت 46.25 ليرة سورية لكل دولار، أما في عام 2009 فكان سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي يبلغ 45.49.²

ويظهر واضحاً أن نسب الخسائر المحققة في مراكز القطع البنوي في أعوام 2007 و2008 و2009 كانت متناسبة عكسياً مع أسعار الصرف، حيث كانت الخسائر أكبر في عام 2007 عما كانت عليه في 2008، بينما كان انخفاض سعر الصرف أقل في عام 2007 مما كان عليه في عام 2008، وقد يكون هذا مرده إلى تغيير بنية رأس مال بتخفيض نسبة القطع الأجنبي الموجود فيه أو بيع جزء منه.

وقد تفاوتت الخسارة بين المصارف، فشهد المصرف الدولي الاسلامي في عام 2007 الخسارة الأكبر بين المصارف الخاصة بالنسبة المئوية، بينما كان مصرف سورية والخليج أكبر الخاسرين عام 2008، وفي عام 2009 كان نصيب المصرف الدولي للتجارة والتمويل أهم الخاسرين، أما في عام 2010 حين بدأ تحقيق الأرباح على مستوى مراكز القطع البنوي فكان نصيب المصرف الدولي الاسلامي هو الأعلى بين المصارف الخاصة بالنسبة المئوية.

1 موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي؛ "القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف للعام 2006"، ص4.

2 موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي؛ "أرشيف نشرات سعر الصرف للعملات الأجنبية"؛ عام 2007 و2008 و2009.

ثالثاً: الائتمان المصرفي:

يظهر من البيانات المنشورة للمصارف العاملة (عامة وخاصة) في سورية عن الأعوام 2008 و 2009 نمواً في الرقم الإجمالي لحجم الائتمان المصرفي على كافة الصعد (القطاع العام- القطاع الخاص- المؤسسات)، وكان نمو التسليف في المصارف العامة بشكل عام ايجابياً باستثناء بعض المصارف بين عامي 2008 و 2009، ويظهر الجدول رقم (3-6) هذه الأرقام على مستوى المصارف العامة.

الجدول رقم (3-6)
تسليفات المصارف العامة في سورية بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007	البيان
نمو %	قيمة	نمو %	قيمة	نمو %	قيمة	قيمة	
0.5	389,542.0	-11.6	387,520.0	65.3	438,599.0	265,375.0	التجاري السوري
133.8	137,496.2	15.7	58,799.3	-3.1	50,822.8	52,450.0	التسليف الشعبي
23.3	167,985.0	24.0	136,280.0	24.1	109,921.0	88,575.0	العقاري
-	-	621.5	79,992.3	24.9	11,087.0	8,877.0	الزراعي
-	-	75.3	7,577.0	-24.2	4,323.4	5,705.1	الصناعي
-	-	432.4	26,743.0	-72.5	5,023.0	18,294.0	التوفير
		12.4	696,911.6	41.1	619,776.2	439,276.1	المجموع

المصدر: المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

نلاحظ من الجدول رقم (3-6) تغيرات في نمو التسليفات لدى المصارف العامة، فانخفضت نسبة الائتمان الممنوح من قبل بعض المصارف العامة في أعوام 2008 و 2009، وظهر ذلك بشكل خاص في عام 2008 على مستوى ثلاثة مصارف (التسليف الشعبي-الصناعي-التوفير)، بينما حصل مثل هذا الانخفاض لدى التجاري السوري عام 2009، ونظراً لأن البيانات المالية المنشورة من المصارف العامة أو تلك المنشورة من مصرف سورية المركزي لم تقدم أية تفسيرات واضحة لأسباب هذا التراجع في نسبة الائتمان الممنوح، فإننا نستطيع أن ننسب هذا التراجع وخاصة بعد مراجعة تسليفات المصارف الخاصة في السوق المصرفية إلى تمكن هذه الأخيرة من اختراق السوق بشكل جيد، وزيادة حصتها السوقية على حساب الحصة السوقية

للمصارف العامة وخاصة في عام 2008، وهو ما سيظهر في الجدول رقم (3-7) الذي سيرد لاحقاً، فالمصارف الخاصة حققت نسب نمو وصلت لدى أقل هذه المصارف نمواً (سورية والمهجر) إلى 36% في العام 2008، واستطاعت المصارف الخاصة أن تزيد من حجم تسليفاتها نهاية عام 2008 بحوالي 57 مليار ليرة سورية عما كانت عليه نهاية عام 2007، فكانت تسليفات المصارف الخاصة هي أحد أهم الأسباب وراء تراجع نسب نمو تسليفات المصارف العامة في الفترة التي لحقت أزمة الرهن العقاري.

وحقق المصرف التجاري السوري نمواً جيداً في حجم تسليفاته بين عامي 2007 و 2008 وصل إلى حوالي 173,224 مليون ليرة سورية، وبقي المصرف مستحوذاً على الحصة السوقية الأكبر في القطاع المصرفي السوري، في حين شهد حجم التسليفات تراجعاً بين عامي 2008 و 2009 بمقدار 11.6% بمقدار 51,079 مليون ل.س، ولم يظهر في التقرير السنوي للمصرف أي تفسيرات حول سبب التراجع في حجم التسليفات، والذي كان مترافقاً بتراجع في حجم الودائع لديه بحوالي 5% بمبلغ قارب 20 مليار ليرة سورية، وترافق هذا التراجع مع ارتفاع نسبة التسليفات غير المنتجة من إجمالي التسليفات حيث كانت في عام 2008 بمقدار 0.65% لتصل الى 1.3% في عام 2009، وقد عزا المصرف هذه الزيادة في نسبة الديون المصنفة إلى اعتماده سياسة إعادة تقييم كافة الديون القديمة ودراسة إمكانية تسويتها وإعادة تحصيلها.¹

أما على مستوى المصارف الخاصة لم تظهر أرقام التسليف أية تراجعات، ويظهر الجدول رقم (3-7) هذه الأرقام على مستوى كل مصرف على حدى.

¹ المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي 2009، ص 25.

الجدول رقم (7-3)
تسليفات المصارف الخاصة بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007	البيان
نمو %	قيمة	نمو %	قيمة	نمو %	قيمة	قيمة	
30.8	36,854	5.4	28,172	59.1	26,719	16,797	بيمو السعودي الفرنسي
21.9	33,078	42.4	27,135	59.2	19,054	11,968	الدولي للتجارة والتمويل
35	23,123	39.8	17,122	80.9	12,245	6,769	العربي سورية
51.1	39,444	35.2	26,100	96.4	19,306	9,832	عودة سورية
37.5	22,390	54.2	16,285	60.2	10,561	6,592	بيبلوس سورية
92.4	32,177	37	16,721	739	12,202	1,454	سورية الدولي الاسلامي
56.5	30,353	6.9	19,391	35.6	18,139	13,372	سورية والمهجر
68	7,640	9.2	4,546	626.7	4,162	573	سورية والخليج
112.3	8,804	21580.3	4,147		19	-	سورية والاردن
156.2	3,662		1,429		-	-	الشرق
270.6	8,739		2,358		-	-	فرنسبنك
126.5	9,551	115.9	4,216	764.7	1,953	226	الشام الاسلامي
	6,091		-		-	-	قطر الوطني
56.25	261,906	34.79	167,622	84	124,360	67,583	المجموع

المصدر: الميزانيات المنشورة للمصارف السورية الخاصة الواردة في الجدول عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

حققت المصارف الخاصة أرقام نمو جيدة في التسليفات الممنوحة عن الفترة التي لحقت بالأزمة المالية العالمية، وسجلت أرقام التسليف في المصارف الخاصة نمواً على مستوى الرقم الاجمالي في الأعوام 2008 و 2009 و 2010، وأظهرت هذه الأرقام أن قطاع الائتمان المصرفي لم يتأثر بشكل مباشر بالأزمة، ويظهر الجدول حصول تراجع في نمو التسليف لدى ثلاثة مصارف (الدولي للتجارة والتمويل- العربي- بيبيلوس)، هذه المصارف باشرت عملها في السوق السورية أعوام 2003-2004-2005 على التوالي، وبالتالي فهي تعتبر مصارف قديمة في السوق مقارنة بغيرها، ومن الممكن أنها وصلت إلى التوزيع الأمثل لمحفظتها الائتمانية أو انها كانت تخطط لدخول أسواق ائتمانية جديدة فقامت بتقييد منح الائتمان، ونستطيع أن نعزو هذا التراجع في نسب

نمو التسليف في هذه المصارف إلى التراجع الموازي الذي حصل في نسب نمو الودائع لكل منها حيث شهد أيضا تراجعاً في سنوات الدراسة، وهو ما يظهره الجدول رقم (3-10) الذي سيرد لاحقاً، وقد يكون هذا التراجع مرده إلى الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة الأجل بالائتمان الخاصة بكل مصرف منها، ولم يرد أي تفسير في افصاحات المصارف الثلاثة السابقة يشرح سبب تراجع النمو، فضلاً عن عدم وجود اية قرارات من السلطات الرقابية بتقييد منح الائتمان في سنوات الدراسة.

ونلاحظ من الجدول رقم (3-7) أن أرقام النمو التي حققتها المصارف لم تشهد استقراراً، فالبرغم من أن التسليفات في عام 2009 قد حققت نمواً عن العام السابق إلا أنها كانت لدى هذه المصارف أقل من نسب النمو المحققة في العام 2008، ثم عادت لتسجل نسب نمو أعلى في العام 2010 مما كانت قد سجلته في العام 2009، ونعتقد أن هذا التراجع مرده إلى سببين رئيسيين هما:

أ- إشباع السوق: وصل حجم التسليفات المصرفية نهاية عام 2009 إلى 1,118,747 مليون ليرة سورية¹، و كانت نسبة النمو المحققة في حجم الائتمان الممنوح حوالي 14%، في حين كانت نسبة النمو المحققة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3%، ونعلم أن النمو المثالي للائتمان يكون بحوالي ضعفي نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي.² وبالتالي نجد أن حجم الائتمان قد سجل نمواً أكبر بكثير من النسبة المعيارية، وبالرغم من ذلك كان النمو المسجل أقل من النمو المحقق في عام 2008، والذي كان في 2008 بحدود النسبة المعيارية، وبالتالي نستطيع وبعد مراجعة الأرقام الواضحة في الجدول رقم (3-8) القول إن السوق المصرفية قد وصلت إلى حد الإشباع من الائتمانات المصرفية نهاية العام 2009، والتي تم خلالها تسجيل أرقام نمو ائتمان للمصارف الخاصة أقل بكثير من الأرقام التي نمت فيها في العام 2008.

¹ المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن عام 2009، الجدول رقم 12 (تسليفات المصارف المحلية).

² كما ورد في الفصل الثاني، المبحث الأول، ص 24-36.

الجدول رقم (8-3)
نسب نمو الائتمان والناتج المحلي الاجمالي بملايين الليرات السورية

2009	2008	2007	البيان
1,118,747	982,008	739,127	الائتمان
%14	%33		نمو الائتمان بالنسبة للعام السابق
2,519,151	2,445,060	2,017,825	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
%3	%21		نمو الناتج
4.6	1.6		نمو الائتمان/ نمو الناتج

المصدر: المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

ب- ارتفاع نسبة الديون المصنفة: سجلت نسبة المخصصات التي تتحفظ بها المصارف الخاصة التزاماً بتعليمات مصرف سورية المركزي في العام 2009 ارتفاعاً عن تلك التي سجلت في العام 2008، والذي يعتبر سبباً رئيساً في إعادة النظر في المعايير الرقابية التي تحكم أسس منح الائتمان لدى المصارف الخاصة.

رابعاً: الودائع المصرفية:

من خلال مراجعة البيانات المالية للمصارف العاملة (عامة وخاصة) في سورية عن الأعوام 2008 و 2009 و 2010 نلاحظ أن الرقم التجميعي للمصارف السورية سجل نمواً متزايداً في حجم الودائع المصرفية، وكان نمو هذه الودائع لدى المصارف العامة بشكل عام إيجابياً باستثناء بعض المصارف في 2009، ويظهر لنا الجدول رقم (3-9) هذه الأرقام على صعيد كل مصرف من المصارف العامة.

الجدول رقم (3-9)
ودائع المصارف العامة بملايين الليرات السورية

2010		2009		2008		2007	البيان
نمو (%)	قيمة	نمو (%)	قيمة	نمو (%)	قيمة	قيمة	
6	394,149	-5	372,586	8	392,579	364,982	التجاري
1	87,438	17	86,528	8	73,735	68,156	التسليف
17	195,023	27	165,987	17	130,782	112,156	العقاري
18	33,322	15	28,214	1	24,524	24,346	الزراعي
45	40,844	5	28,165	34	26,933	20,129	الصناعي
77	5,290	-62	2,989	122	7,765	3,491	التوفير
10.5	756,066	4.3	684,469	10.6	656,318	593,260	المجموع

المصدر: المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

سجلت أرقام الودائع تراجعاً في معدل النمو المسجل لدى كل من المصرف التجاري السوري ومصرف التوفير في عام 2009، ومقدار التراجع الذي سجل لدى التجاري السوري وصل إلى حدود 20 مليار ليرة سورية، وبنسبة مئوية قاربت 5% عن السنة السابقة كسنة أساس، وهو ما أثر في تراجع تسليفات المصرف كما أشرنا سابقاً، ومرد هذا التراجع كما أوردنا سابقاً هو قدرة المصارف الخاصة على الحصول على حصة كبيرة من ودائع السوق المصرفية.

وبشكل عام حققت الودائع لدى المصارف العامة في العام 2009 نمواً جيداً، وسجلت لدى أغلب المصارف نمواً أفضل من النمو المحقق في العام السابق، وكانت نسب النمو المحققة (10.6%، 4.3%، 10.5%) عن الأعوام 2008، 2009، 2010 على التوالي، و لم يسجل مستوى نمو الودائع في عام 2009 التراجعات التي أشرنا إليها سابقاً في نمو التسليف، وهو ما يدعم الاستنتاجات التي أوردناها سابقاً حول أسباب تراجع معدل النمو في الائتمان المصرفي للعام 2009 عما كان عليه في العام 2008.

ويظهر لنا الجدول رقم (3-10) نسب النمو المحققة في شرائح الودائع التي تحتفظ بها المصارف الخاصة، إضافة إلى النمو المسجل على مستوى الرقم الإجمالي للودائع.

الجدول رقم (3-10)
نسب نمو ودائع المصارف الخاصة

2010				2009				2008				البيان
اجمالي	تأمينات نقدية	ودائع عملاء	ودائع مصارف	اجمالي	تأمينات نقدية	ودائع عملاء	ودائع مصارف	اجمالي	تأمينات نقدية	ودائع عملاء	ودائع مصارف	
نمو 2010 (%)	نمو 2010 (%)	نمو 2010 (%)	نمو 2010 (%)	نمو 2009 (%)	نمو 2009 (%)	نمو 2009 (%)	نمو 2009 (%)	نمو 2008 (%)	نمو 2008 (%)	نمو 2008 (%)	نمو 2008 (%)	
11	-31	13	24	15	4	17	-46	10	47	9	7	بيمو السعودي الفرنسي
10	-18	18	-24	35	29	35	38	10	1	18	-23	الدولي للتجارة والتمويل
21	10	37	-95	7	67	-1	100	49	-5	44	573	العربي السورية
26	4	28	-37	26	-32	33	-51	64	257	54	452	عودة سورية
25	21	27	11	26	156	30	-20	57	-12	54	114	ببيلوس سورية
10	-61	110	-65	70	65	19	625	177	43	402		سورية الدولي الاسلامي
27	54	27	-16	5	-6	6	-45	10	-20	11	3	سورية والمهجر
40	-75	38	1330	83	361	171	-96	196	2013	87		سورية والخليج
105	-34	113	136	3202		2081						سورية والاردن
159	567	147	224	341		2319	-50					الشرق
81	182	86	72	2972			1119					فرنسبنك
20	-18	19		26	95	22		132	156	131		الثمام الاسلامي
6539		3625										قطر الوطني

المصدر: الميزانيات المنشورة للمصارف السورية الخاصة الواردة في الجدول عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

نلاحظ من الجدول السابق أن الودائع التي استقطبت من كافة المصارف الخاصة في سورية قد سجلت نمواً موجباً على مستوى الرقم الاجمالي، وحققت كافة المصارف أرقام نمو متوازنة في الفترة التي لحقت بالأزمة المالية العالمية، وكانت الأرقام الإجمالية التي سجلت على مستوى هذه المصارف إيجابية بغض النظر عن التقلبات التي سجلت على مستوى شرائح الودائع المختلفة (ودائع مصارف - ودائع عملاء- تأمينات نقدية)، والتي غالباً ما تقوم المصارف بتغيير بنيتها حسب الأهداف الاستراتيجية للسيولة في كل مصرف.

ونلاحظ من الجدول السابق وجود أرقام سالبة على مستوى ودائع المصارف وخاصة في عام 2009 حيث ظهر لسته مصارف أرقام نمو سالبة من أصل عشر مصارف كانت تحتفظ بودائع مصارف أخرى في البنية الإجمالية لودائعها، وفي عام 2010 سجلت خمسة مصارف أرقام نمو سالبة من أصل إحدى عشر مصرفاً كان لديها ودائع مصارف، وما يفسر هذا التراجع هو عودة الثقة بالأسواق العالمية حيث عادت المصارف إلى توظيف جزء من ودائعها في الخارج بدلاً من توظيفها لدى المصارف المحلية، وهو ما يدعم الاستنتاج الذي أوردناه سابقاً في تحليل الموجودات الأجنبية.

أما على مستوى أرقام النمو السالبة التي ظهرت في التأمينات النقدية التي تحتفظ بها المصارف عادة لتخفيض مخاطر تسيلفاتها، فنجد أن هذه الأرقام تراجعت في العام 2010 بشكل كبير عما كانت عليه عامي 2008 و 2009، وهذا يدل على تراجع التخوف الذي ساد في الفترة التي لحقت بالأزمة المالية العالمية، ويظهر عودة الثقة بسوق الائتمان المحلي.

نستنتج مما سبق أن الودائع المصرفية في سورية لم تتأثر بشكل مباشر بالأزمة، حيث أظهرت في الفترة بين 2008 - 2010 نمواً متزايداً، ونسب هذا النمو المحقق في الأعوام التي لحقت بالأزمة إلى ما أشرنا إليه في البند الأول من تحويل جزء كبير من الحسابات التي كانت المصارف والأفراد تحتفظ بها لدى المصارف الأجنبية إلى داخل المنظومة المصرفية في سورية خوفاً من خسارتها عقب الأزمة.

خامساً: آثار أخرى:

تبين الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في سورية بعض الآثار التي نعتقد أنها كانت مرتبطة بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الاستثمارات في شهادات الإيداع التي كانت المصارف تقوم بشرائها لاستثمار الفائض من أموالها، وتقوم بالاحتفاظ بها إلى تواريخ استحقاق معينة مقابل فوائد عالية، وقد سجلت الاستثمارات في هذا النوع من الأدوات المالية تراجعاً حاداً في الفترة التي لحقت بالأزمة، ويظهر الجدول رقم (3-11) المبالغ التي استثمرتها المصارف السورية بشهادات الإيداع.

الجدول رقم (3-11)
شهادات الايداع لدى المصارف السورية بملايين الليرات السورية

البيان	2007	2008	2009	2010
قيمة	833	557	8	9
%		-33.1	-98.6	12.5

المصدر: الميزانية الموحدة للمصارف السورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

وقد كانت جميع شهادات الإيداع المشار إليها من نصيب المصارف العامة، ولم تظهر البيانات المالية المنشورة من المصرف المركزي أو المصارف العامة سبب هذه التراجع الحاد في شهادات الإيداع، والذي قد يكون عائداً لخسائر مباشرة في استثمارات المصارف في شهادات إيداع صادرة عن مصارف خارجية، وقد تكون شهادات الإيداع قد استحققت آجالها ولم تقم المصارف بشراء شهادات أخرى، أو قد يكون قد تم بيعها قبل استحقاق آجالها.

ونجد من الجدول رقم (3-11) أن نسب النمو كانت سالبة في سنوات الدراسة باستثناء عام 2010 الذي سجل زيادة في قيم شهادات الايداع التي تحتفظ بها المصارف، وهو إشارة إلى عودة التعافي في الأسواق العالمية.

وعلى مستوى آخر مرتبط بالآثار التي خلفتها الأزمة فقد تراجعت التأمينات التي تحتفظ بها المصارف مقابل عمليات الاستيراد، بسبب الآثار السلبية التي خلفتها أزمة الرهن العقاري على مراكز الإنتاج في الأسواق العالمية، ويظهر الجدول رقم (3-12) تراجع بسيط في هذه الأرقام في الفترة 2007-2010

الجدول رقم (3-12)
تأمينات لقاء عمليات الاستيراد بملايين الليرات السورية

البيان	2007	2008	2009	2010
قيمة	149,655	142,331	139,802	125,297
%		-4.9	-1.8	-10.4

المصدر: الميزانية الموحدة للمصارف السورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010

سجلت أرصدة التأمينات التي تحتفظ بها المصارف لقاء فتح الاعتمادات أو تمويلها تراجعاً على كامل فترة الدراسة، ويظهر من هذه الأرقام أن سوق الاستيراد في سورية تأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجع التجار عن الاستيراد بنسب متفاوتة بين أعوام الدراسة، ولم يظهر مؤشر التأمينات النقدية عودة ثقة المستوردين بالأسواق العالمية.

سادسا: دور مصرف سورية المركزي

كان الهدف في فترة إعداد البحث دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية، ولكن كان لا بد من الإشارة إلى الأزمة الراهنة في سورية في السنتين الأخيرتين، ومحاولة البحث في إدارتها على الرغم من عدم توفر أي بيانات، ولذلك سيتم البحث من خلال الجوانب الإدارية لتدخل مصرف سورية المركزي والحكومة في أثر هذه الأزمة على القطاع المصرفي.

عانت معظم المصارف الخاصة والعامة نتيجة للأحداث التي تعرضت لها سورية منذ بداية عام 2011 من اضطرابات مالية، أثرت بالدرجة الأولى على التدفقات النقدية التي يتم تحصيلها من المتعاملين مع هذه المصارف سواءً في تأخرهم أو تعثرهم عن سداد التسهيلات الائتمانية التي حصلوا عليها.

وسنحاول هنا باختصار طرح الآليات التي حاول المصرف المركزي من خلالها ضبط حجم الإعسارات في السوق المصرفية والحفاظ على الثقة العامة بالبنوك العاملة في السوق السورية من خلال القرارات التي صدرت عن مجلس النقد والتسليف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تمثل دور السلطة النقدية في محاولتها استدراك بعض الجوانب السلبية التي برزت في ظل الأزمة نتيجةً لبعض القرارات الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والتي كان أهمها:¹

- قرار مجلس الوزراء 84/م.و تاريخ 2010/11/04 والذي ينص على السماح للمصارف ولشركات الصرافة المرخصة، بيع المواطنين السوريين ومن في حكمهم الذين تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاماً مبلغ لا يتجاوز 10000/ دولار أمريكي شهرياً أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى لقاء تسديد القيمة المقابلة بالليرات السورية وذلك بهدف تمويل العمليات غير التجارية وفق الأشكال التالية:

- نقداً.

- حوالة خارجية.

- تغذية حساب بطاقة الدفع لدى المصرف المرخص المصدر للبطاقة لتستعمل خارج القطر أو داخله لدى الجهات المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي.

¹ القرارات من موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy

والذي لعب أثراً كبيراً في مرحلة لاحقة من صدوره في توسيع الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار السوق وذلك نتيجة عمليات المضاربة لتحقيق الأرباح. مما دعا المصرف المركزي لاستصدار قرارات وتعاميم حاول من خلالها ضبط هذه العمليات.

1- تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 450/هـ.م/1/1 تاريخ 2011/04/26 والذي حدّد من عمليات بيع القطع الأجنبي الوارد في القرار 84/م.و من خلال ضرورة وجود مبرر اقتصادي لشراء القطع الأجنبي والتي تساوي أو تتجاوز قيمتها المقابلة خمسين ألف ليرة سورية بحيث يتوافق مع شروط حددها في متن التعميم أهمها:

- طلب تدقيق كافة الوثائق الأصلية التي تثبت المبرر مع مراعاة طريقة الشراء.

- عدم بيع قطع أجنبي يفوق القيمة المطلوبة لتنفيذ العملية غير التجارية.

2- تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 494/هـ.م/1/1 تاريخ 2011/05/04 والذي جاء رداً على الاستفسارات الواردة من المصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي على التعميم 450/هـ.م/1/1، حيث أكد على ضرورة وجود مبرر اقتصادي لشراء القطع الأجنبي بغض النظر عن المبلغ المطلوب، وتحديد حالات بيع القطع في حالات السفر بشكل عام.

3- تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 777/هـ.م/1/1 تاريخ 2011/08/10 والذي نص على نفس بنود التعميم السابقة له والمتعلقة بنفس الموضوع بصياغة مختلفة مع تعديل بند بيع القطع لغاية السفر ليحددها بمرتين فقط بشكل سنوي والتأكيد على أنه سيتم متابعة صحة هذه المبررات عن طريق قاعدة بيانات إدارة الهجرة والجوازات، ومنع بيع القطع لغايات سفر الطلاب الموفدين والعاملين الموفدين في الدولة.

4- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 769/م/ن/ب1 تاريخ 2011/09/11 والذي نص على السماح للمصارف بتحويل ما يعادل قيمة القطع الأجنبي بنكنوت المستلم من المقيمين وغير المقيمين إلى الخارج.

5- تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 1222/هـ.م/1/1 تاريخ 2012/10/14 والذي جاء ليكمل سلسلة التعديلات التي بدأ بها المركزي كما أشرنا سابقاً مؤكداً هذه المرة على عدم إمكانية شراء القطع الأجنبي بداعي السفر إلا من كوى المصرف التجاري حصراً في المطارات وذلك بعد مهر جواز السفر بختم المغادرة من

قبل إدارة الهجرة والجوازات وتقديم بطاقة دخول الطائرة لموظف الكوة. ومضيفاً بنوداً جديدة تتعلق بالسماح ببيع القطع الأجنبي دون مبرر وفق ما يلي:

أ. خمسة آلاف دولار أو يورو وذلك بتجميدها كوديعة لمدة ستة أشهر لا يمكن سحب جزء أو كامل قيمتها خلال تلك المدة، وفي حال كسر الوديعة يتم صرفها إلى الليرة السورية بسعر تاريخ السحب أو سعر تاريخ ربط الوديعة أيهما أقل، وعدم الاستفادة من هذا البند بأكثر من حساب واحد لدى مصرف واحد فقط ولمرة واحدة في العام.

ب. السماح ببيع مبلغ 1000 يورو أو 1000 دولار مرة واحد فقط في العام عن طريق إيداعه في حساب خاص دون تقييد لعملية السحب أو التحويل، وذلك لدى مصرف واحد فقط.

6- تعميم هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 1363/هـ.م/1/1 تاريخ 2012/11/13 والذي عدل فترة الوديعة الواردة في تعميم الهيئة رقم 1222/هـ.م/1/1 لتصبح سنة واحدة بدلاً من ستة أشهر.

ومن خلال الاطلاع على القرارات والتعاميم الواردة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أ- التركيز على وضع حلول آنية لمعالجة المشاكل التي كانت تتفاقم ضمن السوق نتيجة لعدم وجود ضوابط جذرية.
- ب- إغفال دور وآلية عمل سوق القطع الأجنبي رغم ازدياد حجم تعامل هذه السوق وخاصة في ظل الظروف السائدة التي ساعدت على ذلك.
- ت- عدم الكفاءة في صياغة بنود بعض القرارات والتي كانت تتسم ببعض الجمود، والذي يستدل عليه من خلال محاولة إعطاءها مرونة أكبر في التعديلات المتعاقبة.
- ث- عدم وضوح الدواعي الاقتصادية وراء بعض البنود الواردة في القرارات السابقة.

كل ذلك أثر في السوق المصرفية بشكل مباشر وغير مباشر، حيث أنه تم اقحام المصارف العاملة كأداة لتطبيق سياسات المصرف المركزي، مما أدى إلى تأثر الثقة العامة بالجهاز المصرفي، وقد ساهم المضاربون في توجيه القطع من الجهات الرسمية إلى أسواق الصرف غير الرسمية، ما أدى بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار الصرف بشكل عام، وهو ما دفع المصرف المركزي لاحقاً للحد من بيع القطع وربطه بشروط محددة توجهت إلى تلبية حاجات السوق ضمن قنوات

ضيقة تم استغلال بعضها متمثلة في شرط السفر للحصول على القطع، وإعادة استخدامه في المضاربة، الأمر الذي تتطلب من المصرف المركزي القيام بتعديلات لاحقة. وبالرغم من الحالة السائدة في السوق السورية إلا أنه تم اصدار قرار سُمح من خلاله ببيع القطع للمواطنين للأغراض غير التجارية، ما ساهم لاحقاً في رفع سعر القطع ليصبح أعلى من السوق الرسمية بدرجة كبيرة.

وباتجاه موازي صدر عن مجلس النقد والتسليف سلسلة أخرى من القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة على الودائع بأنواعها المختلفة تمثلت بالتالي:

1- قرار مجلس النقد والتسليف 728/م/ن/ب4 تاريخ 2010/12/28 والذي حدد أسعار الفائدة على الحسابات الجارية والودائع وحسابات التوفير، مع إعطاء هوامش وتحديد بعض الشروط الخاصة بها.

2- قرار مجلس النقد والتسليف 747/م/ن/ب4 تاريخ 2011/07/18 والذي نص على رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل وودائع التوفير، مع إعطاء هوامش وتحديد بعض الشروط الخاصة بها.

3- قرار مجلس النقد والتسليف 795/م/ن/ب4 تاريخ 2011/12/14 والذي نص على رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الاستثمار، مع إعطاء هوامش وتحديد بعض الشروط الخاصة بها.

4- قرار مجلس النقد والتسليف 818/م/ن/ب4 تاريخ 2012/02/15 والذي حدد أسعار الفائدة على الودائع لأجل كل حسب المدة دون إعطاء هوامش، ورفع أسعار الفائدة على وودائع التوفير وشهادات الاستثمار مرة أخرى.

من خلال الاطلاع على القرارات الأربعة السابقة نلاحظ اتباع المصرف المركزي سياسة مستمرة في رفع أسعار الفائدة على الودائع لمحاولة الحد من مستويات التضخم المرتفعة التي شهدتها البلاد، وهو ما كان له أثر موازي على فوائد التسليفات الممنوحة من المصارف، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في ميزانيات المصارف بشكل عام.

وبناء على العرض السابق نلاحظ عدم قدرة المصرف المركزي على تحقيق أهم أهدافه الأساسية والمتمثلة بالمحافظة على استقرار العملة الوطنية والسيطرة على نسب التضخم، خاصة أنه كان أمام وضع استثنائي نتيجة لظروف سياسية خارجة عن موضوع البحث.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- على مستوى التحليل النظري:

أ- اهتمت فرضية البحث الرئيسية بالعمل على تقديم نظرية لإدارة الأزمات المصرفية، وذلك من خلال الوصول إلى تعريف الأزمات المصرفية على مستوى الاقتصاد الكلي، القطاع المصرفي والمؤسسة المصرفية، وتم بالاعتماد على مراجعة أهم الأزمات المالية والمصرفية التاريخية على المستوى الدولي تحديد الأسباب التي قد تقود إلى الأزمات، وفرزها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية ومناقشتها بشكل علمي، ثم عرض البحث استراتيجيات التحوط من الأزمات أيضاً على المستوى الداخلي والخارجي بشكل مفصل، وعرض البحث آليات التدخل الحكومي في علاج هذه الأزمات على مستوى السلطات النقدية والسلطات الوطنية، وطرح البحث وناقش بعض السبل الجديدة للتوقي من الأزمات كتشكيل صناديق لمواجهة الأزمات.

ب- تعتبر فترات الانتعاش الاقتصادي والتحرر المالي التي تمر بها الأسواق المصرفية من العوامل الهامة التي تؤدي إلى حصول أزمات مصرفية، حيث غالباً ما تكون هذه الفترات مترافقة بعدم كفاية الضوابط الرقابية في الأسواق المالية والمصرفية، حيث تسعى المصارف خلال فترات الانتعاش المالي لزيادة حصصها السوقية ما ينتج عنه تراخي في تطبيق معايير الائتمان لدى المصارف، وخاصة أن فترات التحرر المالي والنمو السريع للائتمان غالباً ما تترافق بعدم توافر الضوابط والمعلومات الكافية حول ماهية التسليفات الممنوحة، إضافة إلى ترفاق هذه الفترات بنمو مطرد في أسعار الضمانات ما يجعل الخطر مضاعفاً عند حدوث أية أزمة في السوق، وقد ظهر أثر فترات التحرر المالي واضحاً في الأزمة المالية العالمية وأزمة دول جنوب شرق آسيا.

ت- تعتبر المديونية الخارجية وحركة رؤوس الأموال الساخنة إلى الأسواق المصرفية إحدى الأسباب الهامة للأزمات، حيث تتصف هذه الأنواع من الأموال بارتفاع حساسيتها للتغيرات الطفيفة التي تحصل في السوق المصرفية، وأشارت أدبيات الدراسة إلى الدور الهام الذي لعبته المديونيات الخارجية وتحركات الأموال الساخنة في العديد من الأزمات المعاصرة، وخاصة أن تدفق الأموال إلى داخل النظام المصرفي يعطي انطباعاً برخص تكاليف الأموال، ما ينعكس بالنتيجة تراجعاً في معايير الائتمان السليم، فضلاً عن الدور الذي يلعبه تحرك هذه الأموال في نقل العدوى بين الاقتصادات.

ث- يعتبر غياب الرقابة الفعالة والحوكمة السليمة في المصارف من الأسباب الهامة في حصول الأزمات المصرفية، حيث تزداد حالات الفساد والتلاعب المالي والاختلاسات، الأمر الذي يزيد من حساسية المصارف تجاه الأزمات، ويساعد الالتزام بمبادئ الحوكمة على تحديد الصلاحيات وطبيعة العلاقات داخل هيكل ملكية المصارف.

ج- يعتبر التدخل الحكومي في معالجة الأزمات والتخفيف من أثارها على الاقتصادات الوطنية الأهم، وخاصة في ظل عدم كفاية الإجراءات النقدية المستخدمة للحد من الانعكاسات السلبية، وهو ما أشارت إليه أدبيات الدراسة وبعض الدراسات الواردة في متنها، وقد ظهر واضحاً أهمية التدخل الحكومي المباشر لمعالجة الأزمات، وخاصة في ترافق الإجراءات النقدية التصحيحية ببرامج تحفيز اقتصادي من قبل الحكومات وتوسع في الانفاق الاستثماري.

2- النتائج المرتبطة بالتحليل المالي للمصارف السورية

أظهر التحليل الذي تم إجراؤه عن الفترة 2007-2010 على المصارف العاملة في سورية وهي الفترة التي لحقت بالأزمة المالية العالمية عدداً من النتائج أهمها:

أ- اهتمت فرضية البحث الثانية بمناقشة أثر الأزمة المالية العالمية على المصارف السورية وقد أظهر التحليل المالي النتائج التالية:

- حصول تراجع في أرصدة الموجودات الأجنبية للمصارف السورية نهاية عام 2008، كان سببه الرئيسي حصول تراجع في أرصدة المراسلين في الخارج بمقدار 163,648 مليون ليرة سورية، حيث توجه جزء من هذه الأرصدة إلى داخل المنظومة المصرفية المحلية، حيث ظهرت زيادة في كل من (النقد الموجود في صناديق المصارف من العملات الأجنبية بمقدار 16,930 مليون ليرة سورية - أرصدة العملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي بمقدار 28,298 مليون ليرة سورية- ودائع القطع الأجنبي لدى المصارف بمقدار 25,714 مليون ليرة سورية- الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار 6,023 مليون ليرة سورية)، وقد كانت الأسباب وراء هذا التراجع تخوف المصارف المحلية من فقدان موجوداتها واستثماراتها لدى البنوك المراسلة في الخارج وخاصة بعد ازدياد تفاعلات الأزمة المالية العالمية، ووصول أسعار الفائدة الدائنة لدى المصارف الخارجية إلى حدود منخفضة جداً مقارنة بما كانت عليه سابقاً.

- حصول تراجع في بعض مكونات الموجودات الأجنبية لدى المصارف المحلية في نهاية عام 2009، وظهر هذا التراجع في (النقد الموجود في صناديق المصارف من العملات الأجنبية بمقدار 14,789 مليون ليرة سورية- الأرصدة التي كانت تحتفظ بها المصارف المحلية من العملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي بمقدار 21,983 مليون ليرة سورية- ودائع القطع الأجنبي لدى المصارف المحلية بمقدار 18,023 مليون ليرة سورية)، كان السبب وراء هذا التراجع تحول جزء من أرصدة العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، والذي قد يكون عائداً للتخوف من ازدياد الخسارة جراء الاستمرار بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية والتي انخفضت قيمها مقابل الليرة السورية، فضلاً عن كون الفائدة التي كانت تدفع على ايداعات الليرة السورية كانت في أضيق حدودها تفوق ضعف ما كان يدفع على إيداعات العملات الأجنبية، هذا الأمر الذي أدى ظهور زيادة في أرصدة الودائع لدى المصارف في سورية.

بناءً على ما سبق نستنتج أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل مباشر على أرصدة الموجودات الأجنبية التي كانت المصارف السورية تحتفظ بها في الخارج وأيضاً داخل النظام المصرفي السوري، وبالتالي نرفض الفرضية الثانية القائلة بعدم وجود أثر للأزمة المالية العالمية على الموجودات الأجنبية للمصارف السورية، وقد ظهر التأثير واضحاً في تغيير بنية الموجودات الأجنبية لدى المصارف بشكل خاص عامي 2008 و 2009، بينما كان هذا التأثير أقل محدودية في العام 2010 وذلك لانتشار مظاهر التعافي العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية والذي انعكست آثاره الجيدة على بقية اقتصاديات دول العالم.

ب- اهتمت الفرضية الثالثة بمناقشة أثر الأزمة المالية العالمية على أرباح المصارف السورية وقد ظهرت النتائج التالية بعد التحليل المالي:

- حصول خسائر مباشرة لعدد من المصارف الخاصة في عام 2008 (بنك بيمو السعودي الفرنسي- بنك سورية الدولي الإسلامي- بنك عودة سورية) كانت على التوالي 256، 84، 237 مليون ليرة سورية، وفي عام 2010 لبنك بيلوس وعودة وكانت على التوالي 26، 15 مليون ليرة سورية، وقد كانت هذه الخسائر ناتجة عن استثمارات خارجية لهذه المصارف، وقد صرحت

المصارف السابقة عن هذه الخسائر في ميزانياتها على أنها ناتجة عن اعادة تقييم سندات، وقد وصلت لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك عودة سورية إلى حدود قاربت 10% من رأس مال هذه المصارف.

● حصول خسائر لدى عدد من المصارف الخاصة في عام 2007 بصافي تعاملاتها بالقطع الأجنبي لكل من (المصرف الدولي للتجارة والتمويل- بنك سورية الدولي الاسلامي- بنك سورية والمهجر- بنك الشام الإسلامي) بواقع 73، 6، 43، 23 مليون ليرة سورية على التوالي، بالإضافة إلى خسائر في عام 2008 في تعاملات القطع الأجنبي لكل من (المصرف الدولي للتجارة والتمويل- البنك العربي سورية- بنك سورية والخليج- بنك فرنسبنك- بنك الشام الإسلامي) وكانت على التوالي 15، 19.9، 1.6، 0.3، 3.8 مليون ليرة سورية، وذلك نظراً للتقلبات الكبيرة التي حصلت في أسعار الصرف العالمية، بينما عادت كافة المصارف الخاصة في عامي 2009 و 2010 إلى تحقيق الأرباح في تعاملات القطع الأجنبي، وسجلت مراكز القطع البنوي لدى كافة المصارف الخاصة في سورية خسائر عن الأعوام 2007 و 2008 و 2009.

● حصول خسائر على مستوى تقييم مراكز القطع البنوي لدى كافة المصارف الخاصة عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 بمبالغ اجمالية 652، 794، 390 مليون ليرة سورية.

وبالتالي نستنتج أن المصارف الخاصة قد تعرضت لخسائر على مستوى كل من (تعاملاتها الخارجية – تعاملات القطع الاجنبي – تقييم مراكز القطع البنوي)، هذه الخسائر أثرت بشكل مباشر على قوائم دخل المصارف الخاصة مسببة انخفاضاً في أرباحها، أما على مستوى المصارف العامة ومصرف سورية المركزي فلم تظهر البيانات المنشورة لديها أية خسائر من هذا النوع، ولكن أظهر التحليل المالي أن هنالك عملية تحويل للقطع الأجنبي لصالح العملة المحلية في عام 2009 وهي عملية غالباً ما تكون مكلفة للمصارف، وقد ينتج عنها خسائر للمصارف العامة لم يتم الإفصاح عنها، وعلى مستوى آخر تراجعت أرباح المصارف العامة جراء تراجع استثماراتها في شهادات الايداع والتي يدفع لقاء الاحتفاظ بها فوائد عالية نسبياً، وعليه نرفض الفرضية الثالثة القائلة بعدم وجود أثر للأزمة المالية العالمية على أرباح المصارف السورية.

ت- تراجع في نسب نمو التسليفات لدى بعض المصارف العامة في عام 2008 وهي (التسليف الشعبي- الصناعي- التوفير)، وفي عام 2009 كانت نسب نمو التسليفات لدى المصارف العامة والخاصة أقل مما كانت عليه في 2008، ساهم في تراجع هذا النمو اشباع السوق المحلية و ارتفاع نسب الديون المصنفة.

ث- تراجع الاستثمارات التي كانت المصارف العامة تقوم بها في شهادات الإيداع، وكانت مترافقة بتراجع في التأمينات التي تحتفظ بها المصارف لقاء عمليات الاستيراد.

ثانياً: التوصيات

- 1- وضع استراتيجية لإدارة الأزمات في سورية تركز على الجوانب التالية:
 - أ- مؤشرات الإنذار المبكر.
 - ب- تحديد دور مصرف سورية المركزي.
 - ت- آليات إدارة الأزمة.
 - ث- طرق معالجة آثار الأزمة.
- 2- العمل على دراسة المصارف المرأسلة بشكل علمي ومفصل من قبل المصرف المركزي وعدم الاعتماد على التصنيفات المدرجة من قبل الوكالات العالمية، ووضع لائحة بالمصارف المرأسلة في الخارج يتم الالتزام بها من كافة المصارف العاملة في السوق.
- 3- العمل على فرض شروط للاستثمارات الخارجية التي تقوم بها المصارف المحلية، وقيام المصرف المركزي بتوجيه المصارف لتنويع الاستثمارات التي يقومون بها مع المصارف الخارجية للحد من المخاطر التي ينطوي عليها نوع محدد من الاستثمارات الخارجية.
- 4- وضع ضوابط من قبل المصرف المركزي تتعلق بمستويات تركيز الودائع التي تحتفظ بها المصارف، وتوجيه المصارف لتنويع شرائحها للحد من مخاطر التركيز القطاعي.
- 5- وضع برامج تدخل مبكر من قبل المصرف المركزي للمصارف التي تعاني من اختلالات هيكلية على مستوى معين لمنع تأثيرها على بقية السوق المصرفية.
- 6- ضرورة الاهتمام بالوصول إلى نماذج إنذار مبكر للتعرف على الأزمات المصرفية قبل حصولها من خلال التعرف على أهم المظاهر والمؤشرات التي تدل عليها.
- 7- الاهتمام بالعمل للوصول إلى وضع مؤشرات جدارة ائتمانية للمتعاملين مع المصارف.
- 8- العمل للوصول إلى مؤشرات تركيز ائتماني يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية التي يحددها كل مصرف، وأن تتم مراقبتها بشكل دقيق من قبل المصرف المركزي.
- 9- وضع نظام لتأمين وضمان الودائع مما يساعد على توفير الثقة العامة بالجهاز المصرفي.
- 10- ضرورة العمل على وضع ضوابط من قبل الجهات الرقابية على حركات رؤوس الأموال التي تدخل وتخرج من السوق المصرفية خاصة والسوق المالي بشكل عام.
- 11- الحرص من المصرف المركزي على مراقبة تطبيق المعايير والقواعد الدولية للسلامة المالية والمصرفية (بازل)، والاهتمام بوضع لجان مختصة بمراقبة آليات تطبيق أسس الحوكمة داخل المصارف.

12- ضرورة الاهتمام بتقديم برامج توعية أو منشورات توزع على المتعاملين مع المصارف للحد من أثر سلوكيات الزبائن على المصارف، مع توفير جميع الأدوات الأخرى التي تساعد في الوصول إلى رفع مستوى الثقافة المصرفية.

المراجع

المراجع العربية

- 1- أبو الفتوح الناقبة، أحمد، 2008. "الأزمة المالية العالمية"، جامعة أم القرى، السعودية، ص 4.
- 2- أبو عمر، واثق، 2003. "النظرية المعاصرة لمحفظة الأوراق المالية"، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ص 203-204.
- 3- بحري، هشام وحسينة، محزم، 2011. " الآثار المحتملة لتخفيض أسعار الفائدة على الاقتصاد العالمي"، الملتقى الوطني لسعر الفائدة، الجزائر، ص 5-12.
- 4- بيرغ، اندرو؛ باتيلو، كاثرين؛ 2000. "تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية". صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، اصدار 22، ص 2-7.
- 5- بيل، مالكوم، 1997. "التدريب الناجح للموظفين"، الجمعية البريطانية لإدارة الأعمال، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، لبنان، بيروت، ص 13-20.
- 6- توفيق، عبد الرحمن، 1994. "العملية التدريبية"، موسوعة التدريب والتنمية البشرية، مصر، ص 211.
- 7- التوني، ناجي، 2004. "الأزمات المالية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد التاسع والعشرون، الكويت، ص 1.
- 8- حشاد، نبيل، 2011. "دورة تدريبية في تطبيق بازل 2 وبازل 3"، الجزء الثاني، مصرف سورية المركزي، دمشق، ص 6-24.
- 9- حماد، طارق عبد العال، 2005. "حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 52-55.
- 10- خضر، حسان، 2005. "الدمج المصرفي"، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية الاصدار 45، ص 6.
- 11- الخضير، محسن احمد، 1990. "إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 53-54.
- 12- خطيب، شذا جمال، 2001. "الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص 27-28.
- 13- سليمان، محمد مصطفى، 2006. "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 14- الشعار، محمد نضال، 2005. "اسس العمل المصرفي"، حلب، سوريا، ص 280.
- 15- شعبان، حمدي، 2005. "الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث"، التجهيزات الفنية، القاهرة، ص 90.
- 16- الشماع، خليل، 2004. "إدارة الموجودات/المطلوبات"، معهد التدريب المالي والمصرفي، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية؛ دمشق، ص 171.
- 17- طفاح، احمد، 2010. "الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 30.

- 18- عباس، صلاح، 2004. "إدارة الأزمات في المنشآت التجارية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 30.
- 19- عزت، فرج عبد العزيز وأحمد، عماد، 1998. "المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث"، وحدة بحوث الأزمات- كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، ص 28.
- 20- عطية، خليل، 2008. "دراسات الجدوى الاقتصادية"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ص 15-22.
- 21- مجموعة من الباحثين، 2003. "فن إدارة الأزمات النظرية والتطبيق"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص 61.
- 22- مجموعة من الخبراء، "إدارة الأزمات"، 1997. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص 10-14.
- 23- محي الدين، عمرو، 2000. "أزمة النمر الأسبوية الجذور والآليات والدروس المستفادة"، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص 143-165.
- 24- منشورات صندوق النقد العربي، 2008. "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية"، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص 4.
- 25- موقع مصرف سورية المركزي على الرابط: www.banquecentrale.gov.sy؛ مصرف سورية المركزي.
- 26- النجار، فريد راغب، 2000. "ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)"، مؤسسة شباب الجامعة، ص 45.
- 27- هلال، محمد عبد الغني، 1996. "مهارات إدارة الأزمات"، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ص 85.
- 28- هندي، منير، 1997. "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 621.

1. Aguilar, Mario; Gill, Jit; Pino, Livio; 2000. **"Preventing Fraud and Corruption in World Bank Projects"**. The World Bank, Washington, D.C., USA.
2. Alasrag, Hussien; 2007. **"Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries"**. MPRA, Paper No. 2230.
3. Ashford Clour Press, 2002. **"Credit Risk Management"**. Hampshire, Great Britten, BPP, Holding, TLC ترجمة عبدالله، خالد امين، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
4. Avdjiev, Stefan; McCauley, Robert; McGuire, Patrick; 2012. **"Rapid credit growth and international credit: Callenges for Asia"**. BIS; working Paper No 377.
5. Basel Committee on Banking Supervision, 1999. **"Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations"**. Basel.
6. BIS, 2010. **"80th Annual Report"**, BIS.
7. BIS, 2012. **"82nd Annual Report"**. BIS, basel.
8. Boyd, John H.; De Nicolò, Gianni; Abu M., Jalal; 2009. **"Bank Competition, Risk and Asset Allocations"**. IMF.
9. Boyd, John H.; De Nicolò, Gianni; Abu M., Jalal; 2010. **"Bank Competition, Asset Allocations and Risk of Failure: An Empirical Investigation"**. CESIFO WORKING PAPER, NO. 3198.
10. Caprio, Gerard Jr.; Klingebiel, Daniela; 1996. **"Bank Insolvency: Bad Luck, Bad Policy, or Bad Banking?"**. Annual World Bank Conference on Development Economics, the World Bank.
11. Carlson, Mark; 2006. **"A Brief History of the 1987 Stock Market Crash with a Discussion of the Federal Reserve Response"**. Federal Reserve, Washington, D.C, USA.
12. Cecchetti, Stephen G.; Schoenholtz, Kermit L.; 2011. **"Money, Banking and Financial Markets"**. 3rd Edition, McGraw.Hill companies.
13. Choudhry, Moorad; 2007. **"Bank Asset and Liability management: Strategy, Trading, Analysis"**. Wiley Finance.

14. committee of European banks supervisors, 2010. **“Aggregate outcome of the 2010 EU wide stress test exercise coordinated”**. Cebis.
15. Committee on Payment and Settlement Systems; **“Settlement Risk In Foreign Exchange Transactions”**. 1996, BIS.
16. Davis, E Philip; 2002. **“Liquidity Management In Banking Crises”**. Brunel University.
17. Dell.Ariccia, Giovanni; Godde, Isabel; Zettelmeyer, Jeromin; 2000. **“Moral Hazard and International Crisis Lending”**. IMF.
18. Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 1998. **“The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries”**. IMF Staff Paper, Vol. 45, No 1.
19. Demirgüç-Kunt, Asli; Detragiache, Enrica; 2005. **“Cross-Country Empirical Studies of Systemic Bank Distress: A Survey”**. IMF Working Paper.
20. Ennew, Christine; Watkins, Trevor; Wright, Mike; 1995. **“Marketing Financial Services”**. Second edition. Butterworth-Heinemann, Oxford, England.
21. Ergungor, O.Emre; Thomson, James B.; 2005. **“Systemic Banking Crises”**. The Federal Reserve Bank of Cleveland, USA .
22. Fonteyne, Wim; Bossu, Wouter; Cortavarria-Checkley, Luis; Giustiniani, Alessandro; Gullo Alessandro; Hardy, Daniel; and Ker Seán; 2010. **“Crisis Management and Resolution for a European Banking System”**. IMF Working Paper, IMF.
23. Goldstein, Morris; Turner, Philip; 1996. **“BANKING CRISES IN EMERGING ECONOMIES: ORIGINS AND POLICY OPTIONS”**. BIS, Basle, Switzerland.
24. Gwinner, William; Sanders, Anthony; 2008. **“The Sub Prime Crisis: Implications for Emerging Markets”**, The World Bank.
25. Hannoun, Hervé; 2011. **“Financial crises: the role of deposit insurance”**. Bank for International Settlements.
26. IMF & World Bank Experts, 2005. **“Financial Sector Assessment: A Handbook”**. World Bank Publications.
27. IMF, 2004. **“World Economic Outlook (WEO)”**. IMF.
28. IMF, 2009. **“World Economic Outlook (Crisis and Recovery)”**. IMF.

29. Joocheol, Kim; Duyeol, Lee; 2007. **“Simulation based approach for measuring concentration risk”**. MPRA Paper No. 2968.
30. Joseph A. Whitt, Jr; 1996. **“The Mexican Peso crisis”**. Federal Reserve Bank of Atlanta.
31. Kaminsky, Graciela L.; Reinhart, Carmen M.; 1996. **“The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems”**. Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington.D.C, USA.
32. Kaminsky, Graciela; Lizondo, Saul; Reinhart, Carmen; 1999. **“Leading Indicators of Currency Crisis”**. IMF, Vol . 45, No1.
33. Kanaya, akirhiro; Woo, david; 2000. **“The Japanese banking crisis of the 1990s: sources and lessons”**. IMF.
34. Katz, Jonathan; Salinas, Emanuel; Stephanou, Constantinos; 2009. **“Crisis Response: Credit Rating Agencies”**. THE WORLD BANK, October.
35. Laeven, Luc; Valencia, Fabian; 2008. **“Systemic Banking Crises: A New Database”**. IMF Working Paper.
36. Luis I., Jacome H.; Tahsin Saadi, Sedik; Townsend, Simon; 2011. **“Can Emerging Market Central Banks Bail Out Banks? A Cautionary Tale from Latin America”**. IMF Working Paper.
37. McDonald, Matthew; Kolton, Jennifer; Lunkes, Joseph; 2009. **“Mergers & Acquisitions 2009”**, Directors & Boards magazine and GRID Media LLC.
38. Mohan, Rakesh and others, 2009. **“Capital flows and emerging market economies”**. Bank for International Settlements.
39. Nakaso, Hiroshi; 2001. **“The financial crisis in Japan during the 1990s: how the Bank of Japan responded and the lessons learnt”**. BIS.
40. Nanto, Dick K; 2009. **“The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications”**. Congressional Research Service, USA.
41. OECD, 2004. **“OECD Principles of Corporate Governance”**. OECD.
42. Overton, Rodney; 2007. **“Feasibility Studies Made Simple”**, Martin Books, Australia, p70-73.
43. Research Task Force; 2006. **“Studies on credit risk concentration”**. BIS, working Paper No.15.

44. Rosengren, Eric; 1999. **"Will Greater Disclosure and Transparency Prevent the Next Banking Crisis"**. Kluwer Academic.
45. Sundaram, Jomo and others; 2007. **"Ten years after: Revisiting the Asian Financial Crisis"**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, USA.
46. Van den Bergh, Paul; Wood, Kerry; Bier, Werner; Mink, Reimund; Cartas, José; Leone, Alfredo; San Jose, Armida; 2009. **"Handbook on Securities Statistics"**. BIS; ECB; IMF.
47. Viñals, Jose; Fiechter, Jonathan; Narain, Aditya; Elliott, Jennifer; Tower, Ian; Bologna, Pierluigi; Hsu, Michael; 2010. **"The Making of Good Supervision"**. IMF.
48. Wiley; John; Sons Singapore Pte. Ltd; **"Bank Lending"**; The hong kong institute of bankers, Singapore; 2012.

النشرات والدوريات:

- 1- المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء عن الاعوام 2007، 2008، 2009، 2010.
- 2- الميزانيات المنشورة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 3- الميزانيات المنشورة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 4- الميزانيات المنشورة للمصرف العربي سورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 5- الميزانيات المنشورة لمصرف عودة سورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 6- الميزانيات المنشورة لمصرف بيبيلوس سورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 7- الميزانيات المنشورة لمصرف سورية الدولي الإسلامي عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 8- الميزانيات المنشورة لمصرف سورية والمهجر عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 9- الميزانيات المنشورة لمصرف سورية والخليج عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 10- الميزانيات المنشورة لمصرف الأردن سورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 11- الميزانيات المنشورة لمصرف الشرق عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 12- الميزانيات المنشورة لمصرف فرنسبنك عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 13- الميزانيات المنشورة لمصرف الشام الإسلامي عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 14- الميزانيات المنشورة لمصرف قطر الوطني عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 15- الميزانية الموحدة للمصارف السورية عن أعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 16- الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي عن الاعوام 2007 و 2008 و 2009 و 2010.
- 17- الميزانية المنشورة للمصرف التجاري السوري، التقرير السنوي 2009.

قائمة المصطلحات
مرتبة وفق الأبجدية العربية

NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
GATT	اتفاقية الجات
Stress Test	اختبار الضغط
Management	الإدارة
Administration	الإدارة
Trust	الثقة
International Debt Crisis	أزمة المديونية العالمية
Acquisition	استحواذ
Bank Run	استنفاد
Advanced Measurement Approach	أسلوب القياس المتقدم
Basic Indicator Approach	أسلوب المؤشر الداخلي
Risk Weighted Assets (RWA)	أصول ذات أوزان ترجيحية
Stakeholders	الأطراف ذوو العلاقة
Connected lending	إقراض متصل أو مترابط
Self-regulating markets	الأسواق تنظم نفسها بنفسها
Capacity	الأهلية والكفاءة
Structured securities	الأوراق المالية المركبة أو المهيكلة
Off Balance Sheet Assets (OBS)	أوزان مرجحة خارج الميزانية
BIS	بنك التسويات الدولية
Nationalization	تأميم
Securitized lending	تسليفات القابلة للتوريق
Securitization	التوريق
Minimum Capital Requirements	الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال
Corporate Governance	حوكمة الشركات
Merger	دمج
Hot money	رؤوس الأموال الساخنة
Capital	رأس المال
stagflation	الركود التضخمي
Runs	السحوبات
Herd behavior	سلوك القطيع
Character	الشخصية
AMC	شركات إدارة الأصول

Core/ Primary Capital	الشريحة الأولى
Tier 3: Short Term subordinated Debt	الشريحة الثالثة: قروض مساندة قصيرة
Supplementary Capital Tier 2	الشريحة الثانية: رأس المال الإضافي
IMF	صندوق النقد الدولي
Financial Distress	ضائقة مالية
Correlated Exposures	ضبط الانكشافات المترابطة
Collateral	الضمانات
Internal Rating Based Approach (IRB)	طريقة التصنيف الداخلي
The Standardized Approach (SA)	الطريقة المعيارية أو الأسلوب المعياري
Conditions	الظروف المحيطة
No bailout	عدم الإنقاذ
Futures	عقود آجلة
Option	عقود الخيارات
Margin Loan	قرض هامشي
overnight loans	القروض اليومية
Interbank Loans	قروض بين المصارف
Rollover credit	قروض قابلة للتدوير
Multiple currency loans	قروض متعددة العملات
Overnight Indexed Swap (OIS)	مؤشر أسعار الفائدة على المبادلات اليومية
FICO score	مؤشر نقاط فيكو الائتماني
Board of directors	مجلس الإدارة
Moral Hazards	المخاطر المعنوية أو الأخلاقية
Internal Method	المدخل الداخلي
Standardized Method	المدخل المعياري
Shareholders	المساهمون أو أصحاب رأس المال
Agency Problem	مشكلة الوكالة
Liquidity Trap	مصيدة السيولة
WTO	منظمة التجارة العالمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
Margin Call	نداء هامشي
Convoy System	نظام القافلة
Ponzi Scheme	نظام بونزي
DIC	نظام ضمان الودائع
GDP	نمو الناتج المحلي الإجمالي

قائمة المصطلحات
مرتبة وفق الأبجدية الإنجليزية

Acquisition	استحواذ
Administration	الإدارة
Advanced Measurement Approach	أسلوب القياس المتقدم
Agency Problem	الإدارة مشكلة الوكالة
AMC	شركات إدارة الأصول
Bank Run	استنفاذ
Basic Indicator Approach	أسلوب المؤشر الداخلي
BIS	بنك التسويات الدولية
Board of directors	مجلس الإدارة
Capacity	الأهلية والكفاءة
Capital	رأس المال
Character	الشخصية
Collateral	الضمانات
Conditions	الظروف المحيطة
Connected lending	إقراض متصل أو مترابط
Convoy System	نظام القافلة
Core/ Primary Capital	الشريحة الأولى
Corporate Governance	حوكمة الشركات
Correlated Exposures	ضبط الانكشافات المترابطة
DIC	نظام ضمان الودائع
FICO score	مؤشر نقاط فيكو الائتماني
Financial Distress	ضائقة مالية
Futures	عقود آجلة
GATT	اتفاقية الجات
GDP	نمو الناتج المحلي الإجمالي
Herd behavior	سلوك القطيع
Hot money	رؤوس الأموال الساخنة
IMF	صندوق النقد الدولي
Interbank Loans	قروض بين المصارف
Internal Method	المدخل الداخلي
Internal Rating Based Approach (IRB)	طريقة التصنيف الداخلي
International Debt Crisis	أزمة المديونية العالمية

Liquidity Trap	مصيدة السيولة
Management	الإدارة
Margin Call	نداء هامشي
Margin Loan	قرض هامشي
Merger	دمج
Minimum Capital Requirements	الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال
Moral Hazards	المخاطر المعنوية أو الأخلاقية
Multiple currency loans	قروض متعددة العملات
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
Nationalization	تأميم
No bailout	عدم الإنقاذ
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
Off Balance Sheet Assets (OBS)	أوزان مرجحة خارج الميزانية
Option	عقود الخيارات
Overnight Indexed Swap (OIS)	مؤشر أسعار الفائدة على المبادلات اليومية
overnight loans	القروض اليومية
Ponzi Scheme	نظام بونزي
Risk Weighted Assets (RWA)	أصول ذات أوزان ترجيحية
Rollover credit	قروض قابلة للتدوير
Runs	السحوبات
Securitization	التوريق
Securitized lending	التسليفات القابلة للتوريق
Self-regulating markets	الأسواق تنظم نفسها بنفسها
Shareholders	المساهمون أو أصحاب رأس المال
stagflation	الركود التضخمي
Stakeholders	الأطراف ذوو العلاقة
Standardized Method	المدخل المعياري
Stress Test	اختبار الضغط
Structured securities	الأوراق المالية المركبة أو المهيكلة
Supplementary Capital Tier 2	الشريحة الثانية: رأس المال الإضافي
The Standardized Approach (SA)	الطريقة المعيارية أو الأسلوب المعياري
Tier 3: Short Term subordinated Debt	الشريحة الثالثة: قروض مساندة قصيرة
Trust	الثقة
WTO	منظمة التجارة العالمية

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول
(1-1)	أسباب تحريك أسعار الفائدة
(1-3)	التغير في الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية بملايين الليرات السورية
(2-3)	التغير في أرصدة المصارف المحلية لدى المصرف المركزي من العملات الأجنبية بملايين الليرات السورية
(3-3)	التغير في ودائع القطع الأجنبي للمصارف المحلية بملايين الليرات السورية
(4-3)	صافي تعاملات القطع الأجنبي للمصارف الخاصة في سورية بملايين الليرات السورية
(5-3)	تقييم مراكز القطع البنوي غير المحققة للمصارف الخاصة في سورية بملايين الليرات السورية
(6-3)	تسليفات المصارف العامة في سورية بملايين الليرات السورية
(7-3)	تسليفات المصارف الخاصة بملايين الليرات السورية
(8-3)	نسب نمو الائتمان والنتائج المحلي الإجمالي بملايين الليرات السورية
(9-3)	ودائع المصارف العامة بملايين الليرات السورية
(10-3)	نسب نمو ودائع المصارف الخاصة
(11-3)	شهادات الإيداع لدى المصارف السورية بملايين الليرات السورية
(12-3)	تأمينات لقاء عمليات الاستيراد بملايين الليرات السورية

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل
(1-1)	معدل نمو الائتمان والنتاج المحلي الإجمالي في 68 دولة عانت من ازيمات مصرفية
(2-1)	حجم الإقراض الدولي من 1980 وحتى 2007
(3-1)	حجم المطالبات الدولية بالديون الخارجية
(4-1)	نمط وطبيعة تكوين رأس المال الأجنبي إلى الأسواق الناشئة
(5-1)	آلية انتقال آثار سعر الفائدة الى الطلب الكلي
(6-1)	تحركات أسعار الفائدة الاسمية والسوقية وانحرافها المعياري وحجم الأصول المصرفية
(7-1)	بعض العوامل التي تساهم في انتقال عدوى الأزمات المالية من الدول المتقدمة الى الدول النامية
(1-2)	تحرك الفجوة بين تكلفة الإقراض بين المصارف وسعر الفائدة المتوقع
(1-3)	مؤشرات التعامل في الأسواق النقدية
(2-3)	التغيرات التي حصلت في شرائح الموجودات الأجنبية

Abstract

This research aims to provide a conceptual approach to integrated management of banking crises through explain the banking crisis and their internal causes which are mainly bad banking work, then to address the external factors such as economy and banking environment. Later on the research discussed the prevention measures of these banking crisis taken by the bank and by economy as a whole, and the intervention mechanisms taken by the monitory authority and the government to treat these crisis.

The practical section discusses the effects of the global financial crisis on the Syrian banks and the intervention of the Central bank of Syria to treat the crisis.

The results of the study indicated that the global financial crisis has directly affected the balances and structure of foreign assets of which was Syrian banks maintained by outside and inside the Syrian banking regulations, and the results showed that the global financial crisis has affected the profits of Syrian banks which were exposed to losses directly and indirectly by the crisis.

Damascus University
Faculty of Economics
Department of Banking and Insurance



Banking Crisis Management
And the impact of the current financial crisis on
the Syrian banks

A Dissertation Submitted For The Degree of Master in Banking and
Insurance

Prepared by:
Yazan Ghassan Hawat

Supervised by:
Dr. Abdelrazak Hassani

Damascus 1434 – 2013